

بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية الواقع والتحديات

بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية: الواقع والتحديات

الملخص التنفيذي

يعتبر القيام بدراسة واقع البيئة الاستثمارية في المملكة - وتحديد الأوضاع الاقتصادية والمالية والقانونية والإجرائية والسياسية والاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من العوامل التي تشجع أو تعيق قدرات القطاع الخاص على تحقيق النمو والمنافسة - خطوة هامة جداً لرجال الأعمال السعوديين. فمن خلال تقييم واقع وآفاق البيئة الاستثمارية وتحديد المعوقات التي تحد من فعالية القطاع الخاص، يمكن لمسئولي الدولة التعرف على تصورات المستثمرين تجاه الاستثمار في المملكة من أجل اتخاذ ما يروونه مناسباً وتعزيز علاقة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

لا شك أن المملكة العربية السعودية تتمتع بالعديد من المزايا الاقتصادية والسياسية ابتداءً من استقرار البيئة الاقتصادية وثبات صرف العملة، سياسة الانفتاح وما لدى المملكة من اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، قاعدة النفط والغاز، انخفاض مستويات الجريمة ونظام مالي متين والكثير من الجوانب الأخرى. ولكن رغم ذلك فإن مسار النمو الاقتصادي تميز بالتقلب خلال العقدين الماضيين، حيث برزت مجموعة من الاختلالات الهيكلية في بيئة الاستثمار في المملكة تمثلت في التالي:

- ١ - تدني كفاءة الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي إلى جانب تباطؤ تأثيره في تحقيق عملية التحول الهيكلي وتنويع النشاطات الاقتصادية.
 - ٢ - محدودية قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية.
 - ٣ - القصور في البنية التحتية مقارنة بدول مماثلة.
 - ٤ - استمرار عجوزات الموازنة العامة خلال أكثر من خمس عشرة سنة مع وصول مستوى الدين العام إلى قرابة (٩٦٪) من إجمالي الناتج المحلي.
 - ٥ - تقلبات التجارة الخارجية واستمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٩٩م. وأخيراً: التحولات السكانية التي ساهمت مع عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ضمن عوامل أخرى، في تدني مشاركة القوة العاملة المحلية في سوق العمل.
- وفيما يخص الاستثمار والنمو الاقتصادي تشير الدلائل إلى استمرار تدني حصة الاستثمار الرأسمالي إلى إجمالي الناتج المحلي من (٢٨٪) في بداية الثمانينات إلى نحو (١٨,٤٪) في عام ٢٠٠١، في الوقت الذي وصل فيه هذا المتوسط إلى (٢٧٪) في الدول النامية ككل. ولقد انعكس تراجع معدلات الاستثمار في المملكة على المتوسط السنوي لمعدلات النمو الكلي والقطاعي، حيث كانت مستوياتها بالنسبة للمملكة الأقل بالمقارنة مع ماليزيا، كوريا الجنوبية، وسنغافورة خلال الفترتين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ وكذلك ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م. ولقد أدى تركيز الخطط الخمسية نحو تنويع مصادر الدخل وبالذات من خلال القطاع التصنيعي إلى تحقيق معدلات نمو تعتبر عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث نمى بنحو (٧,٥٪) للفترة الأولى، إلا أن نموه تراجع إلى (٢,٧٪) خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م، في الوقت الذي سجل فيه القطاع التصنيعي في ماليزيا نمواً عالياً قدر بنحو (٩,٣٪) و(٩,٨٪) للفترتين على التوالي. وفي حين تمكنت كل من ماليزيا وسنغافورة من تحقيق تحول جذري في اقتصادهما، حيث بلغت مساهمة القطاع التصنيعي (٣٣٪) و(٢٦٪) على التوالي، أظهرت المملكة تقدماً بالغ البطء في تنويع هيكلها الاقتصادي، إذ لم تتجاوز حصة القطاع التصنيعي (١٠٪) من إجمالي الناتج المحلي.

وإذا نظرنا إلى أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي، فعلى الرغم من تمتع المملكة بمزايا نسبية في قطاع الزيت والغاز، إلا أن حصصها من تدفقات الاستثمار الأجنبي تبقى محدودة جداً بالمقارنة مع دول أخرى في شرق آسيا مثل ماليزيا وسنغافورة، إذ وصل المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي في المملكة (٦,٤) مليار دولار في الفترة من ١٩٨٤ وحتى عام ٢٠٠٠م، بينما بلغ حجمه (٧٥) مليار دولار في سنغافورة خلال نفس الفترة. ومما يدل على محدودية قدرة بيئتها الاستثمارية على جذب الاستثمارات الأجنبية، بلوغ نسبة صافي المتوسط السنوي للتدفقات الاستثمارية إلى تكوين رأس المال الإجمالي بالمملكة حوالي (١,٣٪) خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠م، بينما بلغت (٣٠,٨٪) في سنغافورة و(١٨,٢٪) في ماليزيا. وفي حين شهدت السبعينات والثمانينات نمواً في الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية وبالذات في قطاع البتروكيماويات، إلا أنها تباطأت كثيراً في عقد التسعينات، ولم يتجاوز إجمالي رأس المال المدفوع للشركاء الأجانب في المشاريع المشتركة نحو (٣٩) بليون ريال سعودي حتى نهاية عام ٢٠٠٠م. ومن أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي، قامت الدولة بإقرار نظام جديد تضمن الكثير من الميزات مثل جواز حصول المستثمر على أكثر من ترخيص، وكذلك جواز أن تكون الاستثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وتملك العقار وكفالة موظفيه الغير السعوديين إلى جانب خفض الضرائب إلى (٢٥٪).

كما يأتي من ضمن الإختلالات الهيكلية في بيئة الاستثمار أوضاع البنية التحتية التي شهدت تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالطرق وبناء المدن الصناعية، إلى جانب التوسع في إنشاء محطات الكهرباء وشبكات المياه في الثمانينات، ولكنها أخذت مساراً تراجعياً في التسعينات في الوقت الذي استمر فيه الطلب على هذه الخدمات في الارتفاع، مما بدأ يتسبب في رفع كلفة التشغيل للمشاريع وأحياناً في عزوف المستثمر عن الاستثمار في المملكة. وتشير الأرقام إلى تدني الإنفاق الحكومي على تجهيزات البنية الأساسية، إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي الإنفاق (١,٢٪) من إجمالي موازنة الدولة في عام ٢٠٠٠م، مما أدى إلى تراجع مستوى المملكة مقارنة بالدول الأخرى في تجهيزات البنية التحتية وبالذات البنية التقنية، التي أصبحت تشكل عصب الاقتصاد الحديث. لقد جاء تخصيص قطاع الاتصالات متأخراً، إذ يلاحظ تدني مستوى توفر الخدمة وارتفاع كلفتها، ففي الوقت الذي وصلت فيه أعداد الخطوط الهاتفية الثابتة (٢٥,٨) خط لكل مائة فرد في المملكة، وصل هذا الرقم إلى (٥٠,٩) خط و(١١٩,٥) في كل من ماليزيا وسنغافورة على التوالي. ومما لا شك فيه أن حجم الفجوة في مستويات البنية التحتية ما بين ما هو موجود في المملكة ودول أخرى منافسة، سوف يؤثر سلباً على جاذبية بيئة الاستثمار للمستثمرين المحليين والأجانب.

وتمثل عجوزات الموازنة العامة التي استمرت على امتداد معظم سنوات العقدين الماضيين، وما ترتب عليها من ارتفاع معدلات الدين إلى الناتج المحلي، أحد أهم الإختلالات الهيكلية في البيئة الاستثمارية في المملكة لما لها من انعكاسات على متطلبات الإنفاق الرأسمالي، الذي شهد تراجعاً حاداً خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث انخفض حجم الاستثمارات في قطاعات الكهرباء، الماء، الطرق وغيرها من المرافق الأساسية والخدمية. ولا تقتصر مشكلة الدين العام على مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على السيولة ولكن ربما إلى رفع تكلفتها، كما أن خدمة الدين العام التي تتراوح ما بين (٢٥) بليون ريال إلى (٣٠) بليون ريال سنوياً، تبعاً لأسعار الفائدة السائدة، أصبحت تشكل عبئاً متزايداً على برامج الإنفاق الحكومي.

لقد أدى استمرار عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٩م إلى تراجع الأرصدة الرسمية وغير الرسمية في الخارج لتمويل هذا العجز، وفي فترات متفاوتة شكل ذلك ضغوطاً ومضاربات على الريال السعودي، كما حدث في عام ١٩٩٨م. ومع تحسن أوضاع السوق النفطية وارتفاع الأسعار منذ عام ١٩٩٩م، شهد الحساب الجاري فوائض كبيرة بلغت أقصاها عام ٢٠٠١م بنحو (٥٤,١) بليون ريال. بيد أن هذا التطور الإيجابي يجب أن يؤخذ على حذر إذ أن هذا الأمر مرتبط

بتطورات أسعار النفط التي تشير الدلائل إلى تراجعها في المدى القريب. وربما تسبب ذلك في عودة مشكلة اختلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات في وقت استنزفت فيه مؤسسات التمويل المحلية قدر كبير من أرصدها الخارجية لتمويل هذا العجز في السابق. وتأتي المتغيرات السكانية ومشاركة القوة العاملة كأحد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة العربية السعودية لما لها من انعكاسات سلبية على البيئة الاستثمارية. فبينما تشكل الفئة النشطة اقتصادياً ممن تتراوح أعمارهم ما بين (١٥) و(٦٠) سنة حوالي (٦٦٪) من السكان السعوديين متقاربة مع كثير من الدول، إلا أن نسبة القوة العاملة من إجمالي الفئة النشطة اقتصادياً جاءت منخفضة جداً عند (٣٩٪) بالنسبة للسعوديين بعد استثناء الوافدين، بينما وصلت هذه النسبة إلى (٦٩٪) في ماليزيا كما وصل المعدل العالمي إلى (٧٧٪). وبينما يرجع تدني مشاركة القوة العاملة من السعوديين ضمن الفئة النشطة اقتصادياً بشكل كبير إلى محدودية مشاركة السعوديات في سوق العمل (٥٪) فقط من القوة العاملة إلا أن ارتفاع أعداد السكان من فئة (١٥) و(٢٠) سنة الذين لا يزالون في مراحل الدراسة وخارج سوق العمل يعتبر سبباً آخر وراء تدني هذه النسبة، حيث وصلت نسبة الإعالة استناداً على المستخدمين فعلياً في القوى العاملة السعودية إلى (٥,٦٩) معال لكل عامل.

ومع تزايد نسبة المعالين، تزايدت المتطلبات الاستهلاكية أيضاً، ولكن على حساب الادخار، حيث وصلت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي (١٦,٤٪) وهي أقل بكثير من مستوياتها في ماليزيا وكوريا الجنوبية، التي بلغت نحو (٣٨,٧٪) و(٢٣,١٪) على التوالي. ونتيجة لتأثر الاستثمار بالادخار فقد جاء متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي في حدود (٢٠,٦٪) في المملكة مقارنة مع (٣٧,٤٪) في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٩م، والذي انعكس بدوره على تواضع معدلات النمو الاقتصادي في المملكة مقارنة بماليزيا وكوريا الجنوبية خلال نفس الفترة.

ويعزى تدني مشاركة السعوديين في القوة العاملة ضمن عوامل أخرى إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، فبينما وصل عدد الخريجين من الجامعيين للفترة ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٩م حوالي (١١٤) ألف خريج، شكلت أعداد الخريجين في التخصصات الأدبية والإسلامية والاجتماعية حوالي (٤٩) ألف خريج، أو نحو (٤٨٪) من ذوي التخصصات الفائضة عن احتياجات سوق العمل. وهذا يعني محدودية التخصصات المطلوبة، إضافة إلى تدني مستوى المهارات الضرورية الداعمة لتطوير بيئة الاستثمار في المملكة.

وبينما ينظر بعض البيروقراطيين إلى العوائق الإدارية على أنها غير مهمة، إلا أن الوقت والموارد التي تستهلكها هذه العوائق والذي كان بالإمكان الاستفادة منه في تحقيق أهداف أكثر إنتاجية يجعلها مكلفة وذات أثر سلبي على معدلات التنمية الاقتصادية. وللوقوف على واقع العوائق البيروقراطية التي يعاني منها أصحاب الأعمال، تشير نتائج الاستبيان الذي تجاوبه المستثمرون معه جيداً، حيث شاركت فيه (٢٠٦) منشأة، إلى التالي:

(١) أبدى معظم المستثمرين السعوديين (٧٧٪) امتعاضهم من عدم استشارتهم من قبل الجهات الحكومية في حالة صدور أنظمة أو قوانين جديدة، وعدم الأخذ بتخوفاتهم حيال التغييرات الهامة في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم. ونتيجة لذلك فإن الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال (حوالي ٩٠٪) يخافون من التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين إذ ينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية وهي أعلى ويفارق كبير من نسبة المستثمرين في دول العالم النامي والمتقدم الذين يعتقدون بخطورة هذه المشكلة والتي لم تتجاوز (٥٠٪) و(٢٥٪) على التوالي. ومن ناحية أخرى فإن نحو (٦٠٪) من المستثمرين السعوديين يعتقدون بأن الحكومة تلتزم بما تعلنه من سياسات مما يعكس مصداقية معقولة للحكومة في نظر المستثمرين السعوديين.

كما تبين وأن كان بدرجة بسيطة زيادة في قدرة المستثمرين السعوديين على التوقع بالقوانين والسياسات خلال العشرة سنوات الأخيرة بسبب التحسن المحدود في مستوى الشفافية والتشاور مع الغرف التجارية في بعض الأنظمة والقوانين مما يدعو للتفاؤل بمستقبل أفضل للعلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال إذا ما تم تدعيم هذه العلاقة بمزيد من الشفافية.

(٢) يعتقد (٨٠٪) من المستثمرين السعوديين بأن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقه، وينظرون للجريمة والسرقه بوصفهما من المشاكل الخطيرة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل عشرة سنوات مما يشير إلى حصول تراجع في مستوى الشعور بالأمان وتزايد في معدلات السرقه والجريمة تبعاً لتدهور الحالة الاقتصادية. كما يعتقد حوالي (٦٠٪) من المستثمرين بأن السلطات لا تحمي أمنهم الشخصي بالقدر الكافي مقارنة بـ (٤٥٪) قبل عشرة سنوات. ومع ذلك تظل السعودية في وضع أفضل من بقية دول العالم النامي من حيث ثقة المستثمرين في إجراءات حفظ الأمن بل ومقاربة لمتوسط الدول المتقدمة.

(٣) ترى الغالبية العظمى من المستثمرين صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية. وربما ترجع حالة الغموض وعدم القدرة على التوقع لدى المستثمرين فيما يتعلق بالبيئة القانونية إلى أن النظام القضائي في المملكة والمحكوم بالشريعة الإسلامية المدعمة بالعديد من النظم والإجراءات قد شهد العديد من التغييرات في العشر سنوات الأخيرة والتي وإن جلبت الكثير من التحسينات الإيجابية إلا أنها أحدثت حالة من عدم التناسق في الإجراءات وتسببت بدورها في زيادة حيرة المستثمرين حول كيفية حل المنازعات التجارية في المحاكم. وتبرز مسألة وجود فواصل زمنية طويلة بين إصدار الأنظمة وتطبيقها واستمرار بعض المحاكم في العمل بالقوانين القديمة بدلاً من الجديدة وتأخر صدور اللوائح التنفيذية كأهم المسببات لحالة الضبابية وعدم التناسق في الإجراءات القانونية.

(٤) يعتقد المستثمرون إجمالاً بأن لوائح ونظم العمالة والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط هما العائقان الأكثر خطراً وأهمية بين عوائق الاستثمار المتعارف عليها عالمياً. وبلي هذان العائقان في الأهمية ويفارق ضئيل كل من الفساد الإداري، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغيير المفاجئ في القوانين، وفرض رسوم مفاجئة على الترتيب. وقد جاءت في آخر الترتيب كل من لوائح الضرائب، واللوائح الخاصة بالسلامة البيئية، التضخم، وأخيراً لوائح ونظم النقد الأجنبي التي اعتبرها المستثمرون الأقل أهمية.

وقد يعود تذمر المستثمرين من لوائح ونظم العمالة والاستقدام ووضعهم لها في مقدمة الترتيب بالنسبة لكل العوائق الأخرى انعكاساً للتحديات والمصاعب التي يواجهونها في الحصول على التأشيرات ورخص العمل والإقامة. وتكمن هذه العوائق في كون إجراءات إصدار التأشيرات ورخص العمل والإقامة مقيدة جداً ومعقدة وخاصة في تعبئة الطلبات، وكذلك السياسة المقيدة للعمالة والمتمثلة في حصة محدودة من العمالة الأجنبية، إلى جانب السياسات غير المرنة فيما يتعلق بالاستغناء عن خدمات العمالة السعودية.

أما فيما يتعلق بالاختلافات بين عوائق الاستثمار في المملكة وبقية دول العالم، فقد تبين أن هناك ستة من أربعة عشر عائق للاستثمار قد صنفت في المملكة على أنها تحظى بدرجة أهمية عالية كعائق استثماري مقارنة بمتوسط الدول النامية أو المتقدمة أو العالم ككل وهي: اللوائح ونظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة)، التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط، المشاكل المتعلقة بالسوق (إغراق، ضعف تشجيع تصدير، ...)، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة، وأخيراً اللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير. وتجدر الإشارة إلى أن لوائح

- ونظم العمالة التي احتلت المراتب الأولى في الأهمية كعائق للاستثمار في نظر المستثمرين السعوديين، قد جاءت في مراكز متأخرة كعائق في معظم دول العالم الأخرى. كما أن التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط والتي صنفها المستثمرون السعوديون في المركز الثاني كعائق خطير ومهم، لم يُنظر لها كعائق من قبل معظم المستثمرين المشاركين في استبيان البنك الدولي في أي دولة في العالم. وفي المقابل فإن هناك ستة عوائق حظيت بدرجة أهمية قليلة كعائق استثماري في المملكة مقارنة بمتوسط العالم والعالم النامي وهي: لوائح ونظم الضرائب أو ضرائب مرتفعة، التضخم، القصور في البنية التحتية، السرقة والجريمة، لوائح ونظم النقد الأجنبي، وأخيراً التمويل.
- (5) بلغت نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الحكومة معرّقة لأنشطتهم حوالي (٤١٪) تقريباً وهي أكثر من مثيلتها في الدول المتقدمة والنامية والتي بلغت (٢٥٪) و(٣٠٪) على التوالي. ويلاحظ بأن الانطباع الإيجابي لأصحاب الأعمال عن الحكومة قبل عشرة سنوات قد تراجع قليلاً في الفترة الحاضرة، حيث أعرب (٤١٪) من المستثمرين عن اعتقادهم بأن الحكومة معرّقة لنشاطهم الاستثماري مقارنة مع (٢٤٪) قبل عشر سنوات.
- (6) تبين أن (٧٥٪) من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يلجئون لتجاوز النظام واستخدام طرق غير قانونية لتسيير أعمالهم. وجاءت الوسيلة في مقدمة أساليب تجاوز الأنظمة حيث استخدمها (٦٢٪) من المستثمرين يليها كل من التحايل، المساعدات المادية، وأكثر من وسيلة بنسب (٢٠٪)، (٥٪)، (١٣٪) على التوالي.
- (7) هناك أقل من نصف إجمالي المستثمرين بالعينة (٤١٪) يؤمنون بوجود مراقبة ومحاسبة في النظام الإداري للموظفين المقصرين. كما أن المستثمرين السعوديين يرون بأن هناك زيادة في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة مقارنة بالعشرة سنوات الماضية وبدرجة أكبر عن دول العالم النامي والمتقدم على السواء.
- (8) تبين أن ثلثي المستثمرين السعوديين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية مقارنة مع (٤٠٪)، (٣٥٪) للمستثمرين في الدول النامية والمتقدمة على الترتيب. وقد أرجع (٦٢٪) من المستثمرين في المملكة سبب إحجامهم عن الاستثمار لكون تكلفة اللوائح والنظم غير معروفة على وجه التأكيد، ولم يشكل ارتفاع التكاليف طالما أنه معروف هاجساً إلا لـ (١٥٪) من المستثمرين. وقد فاق الصناعيون غيرهم من المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في تذرهم من كون تكاليف اللوائح والنظم غير معروفة.
- (9) يُصرف حوالي (٣٠٪) من وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية، وهو يزيد بمقدار (٦٥٪) عن نظيره في الدول النامية. وبينما أمضى (٢٥٪) من إجمالي المستثمرين السعوديين (١٥ - ٢٥٪) من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية، لم تتعدى هذه النسبة (٢٪) من المستثمرين في الدول المتقدمة.
- (10) لم ترضي الحكومة حتى (٥٠٪) من المستثمرين في كل من خدمة توفير المعلومات، خدمة الرعاية الصحية، خدمة الجمارك، بينما حازت خدمات الطرق وخدمة البريد على رضا أكثر من (٥٠٪) من المستثمرين. وتوضح النتائج أن خدمة توفير المعلومات كانت الأسوأ في نظر المستثمرين، بينما حازت خدمة الطرق على أكبر درجة رضا. كما أوضح حوالي (٦٥٪) من المستثمرين بأنهم حصلوا على خدمة التليفون لأول مرة في أقل من شهر، وهي نسبة عالية ومقاربة للوضع في الدول المتقدمة وتبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة في الدول النامية.
- (11) ولم يحدث تغيير في نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات بصفة عامة خلال العشر سنوات الماضية، حيث ثبتت عند (٥٣٪).

وحيث أنه من المهم لصانعي القرار ورجال الأعمال السعوديين معرفة مدى جاذبية المملكة للاستثمار مقارنة بالدول الأخرى من منظور الشركات الأجنبية، فقد تم استعراض أهم مؤشرات التصنيف الدولية التي تعني بتقييم كفاءة البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع دول العالم.

وبالنظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد التراث "Heritage Foundation" ويرتب الدول من تقييم (1) للبلدان المتحررة اقتصادياً إلى (4) للاقتصاديات المغلقة، فقد حصلت المملكة على درجة (2,95) وترتيب (68) من بين الدول المصنفة، مما يعني أنها تتمتع بـ "حرية اقتصادية شبه كاملة". ومن بين عشرة عوامل يشملها هذا التصنيف كان وضع المملكة الأسوأ في التجارة الخارجية، التدخل الحكومي في الاقتصاد، والمصارف بدرجة (4) لكل منهم. أما من ناحية تدفق الاستثمار الأجنبي، وكذلك الأنظمة والقوانين فقد حصلت على درجة (3) لكل منهما، بينما جاءت السياسة النقدية في درجة (1)، ورغم تبوء المملكة لموقع أفضل في حريتها الاقتصادية بالمقارنة بمصر بدرجة (104) إلا أنها صنفت كأقل دولة خليجية منفتحة اقتصادياً، حيث احتلت البحرين المرتبة (16).

أما بالنسبة لمؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية، فقد حصلت المملكة على تصنيف (65,25) من أصل (100). ليأتي ترتيب المملكة في المركز (40) من بين (185) دولة في آخر تصنيف لها خلال السنة الحالية، بينما جاءت قطر والإمارات العربية المتحدة في المركزين (28) و(33) على التوالي. ولقد جاء تقييم المملكة منخفضاً نوعاً ما نتيجة لارتفاع نسبة النمو السكاني وضعف معدلات النمو الاقتصادي المتأثر بتقلبات أسعار النفط.

ولكن أكثر التصنيفات إثارة للقلق، هو تقرير التنمية الصناعية لعام 2003م، الصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، إذ يشير التقرير إلى تراجع مرتبة المملكة من بين (87) دولة من المرتبة (33) في عام 1985م إلى المرتبة (42) لعام 1998م في مؤشر القيمة المضافة للصناعة، وكذلك تراجع موقع المملكة من المرتبة (39) إلى المرتبة (59) في مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تراجع مواقعها في بقية الأربعة مؤشرات الأخرى التي شملها التقرير.

وبالنسبة لتقرير أي ام دي للميزة التنافسية IMD World Competitiveness الصادر في عام 2002م، فقد تم ترتيب المملكة في المركز (26) بالنسبة للبنية التحتية، والتي تتضمن الطرق ومختلف وسائل المواصلات، بينما جاءت في المركز (47) فيما يخص البنية التحتية التكنولوجية و المركز (41) في بيئة الأعمال التي تتضمن الانفتاح الاقتصادي والقوانين المتعلقة بسوق العمل.

وأما مؤشر "هاربسون مايرز" للمهارات المهنية (Harbison -Mayers Index for Skills)، فقد حصلت المملكة فيه على درجة (13,45) لتحتل المركز الـ (50) مقارنة بكل من الأردن ومصر التي حصلتا على درجة (18,055) و(16,45) لتحتل المركزين (38) و (44) على التوالي.

وعلى الرغم من أن بعض هذه التصنيفات أشارت إلى الإصلاحات التي اتخذتها المملكة، إلا أنها على اختلاف درجات التصنيفات العامة والائتمانية، تدل على تدني جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة مقارنة مع الدول الناشئة بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص.

وفي حين تم خلال الفصل الأول تحليل الاختلالات الهيكلية وأثرها على البيئة الاستثمارية، كما تناول استبيان رجال الأعمال في الفصل الثاني التعرف على أهم العوائق البيروقراطية، والتي تشير حالة من الغموض والضبابية في بيئة الأعمال، يجمع الفصل الرابع، بالإضافة إلى ذلك أهم المعوقات التي وردت في الدراسات التي قامت بها الهيئة العامة للاستثمار بما فيها معوقات الاستثمار النسائي. ولقد تم تقسيم هذه المعوقات إلى أربع فئات:

- ١ - معوقات قانونية وتنظيمية وإدارية، بما فيها تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- ٢ - معوقات اقتصادية، وتشمل تلك المرتبطة بالسياسة الاقتصادية والبنية التحتية وسوق رأس المال.
- ٣ - معوقات ثقافية واجتماعية
- ٤ - معوقات الاستثمار النسائي.

وبجانب شرح أثر هذه المعوقات على البيئة الاستثمارية، تم اقتراح طرق المعالجة لكل عائق.

أولاً: فيما يخص المعوقات القانونية والتنظيمية والإدارية، تأتي عدم القدرة على توقع السياسات الحكومية والتغيرات المفاجئة في القوانين، وكذلك عدم التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية مع غياب بعض الأنظمة المهمة مثل عدم وجود نظام إفلاس موحد وعدم وجود نظام لمكافحة الإغراق كأهم المعوقات، التي يرى رجال الأعمال أنها تؤثر سلباً على قراراتهم الاستثمارية، لذا فإن مراعاة الوضوح في القرارات مع التزام الحكومة بما تعلنه من سياسات، وكذلك إنشاء محاكم تجارية مستقلة محكومة بالشريعة، ومراجعة وتقييم الأنظمة واللوائح المتعددة التي تحكم نظام الإفلاس وغيره سوف ترفع من مستوى ثقة المستثمرين في كفاءة الحكومة والنظام القضائي الذي بدوره يعزز من بيئة الاستثمار.

ورغم أن قانون الاستثمار الجديد عالج الكثير من السلبيات في النظام القديم، إلا أن الحاجة ما زالت قائمة لمعالجة بعض علامات الاستفهام التي تشوب كفاءة النظام الحالي في جذب نوعية الاستثمارات الأجنبية، وكذلك معدل الضريبة المرتفع نسبياً مقارنة بالدول المنافسة وموضوع الازدواج الضريبي الذي يتضرر منه بعض المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى بعض نواحي القصور فيما يخص حماية الاستثمار الأجنبي، وتعارض بعض الأنظمة الحالية مع الاستثمار الأجنبي. إن إعادة صياغة منظومة الشروط الاقتصادية الخاصة بتشريعات الاستثمار الأجنبي، مع بعض الحوافز مثل خصم مصاريف تدريب العمالة السعودية ومنح إعفاء كامل للشركات الاستثمارية الموجهة للتصدير وقيام الدولة بتحديد الدول التي يتم معها عقد اتفاقيات الازدواج الضريبي، وكذلك مراجعة الأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار وإزالة التعارضات بينها وبين نظام الإستثمار مع التركيز على الآلية والإجراءات المتبعة في عملية نزع الملكية والمصادرة، كل هذه الأمور سوف تساهم في جعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

ثانياً: يعتبر تدني نسبة تنفيذ الخطط الخمسية وضعف بعض الأنشطة الاقتصادية كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عدم توفر البنية التحتية الأساسية والأراضي المطورة وتدني كفاءة بنية الاتصالات من معوقات الاستثمار نظراً لما تسببه من رفع كلفة تشغيل مشاريع الاستثمار وانخفاض الربحية، وبالتالي عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المملكة. وإذا ما تم التزام وزارة المالية بتمويل المشاريع المعتمدة بالخطة والعمل على إنشاء هيئات مستقلة لدعم المنشآت الصغيرة وتنمية الصادرات، وكذلك البحث عن وسائل تمويل جديدة لمشاريع البنية التحتية بما فيها تطوير المدن الصناعية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى رفع كفاءة البيئة الاستثمارية بما يحقق النمو الاقتصادي المستهدف.

يشكل تأخر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وتباطؤ الدولة في مسيرة التخصيص مع استمرار غياب التنسيق بين خطط وزارة التعليم العالي ومتطلبات مؤسسات القطاع الخاص من التخصصات إلى جانب أوجه القصور الحالية في نظام البريد مع عدم وجود نظام للمدفوعات التجارية، كل هذه الأمور تساهم في تدني ثقة المستثمر المحلي وكذلك الأجنبي في بيئة الأعمال في المملكة. إن زيادة التنسيق بين اللجان التي تباشر عمليات التفاوض مع منظمة التجارة العالمية يدعم الموقف التفاوضي، إلى جانب تحديد برنامج زمني محدد للتخصيص مع فتح باب المنافسة، مع وضع الخطط التعليمية وفقاً لاحتياجات السوق، وكذلك تطوير الخدمات البريدية ووضع الحلول التي تواجه التجارة الإلكترونية بما فيها نظام المدفوعات هي أمور تعتبر في غاية الأهمية لتحسين البيئة الاستثمارية في المملكة.

إن محدودية الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي إلى جانب صغر حجمه إلى الناتج المحلي مع غياب بنوك متخصصة، وكذلك عدم وجود مؤسسات التقييم المالي للأفراد والشركات كلها تساهم في ضياع فرص استثمارية مهمة لدفع النشاط الاقتصادي. لذا أصبح الوقت ملحاً لتحديث أنظمة الشركات المساهمة، وكذلك تحديث نظام البنوك وفتح المجال أمام البنوك الاستثمارية الدولية للدخول للسوق السعودية مع تسهيل إجراءات إنشاء شركات منح الائتمان للأفراد وشركات التقييم المالي، إذ أن هذه الأمور سوف تفتح المجال للإيفاء بالاحتياجات التمويلية للاقتصاد السعودي.

ثالثاً: يعد الاختلاف في تفسير السلوك الاجتماعي المقبول وآلية الالتزام به، وكذلك عدم تمكين بعض المرافق السياحية من استضافة العائلة مجتمعة إلى جانب مشكلة الموسمية في السياحة من المعوقات الأساسية للسياحة في المملكة. لذا يعتبر تحديد وإيضاح السلوك الفردي والاجتماعي المسموح به والمنوع مع توضيح بعض الإجراءات التي تأخذ في الحسبان متطلبات العائلة في المرافق السياحية، من الأمور المحفزة للمواطنين لقضاء إجازاتهم في الداخل بما يساهم بتعمية السياحة الوطنية.

رابعاً: يشكل عدم وجود إدارات نسائية بالأجهزة الحكومية، واشتراط الوكيل الشرعي، وبعض القوانين التي تحد من استثمار المرأة في قطاعات معينة مع عدم إمكانية مقابلة الوفود التجارية الأجنبية من العوائق ذات الأهمية الكبيرة جداً للاستثمار النسائي. كما أن عدم قدرة المرأة على مراجعة أعمالها بنفسها وعدم قيام البنوك بتهيئة فرص القروض للمستثمرات، وكذلك صعوبة السفر وإحضار العمالة المناسبة تعتبر من المعوقات التي تحد من الاستثمار النسائي. لذا فإن تمكين المرأة من ممارسة أعمالها والإشراف عليها بنفسها والتعامل مع الدوائر الحكومية مباشرة وإلغاء شرط الوكيل الشرعي ومعالجة صعوبة التنقل بالنسبة للمرأة لمتابعة العمل في المشاريع أموراً في غاية الأهمية لتحسين البيئة الاستثمارية التي تفتح المجال أمام الاستثمار النسائي في المملكة.

ومن أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، فإن الأمر يتطلب معالجة جميع فئات المعوقات التي تواجه بيئة الاستثمار في المملكة. وإذا ما اتخذت الحكومة تلك الخطوات التي تم اقتراحها لمعالجة هذه المعوقات، فإن ذلك الأمر يدعم المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحسين البيئة بما يجعلها أكثر جذباً للاستثمار المحلي والأجنبي. إضافة إلى ذلك إذا ما تم تطوير البيئة الاستثمارية، فإن المملكة العربية السعودية تزخر بالفرص الاستثمارية المنتجة والمربحة في قطاعي الصناعة والخدمات. ويمكن تقسيم الفرص في قطاع الصناعة إلى ثلاث فئات:

أولاً: تلك، التي تتمتع فيها المملكة بمزايا نسبية كصناعاتي الغاز والبتروكيماويات. وإذا ما تم إلغاء احتكار القطاع العام لهذه الصناعات، فإنه بالإمكان أن تتحول هذه المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية يستطيع من خلالها القطاع الخاص الدخول في صناعات تصديرية تحقق عوائد كبيرة لاقتصاد المملكة. ورغم الضغوط التنافسية في مشتقات البتروكيماويات، إلا أن المملكة تتمتع بمزايا تكلفة متدنية مع انخفاض تكاليف النقل إلى الأسواق الأوروبية مقارنة بالدول المنافسة في شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية. كما تمتلك المملكة مزايا تنافسية للدخول في الصناعات التي يمثل استهلاك الطاقة فيها مكوناً رئيسياً في كلفة الإنتاج. وتشمل مثل هذه الصناعات مواد البناء الموجه للاستهلاك المحلي أو للتصدير، صناعة المعادن الأساسية مثل الحديد والألمونيوم الموجه للسوق المحلية أو للأسواق الخارجية، وكذلك صناعة الأسمت وبالذات الأسمت الأبيض، إذ أن الإنتاج المحلي لا يفي بتلبية الطلب المحلي، كما توجد به إمكانيات تصديرية واسعة. وتمثل صناعات إحلال الواردات في المنتجات التي يشكل الطلب المحلي عليها سوقاً كبيراً بما يتيح للملكة الاستفادة من اقتصاديات الحجم فرصاً استثمارية مثل صناعة السيارات، والمستحضرات الصيدلانية، وأجهزة الكمبيوتر الشخصي.

أما بخصوص قطاع الخدمات فإنه يتيح فرصاً كبيرة للمستثمرين السعوديين إذا ما تم معالجة المعوقات وتحسين بيئة الاستثمار المحلية. وفي حين يشكل قطاع الخدمات مساهمة ملموسة في الاقتصاد الوطني، إلا أن معظم نشاطاته الحالية تعتبر تقليدية، حيث تشمل خدمات تجارة الجملة والتجزئة، الفنادق والمطاعم، الخدمات المالية التقليدية، وخدمات النقل والتوزيع، ولكن توجد هناك فرص كبيرة في مجال خدمات تقنية المعلومات، التي يتزايد الطلب المحلي والإقليمي عليها بشكل كبير. ويمكن أن توفر هذه الخدمات فرصاً استثمارية مربحة في العديد من المجالات مثل ميكنة عمليات منشآت الأعمال، إعادة هندسة عمليات منشآت الأعمال، تكامل العمليات الخلفية والتخطيط لموارد المنشآت، وتطبيقات التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. أيضاً تتوفر فرص كبيرة جداً في قطاع التأمين الذي لم يتم ارتياد آفاقه حتى الآن، والذي يقدر الحجم الكلي المحتمل لأعماله بنحو (٣٠) بليون ريال ليشمل التأمين الطبي والتأمين على الحياة إلى جانب التأمين على السيارات.

لقد انحصرت نشاطات القطاع المالي في المملكة العربية السعودية في خدمة البنوك التجارية، إلا أن سوق رأس المال بالمملكة لا يزال يفتقر إلى الكثير من مقومات التطور بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي ورؤس الأموال السعودية الخاصة الضخمة الموظفة في الخارج.

وبالنظر إلى ما يمكن أن تتمتع به المملكة العربية السعودية من بنية تحتية في مجال الاتصالات إذا ما تم فتح هذا القطاع للمنافسة إلى جانب تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة، فإنه بإمكان المملكة أن تصبح مركزاً مالياً كبيراً على مستوى المنطقة العربية وأن تضم بنوك استثمارية ومتخصصة في مجالات مالية متنوعة مثل ائتمان الصادرات وغيرها وأن تقدم خدماتها ليس فقط للسوق المحلية الذي هو في أمس الحاجة إلى تمويل المشاريع الكبيرة، ولكن حتى إلى السوق الإقليمية. وفي جانب الخدمات أيضاً، يمثل إنشاء مناطق حرة على امتداد المناطق الساحلية على البحر الأحمر وكذلك الخليج العربي أمثال استغلال لإمكانات المملكة والفرص المتوفرة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، يحفز على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا وتوطين المعارف الفنية وتوفير الحوافز لرفع مستويات القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني. كما أن مكانة المملكة الدينية توفر لها قدراً كبيراً من فرص السياحة الدينية والتاريخية، والتي إذا ما تم استغلالها بشكل جيد، بالإضافة إلى الاكتشافات الأثرية وشواطئها الطويلة فإنها سوف تساهم بشكل كبير في عملية التحول وتنويع مصادر الدخل.

الفصل الأول واقع بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

مقدمة:

يقصد ببيئة الاستثمار عادة مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية والقانونية والإجرائية والسياسية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمع ما ، ومدى قدرة الأجهزة الحكومية على منح قوى العرض والطلب المرنة اللازمة بهدف زيادة تشجيع الاستثمارات بشقيها المحلي و الأجنبي من أجل تحقيق نمو اقتصادي يتجاوز النمو السكاني.

وتختلف البيئة الاستثمارية من دولة لأخرى باختلاف المقومات الأساسية التي تتمتع بها الدولة والمتمثلة في كل من الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية ، بالإضافة الى السياسات الاقتصادية العامة وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار وما يمكن أن تقدمه الدولة من بنية أساسية مثل النقل والمواصلات والمواني وخدمات المرافق الكهربائية والمائية.

١ - ١ المقومات الإيجابية للاستثمار في المملكة:

تتميز المملكة باتساع مساحتها الجغرافية وتنوع مواردها الطبيعية ، بالإضافة الى امتلاكها للنفط والمعادن الصناعية والفلزية. كما تتمتع المملكة بموقع جغرافي متميز ، حيث تطل على البحر الأحمر والخليج العربي مما مكنها من امتلاك مساحات كبيرة من المياه الإقليمية الغنية بالثروة السمكية ، بالإضافة إلى الشواطئ الجذابة للسياحة وإقامة الموانئ لتسهيل عمليات التصدير والإستيراد. وبطبيعة الحال توجد المشاعر المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، مما يجعل المملكة منفردة بالسياحة الدينية لما يقرب من ٤ ملايين حاج ومعتمر سنوياً. وبلغ عدد سكان المملكة نحو ٢٣,٣٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٢م ويتوقع أن يصل الى ٣١,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥م ومن ثم تعتبر المملكة سوق كبير لتصريف المنتجات الزراعية وغير الزراعية ، كما تتمتع المملكة بنعمة الأمن والأمان والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويسود نشاطها الاقتصادي مبدأ التنافس الحر بين المؤسسات الصناعية والتجارية. ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية في المملكة تعتمد على وسائل تمويلية حقيقية وتتم في إطار من الاستقرار النقدي الذي يشكل أهم مستلزمات النمو السريع المتوازن لكونه أقوى العوامل لتكوين المدخرات ، بالإضافة الى مرونة السياسة النقدية واستقرار سعر الصرف للعملة المحلية. وقد سجل الاقتصاد السعودي تطورات إيجابية تمثلت في قدرته على الاحتفاظ بمعدل تضخم منخفض واستمرار النمو المرتفع للقطاع الخاص غير النفطي وزيادة الكفاءة في أداء الجهاز المصرفي وفقاً للمؤشرات الدولية وتواصل الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وتعزيز دور التخصيص.

وتلعب الدولة دوراً لا يستهان به في تنمية الموارد البشرية من خلال عدة جهات أهمها الجامعات والديوان العام للخدمة المدنية ومجلس القوى العاملة ومعهد الإدارة العامة والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، بالإضافة الى مراكز التدريب بالغرف التجارية والشركات.

وفي إطار سياسة تشجيع الاستثمار تقوم الدولة بنشر البيانات والمعلومات عن الفرص الاستثمارية وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لها ، كما سهلت الدولة إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

وبالرغم من الجهود والإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتهيئة المناخ الاستثماري في المملكة إلا أنه لازالت هناك اختلالات هيكلية اقتصادية ومالية وإدارية وتشريعية واجتماعية لها تأثير سلبي على البيئة الاستثمارية مما يعيق تدفق الاستثمارات وإقامة المشاريع التنموية وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وانطلاقاً من هذه الأهمية للاختلالات الهيكلية فسوف يتم في

هذا الفصل دراسة أهم الإختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تواجه المملكة على أن تناقش الإختلالات التنظيمية والإدارية ذات العلاقة بالبيروقراطية الحكومية في الفصل الثاني.

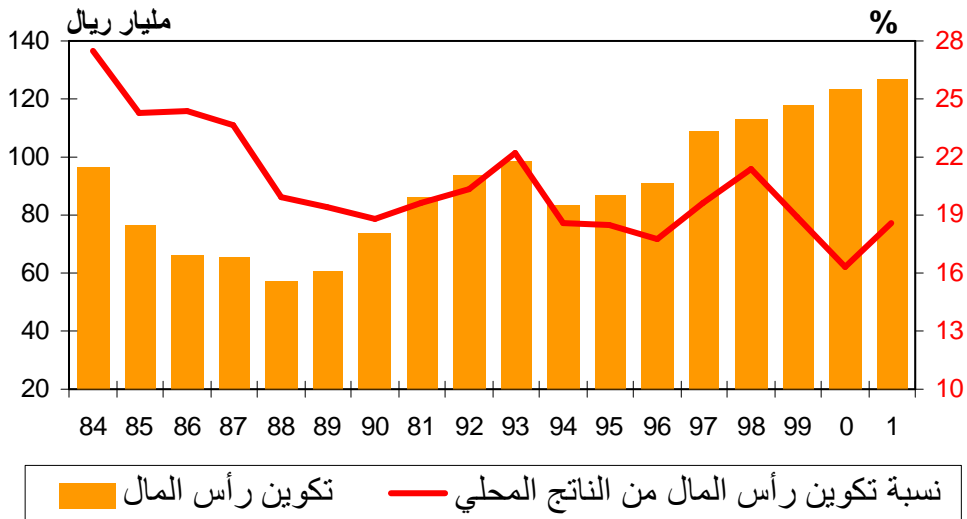
ويهدف هذه الفصل إلى التعرف على طبيعة الإختلالات الاقتصادية والمالية إبتداءً من مستويات الاستثمار وآثارها على النمو الاقتصادي ودورها في عملية التحول خلال العقدين الماضيين من منظور كلي وقطاعي، تدفقات الاستثمار الأجنبي وأنماطها في المملكة العربية السعودية، أوضاع البنية التحتية الضرورية للاستثمار، عجوزات الموازنة العامة وأوضاع الدين العام، التجارة الخارجية ومعدلات عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات. كما سيتم عند مناقشة الإختلالات الاجتماعية التطرق إلى أهم المؤشرات الرئيسية في التنمية البشرية وبالتحديد قطاع التعليم وأثر تغير التركيبة السكانية على سوق العمل والأداء الاقتصادي.

٢-١ الإختلالات الاقتصادية والمالية:

١-٢-١ الاستثمار والنمو الاقتصادي:

اتسم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال العشرين عاما الماضية بالبطء، حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو ١,٥٪. ونتيجة لهذا الوضع، تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٧٧٠٠ دولار عام ٢٠٠١ متدنيا بنسبة ٣٥٪ عن ما كان عليه في عام ١٩٨١. ويأتي هذا الوضع متناقضاً مع مسيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية الأخرى، إذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي للدول النامية ككل خلال نفس الفترة ٤,٩٪، في حين بلغ متوسط معدل النمو في الدول الآسيوية، شاملا فترة الأزمة الاقتصادية خلال عام ١٩٩٨، ٧,١٪. وفي الوقت الذي تراجع فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في المملكة، ارتفع هذا المتوسط في الدول النامية ككل بنسبة تزيد على ٦٠٪، وفي الدول الآسيوية بنحو ١٦٠٪. ويمكن أن يعزى انخفاض النمو الاقتصادي في المملكة ضمن عوامل أخرى إلى تراجع مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاستثمار) والتي وصلت إلى ١٨,٤٪ في عام ٢٠٠١، أي أقل بكثير عن مستواه في الدول النامية ككل والذي بلغ ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تدني الكفاءة الاستثمارية (شكل ١).

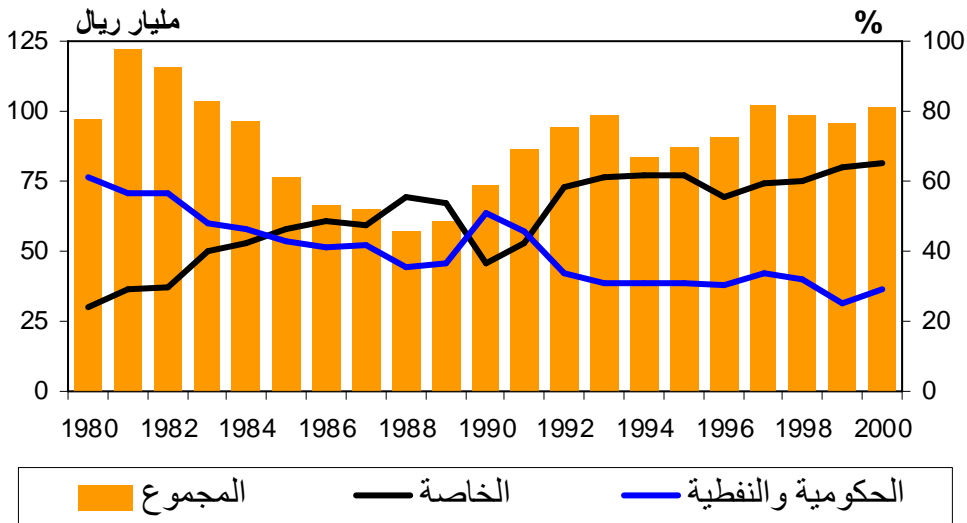
الشكل رقم (١): تكوين رأس المال الإجمالي (مليار ريال سعودي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

وإذا نظرنا إلى القيم المطلقة، فقد تراجع الحجم الإجمالي للاستثمار في المملكة من ١٢٢,٣ مليار ريال في عام ١٩٨١ إلى ٥٦,٩ مليار ريال في عام ١٩٨٨، ثم أخذ اتجاهاً متذبذباً فيما بعد ذلك حتى عام ١٩٩٦ ومن ثم اتجه إلى الارتفاع بنسب متواضعة ليبلغ ١٢٦,١ مليار ريال في عام ٢٠٠١. إن تراجع حجم الاستثمار يعكس جزئياً أثر انخفاض الاستثمار الحكومي نتيجة لتراجع أسعار النفط بالأسعار الحقيقية خلال هذه الفترة إلى جانب الأسبقية المعطاة من قبل الحكومة للإنفاق الجاري على الإنفاق الرأسمالي. وباستثناء الزيادة في حجم الاستثمار الحكومي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، تراجع هذا الاستثمار من ٧٣,٨ مليار ريال في عام ١٩٨١ إلى ١٧,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠١. أما استثمارات القطاع الخاص، فبعد تراجعها خلال نهاية عقد الثمانينات، اتخذت مساراً تصاعدياً مستمراً لتصل إلى ٩٤,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠١، مما عوض جزئياً عن تراجع الاستثمار الحكومي. وعلى الرغم من الارتفاع في حجم استثمارات القطاع الخاص، إلا أن تدني مساهمة إجمالي الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول النامية الأخرى يمكن أن يعزى إلى البيئة الاستثمارية، إذ أنها لم تعد مشجعة بما فيه الكفاية على الاستثمار للقطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي (شكل ٢).

الشكل رقم (٢): توزيع الاستثمارات في المملكة (تكوين رأس المال) (مليار ريال سعودي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

أما فيما يتعلق بتدني كفاءة الاستثمار*، فإن أثر إجمالي الاستثمار في النشاط الاقتصادي يشير إلى انخفاض مستوى الكفاءة، بمعنى أن استثمار ريال سعودي واحد ينتج عنه زيادة بمقدار ٠,٧٨ ريال في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يعزى انخفاض نسبه كفاءة الاستثمارات إلى التوزيع غير الملائم للاستثمارات على القطاعات، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع كبيرة الحجم خلال العقدين الماضيين في مجالات البنية الأساسية والبتروكيماويات والزراعة، وتبين أن بعض هذه المشاريع لم ينتج عنها الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي بالمملكة. وفي ضوء هذه المعطيات، فإن التحدي الذي تواجهه المملكة يكمن في تحقيق معدل

* تعبر كفاءة الاستثمار عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للتغير في إجمالي الاستثمار بوحدة واحدة، وقد تم حسابها قياسياً للفترة ما بين ١٩٨٠ - ٢٠٠١م باستخدام Error Correction Model، وكانت المعادلة المقدره: الناتج المحلي الإجمالي = ٣,١٤ + ٠,٧٨ (إجمالي الاستثمار).

نمو اقتصادي جيد بمعزل عن النفط، وتحسين دائم في مستوى معيشة السكان. ولن تتسنى مجابهة هذا التحدي إلا من خلال إسهام أكبر من جانب القطاع الخاص في عملية التنمية وجذب المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

١-٢-٢ دور الاستثمار في التحول الاقتصادي:

إن الدول التي لديها عدد سكان محدود مع تمتعها بوفرة في الموارد الطبيعية مثل النفط، يتوقع لها أن تواجه مهمة أسهل إزاء تحقيق التحول الاقتصادي مقارنة بالدول التي لديها عدد سكان مرتفع وقلّة في الموارد الطبيعية. وفي حين أن تعداد السكان تفاوت فيما بين الدول الأقل نمواً، فإن الظروف الاقتصادية بهذه الدول في حقبة الستينات كانت متشابهة من حيث طبيعتها، نظراً لأن معظم هذه الدول كانت تفتقر إلى الموارد الطبيعية. وبالنسبة للدول المصدرة للنفط، مثل المملكة العربية السعودية، يبدو أن إيرادات النفط السنوية حققت قدراً محدوداً من التحول الاقتصادي خلال الثلاثة عقود الماضية. وعلى خلاف الدول المنتجة للنفط، تمكنت دول شرق آسيا، رغم تأثرها بالارتفاع الحاد في أسعار النفط في عقد السبعينات، من تحقيق تحولات هامة فيما بين قطاعاتها الاقتصادية. وفي حين أن الدول المصدرة للنفط والدول غير النفطية انتهجت إستراتيجيات متشابهة تقوم على سياسات احلال الواردات وتشجيع الصادرات في مراحل مختلفة من مسيرة نموها الاقتصادي، إلا أن أنماط التحول الاقتصادي قد تباينت فيما بين هذه الدول.

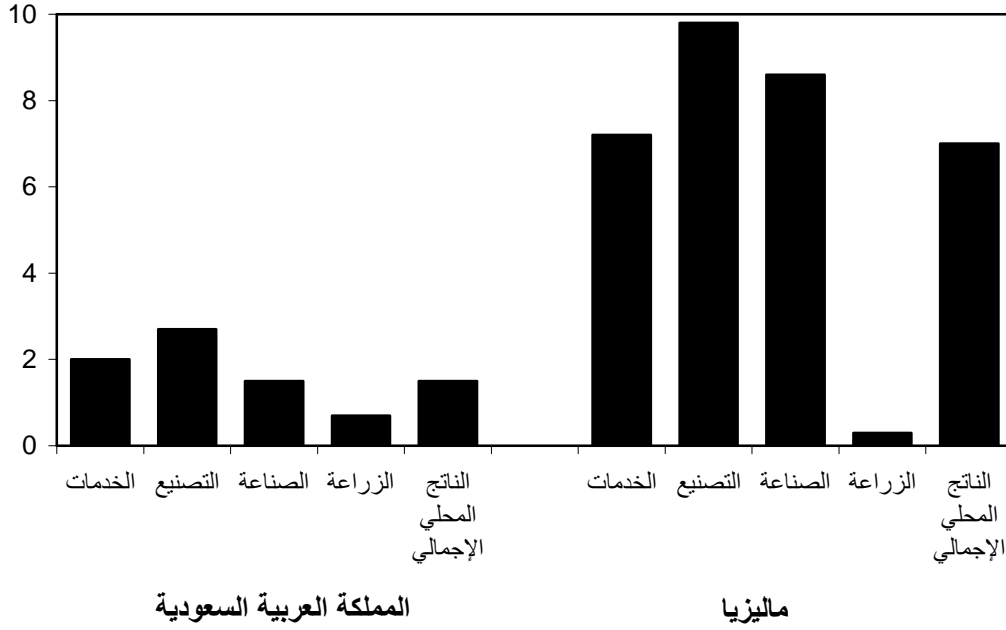
انتهجت دول شرق آسيا في بدء مسيرتها التتموية إستراتيجية احلال الواردات مع توجيه السياسات المالية والنقدية لتفعيل النمو ولحماية الصناعات المحلية، ولكنها اتجهت لاحقاً لسياسات نمو اقتصادي ذات توجه تصديري. وقد أغرى نجاح هذه السياسات الأخيرة العديد من الدول الأخرى لأن تحذو حذو دول شرق آسيا. وعند تقييم التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول الأخرى، ينبغي إعادة النظر في بيئة الاستثمار في المملكة بصفة عامة والدور الذي يضطلع به الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، إذ أن الارتباط بين الاستثمار والتحول الاقتصادي قد تجلى بوضوح من تجربة الدول الآسيوية. وتتوقف قابلية الدولة لجذب الاستثمارات على حجم السوق، والقوة النسبية لأوضاع الشركات المحلية في مواجهة المنافسة العالمية، ومدى متانة سوق رأس المال؛ وبالتالي فإن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي توفره الدولة يصبح أهم العوامل لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

١-٢-٣ توجهات النمو القطاعي:

إن الوضع النسبي للتحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية أو عدمه يصبح أكثر وضوحاً عند المقارنة مع دول أخرى مختارة من دول شرق آسيا، إضافة إلى فنزويلا باعتبارها دولة منتجة للنفط. ومن أجل هذا الغرض تمت مقارنة معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة مع كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وفنزويلا خلال الفترتين من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ومن ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠. ففي الفترة الأولى من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، أسهم تراجع أسعار النفط والنزاعات الإقليمية والسياسات الاقتصادية غير المتوافقة في تسجيل متوسط معدل نمو صفري في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (الجدول رقم ١). في حين حققت الدول الآسيوية المختارة معدلات نمو كبيرة في نواتجها المحلية الإجمالية خلال نفس الفترة، حيث احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الأولى بمتوسط معدل نمو بلغ ٨.٩٪، تليها سنغافورة بمتوسط ٦.٧٪، وإندونيسيا بمتوسط ٦.١٪، ثم أخيراً ماليزيا بمتوسط ٥.٣٪. أما فنزويلا فقد عانت هي الأخرى من الآثار التي تعرضت لها الدول المصدرة للنفط حيث سجلت معدل نمو بالسالب بلغ ١.١٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠. وفي حين حققت المملكة متوسط معدل نمو اقتصادي إيجابي بلغ ١.٥٪ خلال الفترة الثانية من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، إلا أنه أقل بكثير من مستوياته في سنغافورة وماليزيا الذي بلغ ٧.٨٪ و ٧.٠٪ لكل منهما على التوالي.

خلال الفترة الأولى إلى ٧,٢٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، كما سجل هذا القطاع في سنغافورة معدل نمو أعلى مقارنة بالعقد الماضي بلغ ٧,٨٪ (شكل ٣).

الشكل رقم (٣): معدلات نمو القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية
١٩٩٠ - ٢٠٠٠م



المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي.

١-٢-٤ أنماط التغييرات الهيكلية:

عند اعتماد معيار الحصة المئوية في المقارنة القطاعية، أظهرت المملكة تقدماً بالغ البطء في تنويع هيكلها الاقتصادي في الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠. ولقد نمت حصة القطاع التصنيعي التحويلي من إجمالي الناتج المحلي من ٥٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٨٪ في عام ١٩٩٠، ثم ارتفعت إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٠ (الجدول رقم ٢)، هذا في الوقت الذي زادت فيه حصة القطاع التصنيعي التحويلي في ماليزيا من ٢١٪ إلى ٣٣٪، ومن ١٣٪ إلى ٢٦٪ في إندونيسيا بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. كما تمكنت كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة من تحقيق تحول جذري في اقتصاديهما، حيث شكلت حصة القطاع التصنيعي التحويلي نحو ٣١٪ و ٢٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للدولتين على التوالي بنهاية عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه المملكة من تحقيق التحول من القطاع النفطي الى القطاع التصنيعي، أظهرت دول شرق آسيا قدرات جيدة في مضمار التحول الاقتصادي فيما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، إذ استفادت من مكثنة القطاع الزراعي لتتراجع حصته من ١٥٪ إلى ٥٪ في كوريا الجنوبية، بينما نمت مساهمة قطاعها التصنيعي التحويلي إلى ٣١٪.

ولقد ساهم تراجع أسعار وانتاج النفط خلال منتصف الثمانينات في انخفاض حصة القطاع الصناعي إذ تركز التحول في اقتصاد المملكة نحو قطاع الخدمات وبالتحديد التجارة التي اعتمدت على الاستيراد، في حين بقيت حصة القطاع التصنيعي

التحويلي متدنية عند ١٠٪ مقارنة بجميع الدول المختارة. أما سنغافورة فقد شهدت مراحل تحول مهمة في قطاع الخدمات ليصبح واحداً من المراكز الماليه العالمية، إذ بلغ نصيبه النسبي ٦٦٪ في نهاية عام ٢٠٠٠ (شكل ٤).

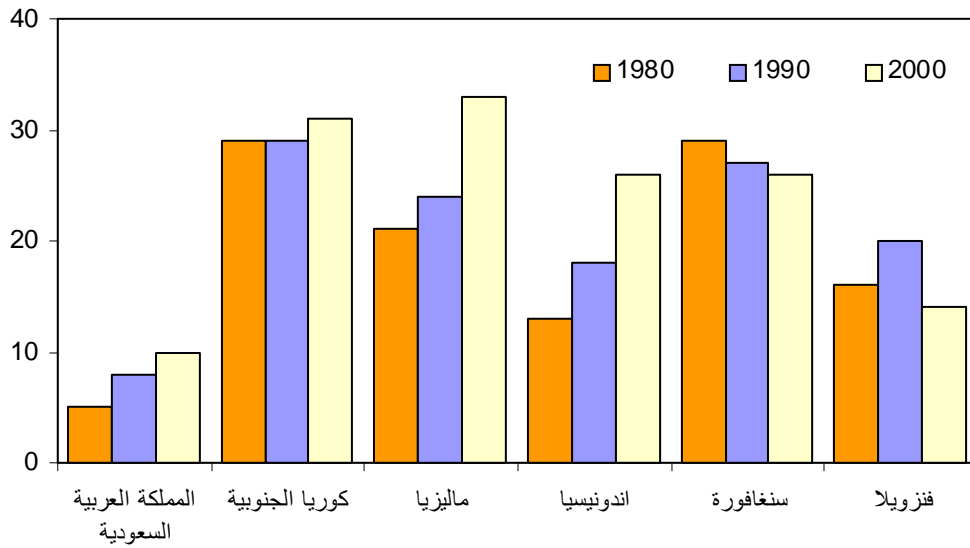
جدول (٢): مقارنة القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية كنسبة من الناتج المحلي

١٩٨٠ - ٢٠٠٠

الخدمات	التصنيع التحويلي			الصناعة			الزراعة			الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)						
	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٠				
	٤٥.٠	٤٣.٠	١٨.٠	١٠.٠	٨.٠	٥.٠	٤٨.٠	٥٠.٠	٨١.٠	٧.٠	٦.٠	١.٠	١٧٣.٣	١٠٤.٧	١٥٦.٥	المملكة العربية السعودية
	٥٣.٠	٤٨.٠	٤٥.٠	٣١.٠	٢٩.٠	٢٩.٠	٤٣.٠	٤٣.٠	٤٠.٠	٥.٠	٩.٠	١٥.٠	٤٥٧.٢	٢٥٢.٦	٦٣.٦	كوريا الجنوبية
	٤٤.٠	٤٣.٠	٤٠.٠	٣٣.٠	٢٤.٠	٢١.٠	٤٥.٠	٤٢.٠	٣٨.٠	١١.٠	١٥.٠	٢٢.٠	٨٩.٧	٤٤.٠	٢٤.٥	ماليزيا
	٣٦.٠	٤٢.٠	٣٤.٠	٢٦.٠	١٨.٠	١٣.٠	٤٧.٠	٣٨.٠	٤٢.٠	١٧.٠	٢٠.٠	٢٤.٠	١٥٣.٣	١١٤.٤	٧٨.٠	اندونيسيا
	٦٦.٠	٦٥.٠	٦١.٠	٢٦.٠	٢٧.٠	٢٩.٠	٣٤.٠	٣٤.٠	٣٨.٠	٠.٠	٠.٠	١.٠	٩٢.٣	٣٦.٧	١١.٧	سنغافورة
	٥٩.٠	٤٤.٠	٤٩.٠	١٤.٠	٢٠.٠	١٦.٠	٣٦.٠	٥٠.٠	٤٦.٠	٥.٠	٥.٠	٥.٠	١٢٠.٤	٤٨.٦	٦٩.٤	فنزويلا

المصدر: احصائات صندوق النقد الدولي

الشكل رقم (٤): مقارنة القيمة المضافة لقطاع التصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: احصائات صندوق النقد الدولي.

ومن المفيد هنا أن نلقي نظرة على المتغيرات في السياسات الاقتصادية التي أفضت إلى مثل هذا التباين في النتائج الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والدول الآسيوية المختارة. لقد شرعت المملكة في مشاريع ضخمة لتنمية البنية الأساسية وإنشاء مجمعات كبيرة للببتروكيماويات في مدينتي الجبيل وينبع. كما حققت تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعها الزراعي في أوائل الثمانينات. غير أن العديد من هذه المشاريع لم تحقق الإيرادات المتوقعة لها، حيث قامت العمالة الأجنبية التي استجلبت لتشغيل هذه المشاريع بتحويل أموال طائلة إلى خارج البلاد بلغ متوسطها السنوي ١٦ مليار دولار. وفي المقابل، اضطلعت كوريا الجنوبية وماليزيا واندونيسيا بتنفيذ برامج لتحديث وميكنة قطاعاتها الزراعية، ثم تحولت إلى تقنيات تقوم على العمالة المكثفة لتعزيز الصادرات. وفي بادئ الأمر انتهجت هذه الدول سياسات إحلال الواردات، غير أنها أتبعته بنشاطات اقتصادية ذات توجه تصديري نجحت في استقطاب تدفقات هائلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع التصنيعي التحويلي. ومن أجل دعم هذا التوجه وإن كان بدرجات متفاوتة تبنت الدول الآسيوية إستراتيجيات تهدف لتحسين مستوى التعليم بدءاً من التعليم الابتدائي، ثم التعليم المهني، وأخيراً التركيز على التعليم الجامعي القائم أساساً على العلوم والتقنية.

١-٣ مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المملكة وبعض الدول الأخرى:

مثل هاجس تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى مما تتيحه المدخرات الوطنية دافعاً لدول شرق آسيا لتعمل على جذب رأس المال الأجنبي في صورة استثمارات مباشرة. وكان هذا بمثابة المقوم الأساسي لدفع عملية التحول الاقتصادي خلال العقدين الماضيين. وبينما بلغ صافي المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المملكة العربية السعودية ٦,٤ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠، فقد بلغ حجمه ٧٥ مليار دولار في سنغافورة، ٤٥,٩ مليار دولار في ماليزيا، و ٣٨,٦ مليار دولار في كوريا الجنوبية. أما في إندونيسيا، فقد ساهم تدهور الأوضاع السياسية ومن ثم الاقتصادية في تراجع إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي من ١٤,١ مليار دولار للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٧ إلى ٦,٤ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٠٠ [الجدول (٣/أ) وشكل (٥)].

جدول (٣ أ): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية

(مليون دولار أمريكي)

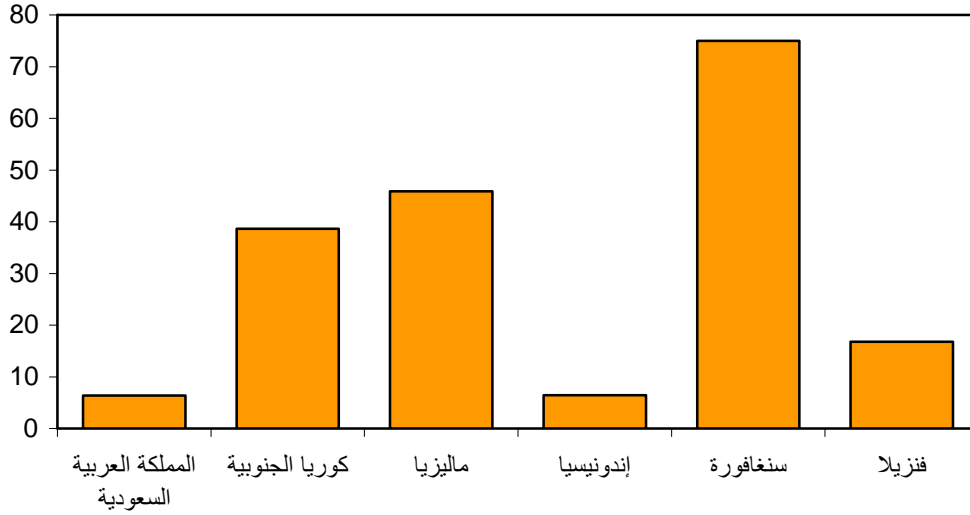
١٩٨٤ - ٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٨٤ - ١٩٩٧	
٦,٣٦٤	١,٤٦٠ -	-٧٨٢	٤,٢٨٩	٤,٣١٧	المملكة العربية السعودية
٣٨,٦١٨	٩,٢٨٣	٩,٣٣٣	٥,٤١٢	١٤,٥٩٠	كوريا الجنوبية
٤٥,٨٦٥	٣,٧٨٧	٣,٨٩٥	٢,١٦٣	٣٦,٠٢٠	ماليزيا
٦,٤٣٣	-٤,٥٥٠	-٢,٧٤٥	-٣٥٦	١٤,٠٨٤	إندونيسيا
٧٥,٠٠٩	٥,٤٠٦	١١,٨٠٣	٦,٣٨٨	٥١,٤١٢	سنغافورة
١٦,٧٧٣	٤,٤٦٥	٣,٢٩٠	٤,٤٩٥	٤,٥٢٣	فنزويلا

المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي، عدة سنوات.

الشكل رقم (٥): إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

للفترة ١٩٨٤ - ٢٠٠٠م

(مليار دولار أمريكي)



المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي عدة سنوات.

وحتى تتم المقارنة على أسس سليمة تضع حجم الدول بالحسبان، تم تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، نظراً إلى أن الدول الأكبر حجماً توفر سوقاً محلية أكبر للعمالة والمواد والخدمات وغيرها من المنتجات. واستناداً على هذا المعيار، كانت نسبة صافي المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٠ إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ في كل من سنغافورة وماليزيا عالية، حيث بلغت ٨٠,٧٪ و ٥٠,٩٪ على التوالي، في حين بلغت ١٣,٨٪ في فنزويلا ولم تتجاوز ٣,٥٪ للمملكة (الجدول رقم (٣/ب) وشكل (٦)).

جدول (٣ب): مقارنة تدفق الاستثمار الأجنبي مع إجمالي تكوين رأس المال والناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)

متوسط الاستثمار الأجنبي / متوسط تكوين رأس المال لعام ١٩٩٣ - ٢٠٠٠	متوسط الاستثمار الأجنبي / متوسط الناتج المحلي لعام ١٩٩٣ - ٢٠٠٠	مجموع تدفق الاستثمار الأجنبي (١٩٨٤ - ٢٠٠٠) / الناتج المحلي لعام ٢٠٠٠	الناتج المحلي لعام ٢٠٠٠	
١,٢٩	٠,٢٩	٣,٣٨	١٨٨,٤٦٩	المملكة العربية السعودية
٣,٠٩	٠,٩٥	٨,٣٧	٤٦١,٥١٩	كوريا الجنوبية
١٨,١٨	٤,٩٩	٥٠,٩٤	٩٠,٠٤١	ماليزيا
٤,٥٦	٠,٨٥	٤,٢٣	١٥٢,٢٢٧	إندونيسيا
٣٠,٨٣	١٠,٣٢	٨٠,٦٩	٩٢,٩٥٨	سنغافورة
١٦,٠٥	٣,٢٨	١٣,٨٣	١٢١,٢٥٨	فنزويلا

المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي، عدة سنوات.

الشكل رقم (٦): متوسط الاستثمار الاجنبي / متوسط تكوين رأس المال

للفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ م



المصدر: إحصاءات صندوق النقد الدولي عدة سنوات.

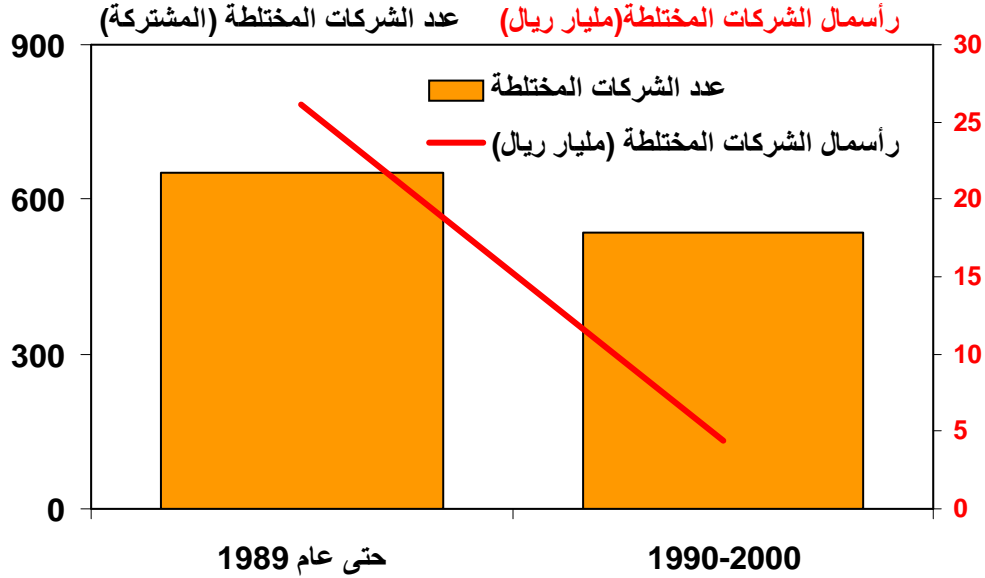
وإذا ما أجرينا المقارنة على أساس المتوسط السنوي لنسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠ إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة، فقد سجلت المملكة نسبة متدنية بنحو ٠,٣٪، في حين سجلت سنغافورة وماليزيا وفنزويلا نسباً عالية بنحو ١٠,٣٪ و ٤,٩٪ و ٣,٣٪ على التوالي. وخلال نفس الفترة، نجد أن نسبة المتوسط السنوي لصافي المجموع التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال تشير إلى أن المملكة لم تتمكن من جذب رأس المال الأجنبي بقدرٍ كافٍ لتنشيط قدراتها الإنتاجية المستقبلية مقارنة بالدول الآسيوية الأخرى. ومما يدل على ذلك أن المتوسط السنوي لنسبة صافي التدفقات الاستثمارية إلى تكوين رأس المال الإجمالي بالمملكة قد بلغ حوالي ١,٣٪ فقط خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠، في حين بلغ هذا المتوسط ٣٠,٨٪ في سنغافورة، و ١٨,٢٪ في ماليزيا.

١-٣-١ أنماط ووسائل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة:

لقد استفادت المملكة فائدة عظيمة في عقدي السبعينات والثمانينات من جذب الاستثمارات الأجنبية وبالذات في قطاع البتروكيماويات، إلا أن حركة الاستثمارات الأجنبية تباطأت كثيراً في عقد التسعينات. ولقد بلغ إجمالي رأس المال المدفوع في المشاريع المشتركة بما فيها مساهمة الشركاء الأجانب حتى عام ٢٠٠١ نحو ٧١,٢ بليون ريال سعودي حيث شكل رأس المال المدفوع الأجنبي نحو ٣٨,٥ بليون ريال سعودي. أما القيمة الإجمالية لتلك الاستثمارات فقد وصلت إلى ١٧٨ بليون ريال سعودي وعليه فقد بلغت حصة رأس المال المدفوع من قبل المستثمرين الأجانب من القيمة الإجمالية للاستثمارات في حدود ٢١,٦٪ في نهاية عام ٢٠٠١ (جدول ٤). كما تشير بيانات وزارة التجارة إلى أن عدد الشركات المختلطة (المشتركة) ذات المسؤولية المحدودة قد بلغت ١٢٩٦ شركة برأس مال إجمالي يبلغ ٣١,٥ بليون ريال حتى نهاية عام ٢٠٠١ م. وإذا ما علمنا بأن عدد الشركات المشتركة حتى عام ١٩٨٩ م قد بلغ ٦٥٢ شركة برأس مال ٢٦,١ بليون ريال، فإن ذلك يعني بأن فترة التسعينات الميلادية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠ م) لم تشهد

سوى إنشاء ٥٣٧ شركة مشتركة برأسمال ١٤,٥ بليون ريال مما يدل على التراجع الحاد في جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية (شكل ٧).

الشكل رقم (٧) عدد ورأسمال الشركات مختلطة الملكية في المملكة



المصدر: وزارة التجارة.

ومن اجل تحفيز الاستثمار الاجنبي في القطاعات الأخرى لما له من دور كبير في نقل التكنولوجيا والخبرات الادارية والتسويقية وغيرها فقد قامت الدولة بإقرار نظام جديد للاستثمار بغرض القضاء على أوجه القصور في النظام السابق. ومن اهم الميزات التي يقدمها هذا النظام للمستثمرين سرعة البت في طلبات الاستثمار، وجواز حصول المستثمر على اكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، وجواز ان تكون الاستثمارات الاجنبية التي يرخص لها مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي، وتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني، واعطاء المستثمر الأجنبي الحقوق في اعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض الأرباح التي حققها للخارج، كما يحق له تملك العقارات اللازمة وكفالة موظفيه غير السعوديين. وأما فيما يتعلق بالضريبة فقد تم خفضها من أعلى مستوى كانت عليه عند ٤٥٪ الى ضريبة موحدة بواقع ٢٥٪، كما تم السماح بترحيل الخسائر من سنة الى سنة. ونتيجة لجهود الدولة لتشجيع الاستثمار فقد بلغ اجمالي عدد المشاريع المرخص لها من الهيئة العامه للاستثمار خلال ٢٠٠١، نحو ٦٥٥ مشروعاً بإجمالي تمويل بلغ ٣١,٦ بليون ريال، منها ٢٦٠ مشروعاً مشتركاً باستثمار بلغ ٣,٦ بليون ريال و ٣٩٥ مشروعاً أجنبياً باستثمار بلغ ٢٨,٠ بليون ريال. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون المشاريع المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار قد بدأ العمل فيها إما لكونها في مراحل التجهيز أو بسبب عدم اعتماد الرساميل الفعلية لها أو لمواجهتها عوائق بعد ترخيصها منعت الشروع في تنفيذها.

جدول (٤): الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
(بليون ريال سعودي لغاية ٢٠٠٢)

٢٠٠١	١٩٩٩	
٢١٥٠	١٦٠٩	عدد الشركات
١٧٨,٠	١٤٦,٥	مجموع الاستثمار
٨٩,٧	٨٦,٤	حصة السعودي
٨٦,٤	٦٠,١	حصة الأجنبي
١,٩	-	أخرى
٧١,٢	٤٩,٥	رأس المال المدفوع
٣٢,٥	٣٠,٨	حصة السعودي
٣٨,٥	١٨,٧	حصة الأجنبي
٠,٧	-	أخرى

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية.

١-٤ الاستثمار في البنية التحتية:

كقاعدة أساسية فإن سياسة الدولة تقوم على تشجيع الاستثمار وخصوصاً الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي المباشر. ولهذا الغرض ركزت حكومة المملكة استثمارات في عقدي السبعينات وبداية الثمانينات على تطوير البنية التحتية الضرورية للاستثمار. ولكن وكما أشرنا سابقاً فقد تراجع ما يسمى بتكوين إجمالي رأس المال الثابت أو إجمالي الاستثمار في الاقتصاد السعودي على مدى الثمانينات والتسعينات حتى وصلت هذه النسبة إلى حدود ١٩٪ خلال الثلاثة أعوام الماضية بعد أن كانت ٢٨٪ في بداية الثمانينات. وبصفة عامة تراجعت حصة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي من ٥٦,٨٪ عام ١٩٩٠م إلى ١٣,٩٪ عام ٢٠٠١م، كما حدث تذبذب وعدم استقرار في حصة تكوين رأس المال الثابت لقطاع الزيت حيث ازدادت من ٥,٧٪ عام ١٩٩٠م إلى ١٥,٨٪ عام ١٩٩٥م، ثم تراجعت إلى ١١,٣٪ بنهاية عام ٢٠٠١م. ومن ناحية أخرى ازدادت باستمرار حصة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص حتى بلغت ٧٤,٨٪ عام ٢٠٠١م (جدول ٥). ولقد شكل تراجع الاستثمارات الحكومية سبباً لتراجع الاستثمارات في الكثير من المرافق الأساسية مما أدى إلى تدني مستويات البنية التحتية التي تشكل جانبا مهما في رفع كفاءة البيئة الاستثمارية في البلاد. فلو نظرنا إلى حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي نجد أن نسبته قد تدنت لتتراوح ما بين ٨- ١٢٪ من الموازنة السنوية



للدولة. كما استمر تدني الانفاق على تجهيزات البنية الأساسية حتى وصل في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٥ بليون ريال أو ما نسبته ١,٢٪ من إجمالي المصروفات في الميزانية السنوية للدولة [جدول (٥) وشكل (٨)].

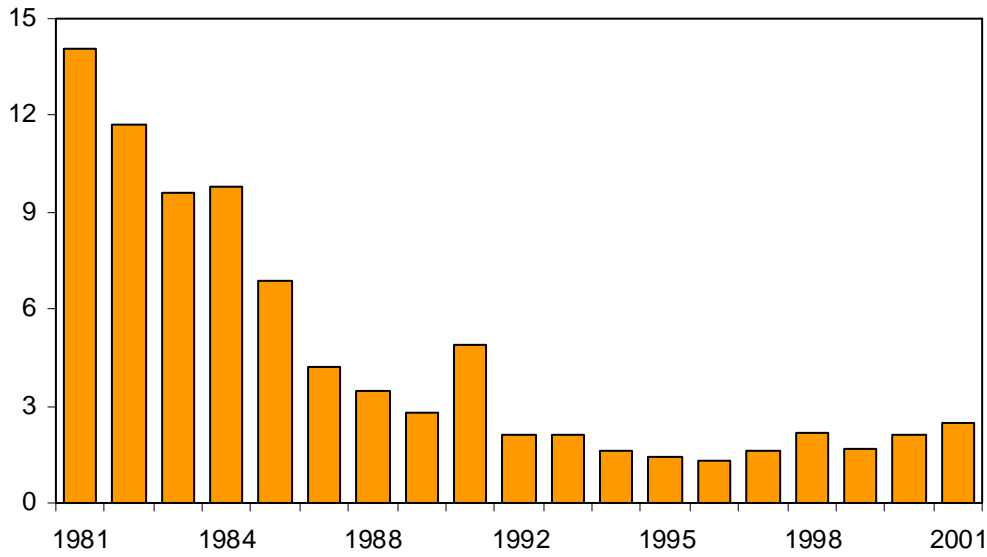
جدول (٥): حصة تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية (%)

قطاع الزيت	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	
٣٥,٨٣	٢٩,٣١	٣٤,٨٦	١٩٧٢
١٠,١٦	٢٦,٩٧	٢٦,٨٧	١٩٨٠
٥,٦٦	٣٧,٥٤	٥٦,٨٠	١٩٩٠
١٥,٧٩	٥٧,٣١	٢٦,٩٠	١٩٩٥
١١,٢٩	٧٤,٨٢	١٣,٨٨	٢٠٠١

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي ٢٠٠٢

الشكل رقم (٨): الإنفاق على تجهيزات البنية التحتية

للفترة ١٩٨١ - ٢٠٠١ (مليار ريال سعودي)

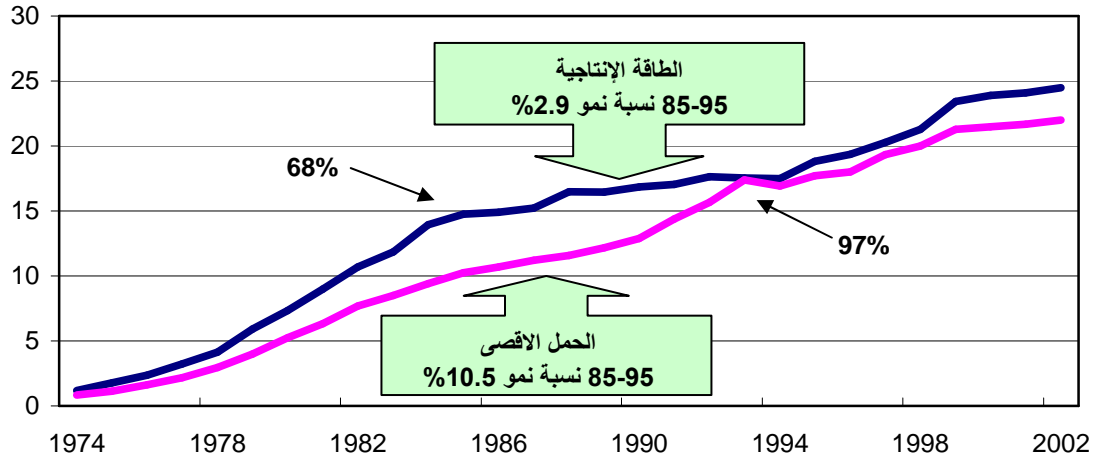


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي ٢٠٠١ .

وإذا أخذنا على سبيل المثال أحد أهم قطاعات البنية التحتية مثل قطاع الكهرباء الذي يؤدي دوراً هاماً في الإنتاج والتنمية، نجد أن الاستثمارات في هذا القطاع لم تستطع مواكبة الطلب المتزايد عليه خلال التسعينيات. لقد شهد عقدي السبعينات والثمانينات استثمارات كبيرة في قطاع الكهرباء ليصل معدل الحمل الأقصى إلى نحو ٦٨٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية خلال منتصف الثمانينات. وبالرغم من استمرار معدل الحمل الأقصى أو الطلب وقت الذروة في النمو بحدود ١٠,٥٪ خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٥، كانت الطاقة الإنتاجية تنمو في حدود ٢,٩٪ خلال نفس الفترة. وقد أدى ذلك إلى تقلص هذا الفائض حيث

وصل الحمل الأقصى إلى ٩٧٪ من إجمالي الطاقة الإنتاجية في عام ١٩٩٥، حيث ظلت هذه الفجوة ضيقة في حدود ٤٪ مما يشكل تهديداً لقطاع الكهرباء مع احتمال حدوث انقطاع للتيار الكهربائي في المدن الرئيسية في أوقات الذروة (شكل ٩).

الشكل رقم (٩): قدرة توليد الكهرباء الفعلية والحمل الأقصى (ميغاوات)



المصدر: التقارير السنوية لشركة الكهرباء السعودية.

وفي ضوء ندرة المياه والحاجة إلى توفيرها للسكان، ركزت خطط التنمية بشكل واضح على تحلية المياه لكونها قاعدة رئيسية للنشاط الاقتصادي وضرورة مهمة لتعويض الموارد الطبيعية الأخرى. لذا قامت الدولة بتوفير الاستثمارات اللازمة لإقامة محطات التحلية الكبيرة والقادرة على توفير الإمدادات الضرورية للاستهلاك السكاني بالكميات التي تتلائم مع معدلات النمو السكاني ومستويات التوسع في النشاط الاقتصادي. وفي خلال التسعينات ارتفع الطلب على المياه لفئة السكان والاستخدامات الصناعية بمعدل ٥.٨٪ في السنة من ١,٦٥ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٩ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠.

وبما أن المملكة تتسم بمعدل نمو سكاني مرتفع سنوياً، فإن إمدادات المياه بها ستحتاج قطعاً إلى التوسع الكبير لتفي بالزيادة المتوقعة في الطلب. وبالنظر إلى أن تعداد سكان المملكة سيبلغ ٢٤ مليون نسمة في هذا العام، ومن ثم سينمو إلى حوالي ٣٨ مليون بحلول عام ٢٠٢٢، فإنه من المتوقع للطلب المستقبلي على المياه (استناداً على أن معدل الاستهلاك يبلغ ٣٠٠ لتر للشخص في اليوم) أن يصل إلى ٧,٢ مليون متر مكعب في اليوم في عام ٢٠٠٣، وأن يرتفع بقدر أكبر إلى ١١,٤ مليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٢، في حين تقدر المؤسسة العامة لتحلية المياه أن متوسط الامداد اليومي في ضوء حجم الموارد المتوفرة لديها حالياً سيكون بنحو ٤,٥ مليون متر مكعب خلال العشرين عاماً القادمة، مما يشير إلى حجم الفجوة مابين العرض والطلب المستقبلي للمياه. ولكن حتى يتم الوفاء بالطلب المتنامي، سيتطلب الوضع في نهاية الأمر أن يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في قطاع المياه، متضامناً مع القطاع الحكومي في عمليات إنشاء محطات تحلية المياه وزيادة توفير مياه الشرب.

ومن ناحية أخرى، فإن عجوزات الميزانية المتتالية على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية وما ترتب عليها من تصاعد حجم الدين العام، أدت إلى تقييد قدرة الحكومة على الوفاء بهذه الاحتياجات الاستثمارية. وبالنظر إلى الوضع الحالي فيما يتعلق بقطاع الكهرباء وكذلك قطاع المياه والعجز الواضح خلال السنوات الماضية، فإن قطاع الكهرباء وقطاع المياه مقبلين على تغييرات جذرية، حيث يبدو أن هناك نظرة جديدة من قبل الدولة لهذين القطاعين وبالأخص في أن يقوم القطاع الخاص بالمشاركة مع

الدولة بتمويل المشاريع المستقبلية. ولهذا الغرض فقد وُضعت هيئة منظمة لقطاع الكهرباء من أجل الموازنة بين متطلبات المستثمرين وبالذات فيما يخص مستويات التسعيرة إلى جانب متطلبات المستهلكين من وصول الخدمة والتسعيرة العادلة على وجه خاص في الكهرباء، ومستقبلاً في المياه. ومن الواضح ضرورة تقاسم الحكومة لعبء توسيع نطاق قطاع الكهرباء والمياه مع مستثمرين من القطاع الخاص بشقيه المحلي والأجنبي. وبالنظر إلى مسألة الإصلاح المؤسسي، فقد تحركت الحكومة على هذا الصعيد بالعمل على مركزية كل السلطات المعنية بالكهرباء والمياه تحت وزارة واحدة تم إنشاؤها مؤخراً لأغراض تحسين الكفاءة في هذين القطاعين إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة.

ويبرز الهاتف كمثل آخر على أوضاع البنية التحتية الذي وإن تحسنت أوضاعه مؤخراً، إلا أنه لم يستفد كبقية قطاعات الاتصالات في العالم من موجة التحرير والخصخصة التي سادت هذا القطاع خلال التسعينات. حيث يوضح جدول (٦) أن هناك ٨ خطوط ثابتة لكل ١٠٠ شخص في عام ١٩٨٨ في المملكة، ارتفعت إلى قرابة ٢٥,٨ خط ثابت لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠١، بينما وصل عدد الخطوط الثابتة في ماليزيا، فنزويلا، سنغافورة إلى ٥٠,٩، ٣٧,٣، ١١٩,٥ لكل ١٠٠ شخص على التوالي في عام ٢٠٠١، وهو أعلى بكثير مما تحقق في المملكة، مما يوضح حجم الفجوة ما بين المملكة والدول السريعة النمو اقتصادياً، ويؤثر سلباً على بيئة الاستثمار في المملكة وجاذبيتها للمستثمرين المحليين والأجانب، خصوصاً في قطاع حيوي ذا أهمية بالغة في مجالات التقنية الحديثة وأسواق المال (جدول ٦).

جدول (٦): عدد خطوط الهاتف الثابتة لكل ١٠٠ شخص

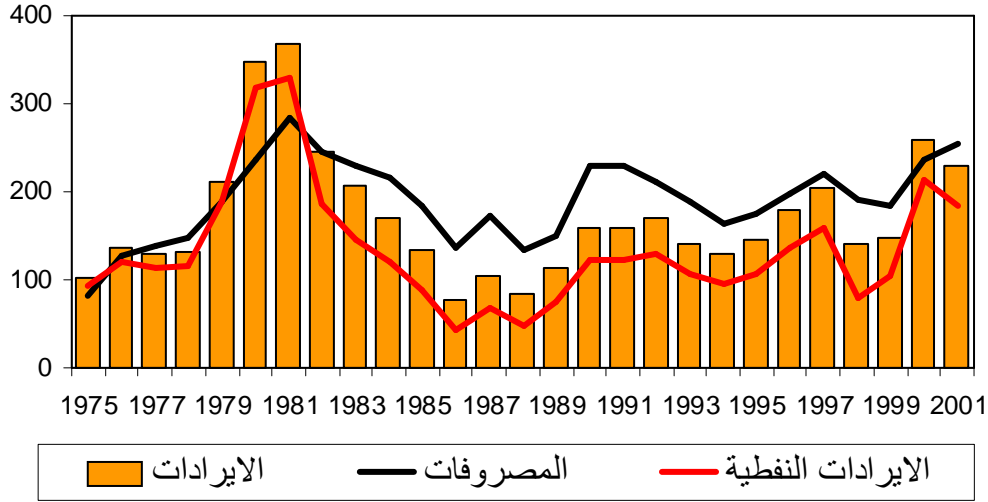
٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٧	
٢٥,٨	٢٠,١	١١,٣	المملكة العربية السعودية
٥٠,٩	٤١,٢	٢٨,٧	ماليزيا
٣٧,٣	٣٣,٠	١٦,٨	فنزويلا
١١٩,٥	١١٦,٨	٦٧,٨	سنغافورة

المصدر: البنك الدولي (بيانات الدول - أبريل ٢٠٠٣)

١-٥ الموازنة العامة والدين العام:

في ظل التقلبات الحادة والمتوالية في أسواق النفط العالمية مع اتخاذ الأسعار منحىً تراجعياً خلال العقدين الماضيين، حققت الموازنة العامة للدولة عجزاً استمر على امتداد الفترة ما بين ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٩. ومع أنها تحولت إلى فائض في عام ٢٠٠٠ مع عودة التوازن في السوق النفطية وارتفاع الأسعار خلال الثلاث سنوات الماضية، إلا أن معدلات الإنفاق الجاري العالية عكست هذا التوجه في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢، لتحقق ميزانية الدولة عجوزات بنحو ٢٥، ٢٣ بليون ريال على التوالي. ولقد ظلت الإيرادات الحكومية رهناً للتقلبات النفطية، فبعد أن وصلت إلى ٣٤٨,١ بليون ريال في عام ١٩٨٠ تراجعت إلى ٨٤,٦ بليون ريال في عام ١٩٨٧، ثم عاودت الارتفاع حيث بلغت ٢٥٨,١ بليون ريال عام ٢٠٠٠. وبينما شكلت الإيرادات غير النفطية نحو ٨,٣٪ من إجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٠، تراوحت في المتوسط ما بين ٢٥٪ و٣٥٪ خلال الخمس عشرة سنة الماضية. أما في جانب الانفاق، وتبعاً لتذبذب الإيرادات وبالخصوص النفطية، فقد تذبذب هو الآخر وإن كان مستواه أعلى إجمالاً من الإيرادات (شكل ١٠).

الشكل رقم (١٠): الإيرادات والمصروفات الحكومية (مليار ريال سعودي)



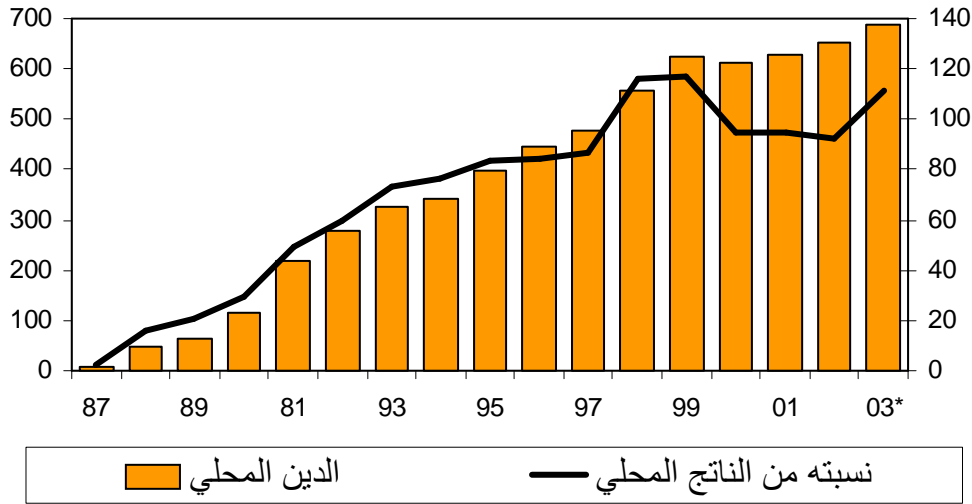
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢م.

لقد شكلت بداية الثمانينات زخم الإنفاق الحكومي، مترافقاً مع خطة التنمية الثالثة التي ركزت على تطوير البنية التحتية مع ما تطلبته من اعتمادات مالية كبيرة. ولكن عقد التسعينات شهد تحولاً في المصروفات الحكومية نحو الإنفاق الجاري، إذ استمرت حصة الاستثمار الرأسمالي في التدني لتصل إلى ٧,٨٪ من إجمالي الإنفاق البالغ ١٨,٤ بليون ريال في عام ٢٠٠١ وهذا ما يدعو إلى الإشارة بأنه في المنظور المتوسط الأجل سوف يبقى الاقتصاد السعودي معتمداً على الإنفاق الحكومي وبالخصوص الجاري لتحقيق النمو، في حين ستتجه معدلات هذا النمو إلى التقلب عاكسة توجهات أسعار النفط. بيد أن الأمر المثير للقلق بخصوص عجز الموازنة يكمن في استمرار زيادة الإنفاق الجاري وتراجع الإنفاق الرأسمالي، الذي انعكس على تدني مستويات الاستثمار في البنية التحتية الضرورية للاستثمار من طرق، كهرباء، موانئ ومطارات، مدن صناعية ومحطات تحلية مياه وغيرها. ومما لاشك فيه أن مستويات الإنفاق الجاري قد ساهمت في تحفيز الطلب على السلع والخدمات ورفع معدل نمو الناتج المحلي، إلا أن ذلك كان على حساب الاستثمار الرأسمالي، مما يحد من آفاق النمو الاقتصادي المستقبلي.

غير أنه من الجدير بالذكر أن معدلات النمو الاقتصادية التي تحققت خلال التسعينات ورغم تواضعها لم تكن إلا نتيجة استمرار ارتفاع الدين العام، وهو أحد أهم الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد السعودي. لقد أدت عجوزات الميزانية سنة بعد سنة إلى تراكم الدين العام ليصل إلى ٦٣٠ بليون ريال بنهاية عام ٢٠٠٢، أو بنحو ٩٢٪ إلى إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة بالمستويات العالمية. وتكمن مشكلة الدين العام في مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الطلب على السيولة، إذ تشكل مطلوبات البنوك على الحكومة نحو ٢٢٪ من إجمالي الدين العام،

كما أن خدمة الدين العام التي تتراوح ما بين ٢٥ بليون ريال إلى ٣٠ بليون ريال تبعاً لأسعار الفائدة السائدة، أصبحت تمثل نسبة كبيرة تبلغ ١٥٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي (الشكل ١١).

الشكل رقم (١١): الدين العام للمملكة



المصدر: وزارة المالية، مؤسسة النقد، البند الرابع - صندوق النقد الدولي - توقعات

٦-١ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

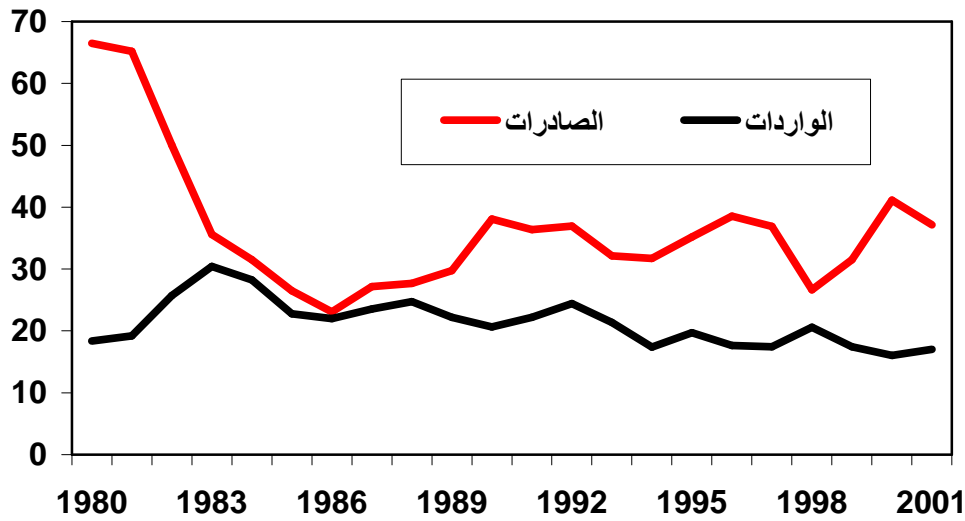
تأتي أهمية التجارة الخارجية للمملكة في اعتماد الإيرادات العامة على عائدات الصادرات النفطية في تمويل المصروفات الحكومية. وقد شهدت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات زيادة مطردة خلال فترة الثلاثة عقود الماضية، مما يعكس الازدياد الملحوظ في درجة انفتاح اقتصاد المملكة على العالم. ولقد ازدادت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات من ١٧.٥ بليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ٤٨٧.٩ بليون ريال عام ٢٠٠٠م.

وفي جانب الصادرات، ارتفعت مساهمة صادرات النفط من ٨٣,٢٪ في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٩٤٪ عام ١٩٧٩، ثم تراجعت إلى نحو ٧٤,٢٪ عام ٢٠٠٠، بينما شكلت المنتجات البترولية نحو ١٧,٤٪ من إجمالي الصادرات لعام ٢٠٠٠. ورغم ارتفاع الصادرات غير النفطية بصورة ملحوظة إلا أن مساهمتها لازالت متواضعة حيث شكلت نحو ٨,٤٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٠، وهذا ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط كمصدر رئيسي للدخل. كما يرتبط صغر حجم الصادرات غير النفطية بمحدودية إنتاج القطاع التصنيعي وبالذات الموجه للصادرات كما أشرنا سابقاً، فعلى الرغم من ارتفاعه بالقيمة المطلقة من ١٣,٥ بليون عام ١٩٨٤ إلى ٤٧,٢ بليون ريال بنهاية عام ٢٠٠٠، إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بقيت محدودة حيث ارتفعت من ٣,٨٪ إلى ٦,٦٪ خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة للواردات، فقد شهدت نمواً ملحوظاً خلال الثمانينات، مع تركيز خطط التنمية على المشروعات الكبيرة وتوفير احتياجاتها عن طريق الاستيراد، إذ حققت أعلى مستوى لها عند ١٣٩,٣ بليون ريال عام ١٩٨٢ ثم اتخذت مساراً تراجعياً في الفترة

ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩، ثم ارتفعت بوتيرة بسيطة خلال التسعينات حتى بلغت ١١٦,٩ بليون ريال عام ٢٠٠١. ومن ناحية هيكلية فعلى عكس الصادرات التي تعرضت إلى تذبذب كبير تراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي متأثرة بالتطورات النفطية، فقد انخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (متوسط الميل للاستيراد) من ٣٥٪ في أوائل الثمانينات إلى أقل من ١٧٪ في عام ٢٠٠١، مما يدل على تنامي دور الإنتاج المحلي وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية والزراعية في الإحلال محل الواردات، مستفيدة من برامج الدعم المباشر وغير مباشر الذي قدمته الدولة خلال هذه الفترة (شكل ١٢).

الشكل رقم (١٢): نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي

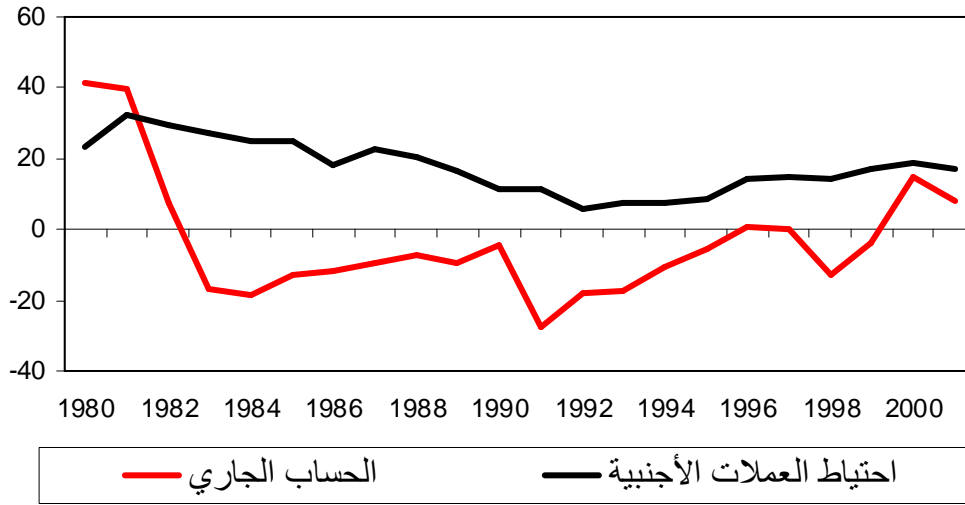


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢

لقد أدى تحسن أوضاع أسواق النفط العالمية وارتفاع أسعاره خلال عقد السبعينات إلى انعكاسات ايجابية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي ارتفع من ٤٦٧ مليون ريال عام ١٩٧٠ إلى ٤٠,٤ بليون ريال عام ١٩٧٩. وبينما استمر جانب المدفوعات في الارتفاع نتيجة تصاعد الانفاق الحكومي وازدياد استهلاك القطاع الخاص للسلع والخدمات، شهد جانب المقبوضات تراجعاً مع توجه أسعار النفط إلى الانخفاض الذي أدى بدوره إلى تطورات سلبية على الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال الثمانينات والتسعينات. فإذا ما استثنينا عامي ٩٦، ٩٧، حيث حقق الحساب الجاري فائضاً بسيطاً، فقد استمر عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٨، مما أدى إلى تراجع احتياط النقد الأجنبي الرسمي من ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى ٧ بليون دولار خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تحويلات الأرصدة الرسمية وأرصدة القطاع الخاص من الخارج لتمويل هذا العجز. وابتداءً من عام ١٩٩٩ وفي ظل تحسن أسعار النفط، حقق الحساب الجاري فائضاً بلغ أقصاه عام ٢٠٠١ بنحو ٥٤,١ بليون ريال، بيد أن هذا التطور الإيجابي مرهون بتطورات أسعار النفط في المدى المتوسط والطويل التي تشير الدلائل إلى تراجعها في المدى

القريب، مما قد تتسبب في عودة مشكلة اختلال الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى أوضاعها السابقة خلال العقد الماضيين (الشكل ١٣).

الشكل رقم (١٣): ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي تقرير عام ٢٠٠١ وصندوق النقد الدولي.

١

٧- التنمية البشرية والتحويلات السكانية:

١-٧-١ المؤشرات العامة لمستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية:

يتضح من مؤشرات قياس مستوى المعيشة الواردة في جدول (٧)، شكل (١٤) أنه بالرغم من تزايد ما تقدمه الدولة من خدمات لتحسين مستوى المعيشة، إلا أن تفاقم معدل النمو السكاني أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد منها ومما يؤكد ذلك مايلي:

- ١ - انخفاض وعدم استقرار متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي أدى إلى انخفاض متوسط الاستهلاك الفردي الحقيقي من ٩,٤٨ ألف ريال عام ١٩٩٠م إلى ٨,٤٤ ألف ريال عام ٢٠٠١، أي انخفاض الاستهلاك الفردي بمعدل ١٠,٩٧٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٠، ونظراً لاهتمام الدولة بقطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية فقد ازداد متوسط نصيب الفرد من ناتج تلك القطاعات من ٧٢٩ ريال عام ١٩٩٠م إلى ٧٦٣ ريال عام ٢٠٠١، ليرتفع بمعدل ٤,٦٦٪ خلال نفس الفترة المشار إليها.
- ٢ - انخفضت امكانيات الاستفادة من المرافق الصحية المتاحة للسكان بسبب عدم ملاحظة معدلات تزايد هذه المرافق لمعدل نمو السكان وبالتالي ازدادت الكثافة السكانية على المستشفيات من ٦١,٠٩ ألف نسمة/مستشفى عام ١٩٩٠ إلى ٦٩,٢١ ألف نسمة/مستشفى عام ٢٠٠٠، أي بزيادة تقدر بنحو ١٣,٣٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٠. كما ازدادت الكثافة السكانية للمراكز الصحية من ٥,١٤ ألف نسمة/مركز صحي عام ١٩٩٠ إلى ٦,٢٥ ألف نسمة/مركز صحي عام ٢٠٠٠،

لترتفع بنحو ٢١,٦٪. كما ازدادت كثافة السكان بالنسبة لأسرة المستشفيات من ٣٩٨ فرد/سرير عام ١٩٩٠ إلى ٤٧٩ فرد/سرير عام ٢٠٠٠، أي لتزداد بنحو ٢٠,٣٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، وأخيراً ازدادت الكثافة الطلابية بالنسبة للابنية التعليمية من ١٨٤ طالب/مبنى عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٦ طالب/مبنى عام ٢٠٠٠، أي بزيادة تقدر بنحو ١١,٩٪.

٣ - ازداد عبء رسوم الواردات على الفرد من ٤٤٦ ريال عام ١٩٩٠ إلى ٤٥٥ ريال عام ١٩٩٧، ومن ثم اتخذ منحىً متراجعاً حتى بلغ ٣٥٦ ريال عام ٢٠٠١.

ومما سبق يتضح أن معدلات النمو السكاني خلال عقد التسعينات كانت أعلى من معدلات نمو الدخل والمرافق الرئيسية مما أدى إلى تدني مستوى المعيشة في المملكة، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها احداث التوازن بينهما كأحد الأهداف الرئيسية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (٧): أهم مؤشرات قياس مستوى المعيشة في المملكة

خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠١.

(القيمة بالريال والاسعار المثبتة لعام ١٩٨٩)

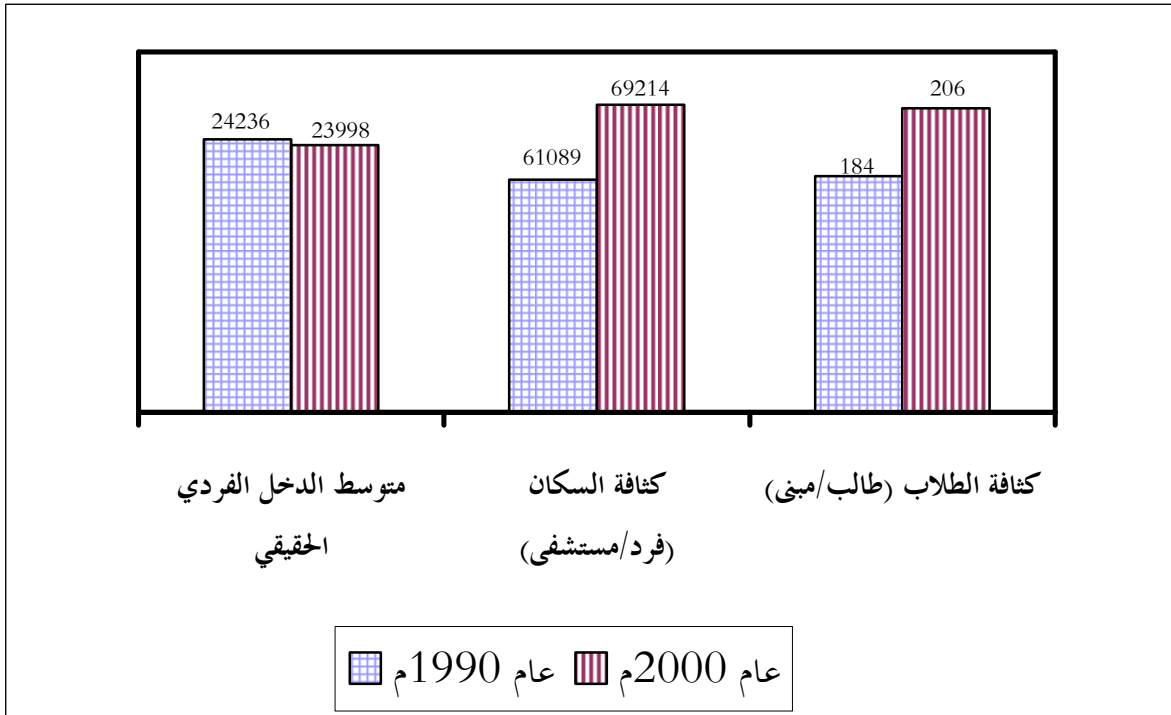
المؤشر	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
متوسط الدخل الفردي الحقيقي	٢٤٢٣٦	١٨١٧٣	٢٢٥٨٥	٢١٢٩٨	٢٣٩٩٨	٢٣٠٤٧
متوسط الاستهلاك الفردي الحقيقي	٩٤٨٠	٧٤٨٧	٩٥٥٦	٨٨٩٩	٨٧٦٦	٨٤٤١
متوسط نصيب الفرد من ناتج الخدمات الاجتماعية والشخصية	٧٢٩	٥٢٥	٧٤٧	٧٥٤	٧٥٣	٧٦٣
كثافة السكان بالنسبة للمستشفيات (فرد/مستشفى)	٦١٠٨٩	٦٥٩٦٥	٦٦٠٠٧	٦٧٩٣٠	٦٩٢١٤	-
كثافة السكان بالنسبة للمراكز الصحية (فرد/مركز صحي)	٥١٤٢	٥٦٩٧	٥٩٠٠	٦٠٨٤	٦٢٥١	-
كثافة السكان بالنسبة للأسرة (فرد/سرير)	٣٩٨	٤٤٩	٤٥٢	٤٦٦	٤٧٩	-
كثافة الطلاب بالابنية التعليمية (طالب/مبنى)	١٨٤	١٨٥	٢٠٠	٢١٠	٢٠٦	-
عبء رسوم الواردات على الفرد	٤٤٦	٣٩٩	٤٥٥	٤٥٢	٤٣٨	٣٥٦

المصدر: جمعت من:

١ - وزارة التخطيط. منجزات خطط التنمية. حقائق وارقام، الاصدار التاسع عشر، (١٩٧٠ - ٢٠٠١)

٢- مؤسسة النقد العربي السعودي. التقرير السنوي الثامن والثلاثون. ٢٠٠٢.

الشكل رقم (١٤): أهم مؤشرات مستوى المعيشة في المملكة عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠م



المصدر: بيانات جدول (١٤).

١-٧-٢ التحولات السكانية وسوق العمل:

لقد برز النمو السكاني السريع في المملكة كأحد العوائق أمام التنمية الاقتصادية المستقبلية نتيجة لآثاره السلبية المحتملة على الإنفاق الحكومي والبنيات الأساسية التحتية والاجتماعية وكذلك على معدل نمو دخل الفرد كما تبين اعلاه. وفي أعقاب الطفرة النفطية في السبعينات، توسع الاقتصاد السعودي وتراجع معدل البطالة في أوساط المواطنين السعوديين، بيد أن هذا الوضع قد تغير مع تباطؤ النشاطات الاقتصادية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات عقب التراجع في أسعار النفط، وبالتالي فقد أصبحت الضغوط الناتجة عن المتغيرات السكانية محورا هاما في وضع السياسات الاجتماعية وخطط التنمية الاقتصادية في عقد التسعينات. وقد تزامنت بواعث القلق تجاه النمو السكاني السريع وارتفاع معدل البطالة بين السعوديين في التسعينات مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

وقد بلغ عدد السعوديين الذين انضموا إلى سوق العمل السعودي نحو ٦٦٠ ألف من السكان البالغين سن العمل فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، في حين قدرت فرص العمل المتاحة خلال نفس الفترة بنحو ٤٥٧,٣ ألف فرصة عمل، مما يشير إلى أن نحو ٢٠٢,٦ ألف مواطن سعودي لم تتوفر لهم فرص عمل حتى على اعتبار أن كافة الوظائف المتاحة قد شغلت بواسطة مواطنين سعوديين

(الجدول رقم ٨). وقد أصبحت الحكومة السعودية قلقة إزاء الأعباء المالية الناتجة عن تزايد النمو السكاني مع تراجع الإيرادات النفطية. وحتى يتسنى لنا فهم تأثير النمو السكاني وديناميكيات المتغيرات السكانية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ينبغي أن نركز اهتمامنا على الدور الذي تؤديه التحولات السكانية، وإذا ما كان هذا الدور يصب لجهة تعزيز أو إعاقة الأداء الاقتصادي.

جدول (٨): التوازن المهني لعرض وطلب العمالة (بالآلاف)

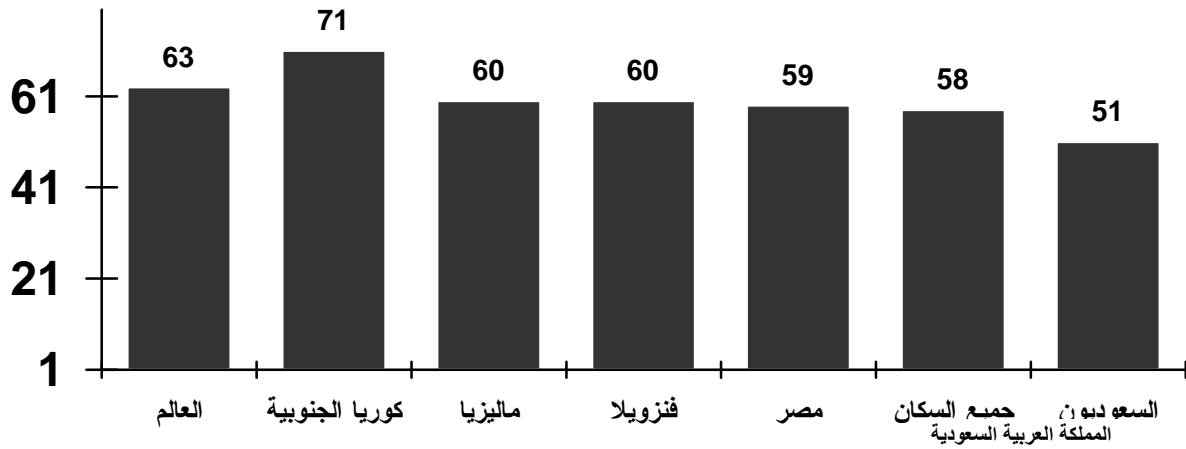
التوازن العرض - الطلب	العرض المقدر بالخطة	اجمالي الفرص الوظيفية (فعلي - متوقع)	احتياجات الاحلال المقدره بالخطة	خطة التنمية السادسة			المهنة
				صافي التغير	١٩٩٩	١٩٩٤	
٣٨,٩ -	١٠٠,٣	١٣٩,٢ -	١٨,٥	١٢٠,٧	١١٢٣,٤	١٠٠٢,٧	مهنين وفنيين
٧٧,٢	٤٧,٥	٢٩,٧ -	٤,٤	٣٤,١ -	١٢٣,٩	١٥٨,٠	مدراء واداريين
٤٧١,١	١٥٩,٣	٣١١,٨ -	١٢,٢	٣٢٤,٠ -	٥٣٤,٤	٨٥٨,٤	عاملين كاتبين
٢٢٠,٣	١٠١,٨	١١٨,٥	١٩,٥	١٣٨,٠ -	٥٠٧,٦	٦٤٥,٦	عمال مبيعات
٤٩٣,٦ -	١٤٣,٩	٦٣٧,٥	٥٨,٤	٥٧٩,١	٢١٣٨,١	١٥٥٩,٠	عمال خدمات
٢٧١,٣ -	٢٤,٤	٢٩٥,٧	١٩,٤	٢٧٦,٣	٥٥١,٠	٢٧٤,٧	عمال زراعيين وماشية
٢٣٧,٨	٨٢,٧	١٥٥,١ -	١٦,٣	١٧١,٤ -	٢١٩٧,٩	٢٣٦٩,٣	عمال إنتاج وانشاء ونقل وماشابه
٢٠٢,٦	٦٥٩,٩	٤٥٧,٣	١٤٨,٧	٣٠٨,٦	٧١٧٦,٣	٦٨٦٧,٧	المجموع

المصدر: الخطة الخمسية السادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠).

إن النتائج التي يفرزها النمو السكاني السريع على الأداء الاقتصادي تشمل العديد من المسائل المتباينة التي تتفاوت من أثر الضغوط السكانية على الإنفاق التنموي إلى تكوين رأس المال. وعلى وجه التحديد فإن النمو الاقتصادي لا يرتبط مباشرة بالنمو السكاني في حد ذاته، وإنما بالتغير في هيكل الأعمار للسكان. وبما أن كل مرحلة من التحول السكاني ترتبط بهيكل أعمار معين، وعلى نحو خاص بنسبة مختلفة للسكان في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً، فمن الطبيعي أن يكون تأثير كل مرحلة على الأداء الاقتصادي متبايناً أيضاً. وحينما تكون نسبة كبيرة من السكان تعتمد على غيرها في الإعاشة لكونها خارج الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (مجموعة العاطلين عن العمل ومن تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أو تزيد عن ٦٤ سنة) فإن الاقتصاد يتحمل عبء سكاني كبير يؤدي إلى تخفيض المساهمة العمالية في الإنتاج لكل فرد، كما يقلص معدل الادخار ويخفض معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي. بينما يعتبر وجود نسبة أكبر من السكان في الشرائح العمرية بين ١٥ سنة و ٦٤ سنة والتي تعتبر نشطة اقتصادياً على نحو عام، عاملاً إيجابياً في رفع مساهمة القوة العاملة في الإنتاج لكل فرد وزيادة تكوين رأس المال وارتفاع معدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي.

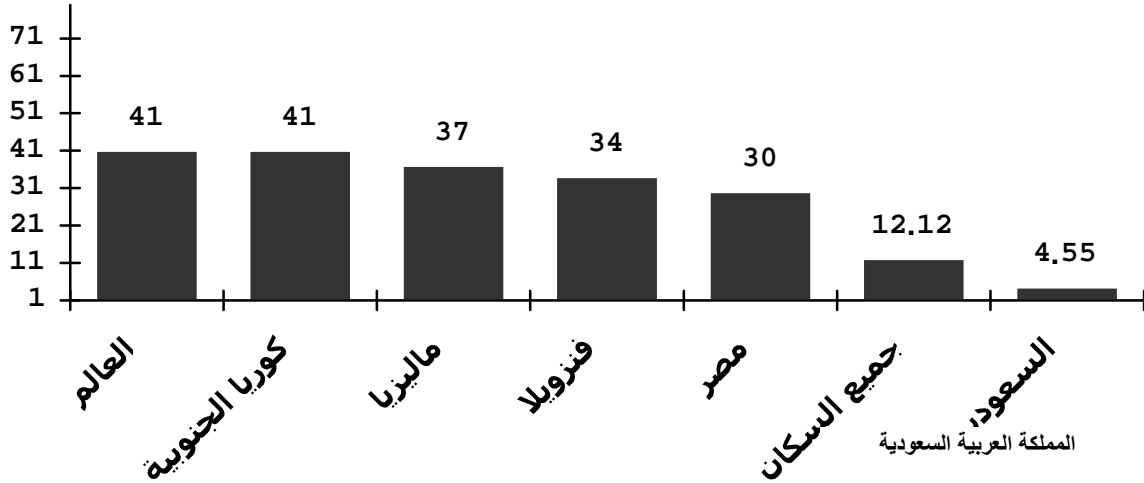
وعلى نحو أكثر تحديداً، فحينما يكون نمو حصة من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ سنة أسرع من نمو حصة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ومن تزيد أعمارهم عن ٦٤ سنة، وجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل أسرع. وعلى النقيض من ذلك، يكون الأثر سالباً على معدل النمو الاقتصادي إذا تجاوز معدل نمو السكان معدل نمو الفئة النشطة اقتصادياً من السكان. وفي حين أن هذه النتيجة من المفترض أن تتطابق عند المقارنة بين الدول، إلا أنها لا تأخذ في الحسبان القوى العاملة المستوردة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. وبمقارنة نسبة الفئات العمرية النشطة اقتصادياً (بين ١٥ و ٦٤ سنة) والتي بلغت ٥٨٪ من إجمالي عدد السكان في المملكة (سعوديين وأجانب)، نلاحظ أنها مقاربة لنظيرتها في ماليزيا وفنزويلا (٦٠،٤٪) (الشكل ١٥).

الشكل رقم (١٥): الفئة النشطة اقتصادياً كنسبة من مجموع السكان



وبالنظر إلى نسبة القوة العاملة من الفئة النشطة اقتصادياً، نلاحظ أن المملكة العربية السعودية بعمالها السعوديين والوافدين تسجل أقل نسبة عند مستوى ٦١٪، مقارنة بنسبة ٦٩٪ في ماليزيا وكوريا الجنوبية. وتعد مشاركة المرأة من سعوديات ووافدات، في القوة العاملة منخفضة جداً ولا تتجاوز ١٥٪، في حين تبلغ هذه النسبة ٣٧٪ في ماليزيا، و ٤١٪ في كوريا الجنوبية. وحتى عند المقارنة مع دول تقل فيها نسبة السكان الحضريين وتزيد فيها معدلات الأمية بين الإناث مثل مصر وباكستان، نجد أن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة أعلى منها في المملكة حيث تبلغ ٣٠٪ و ٢٨٪ على التوالي. وعلى الرغم من أن نسبة مشاركة المرأة (السعوديات والوافدات) في القوى العاملة قد زادت بفضل التعليم من ٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٢،١٢٪ عام ١٩٩٩، إلا أن معدل مشاركة المرأة السعودية في هذه القوة ظل منخفضاً عند المستوى ٤،٥٥٪ (الشكل ١٦).

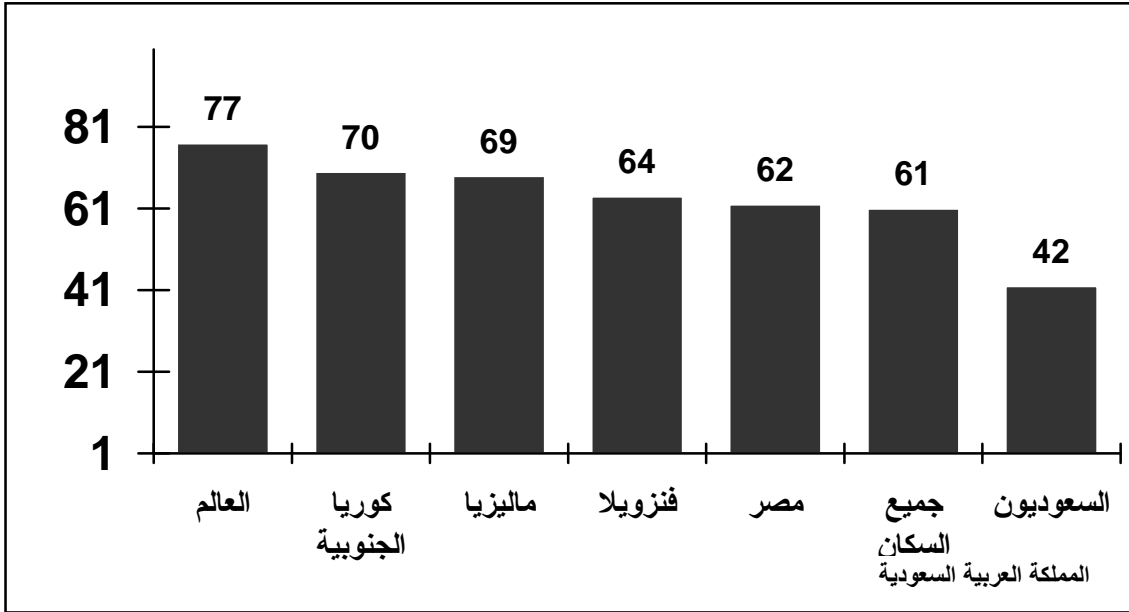
الشكل رقم (١٦): نسبة عمل النساء من مجموع القوى العاملة



المصدر : هيئة الاستثمار العامة، البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية.

وبالمقارنة مع الدول المختارة، يظهر أن الفجوة بين المملكة العربية السعودية وهذه الدول كبيرة من حيث نسبة السكان الذين يعتمدون على غيرهم في الإعاشة، إذ أنها تصل في المملكة إلى ٣٠٥ شخص لكل ١٠٠ عامل، مقارنة بمعدل ٢٠٢ في كوريا الجنوبية و ٢٤٧ في ماليزيا. ورغم أن نسبة السكان الناشطين اقتصادياً (سعوديون وأجانب) من إجمالي السكان بلغت ٥٨٪، إلا أن نسبة السعوديين الناشطين اقتصادياً بلغت ٥١٪ من إجمالي السكان السعوديين. ومن النتائج اللافتة للانتباه تلك الخاصة بنسبة القوة العاملة السعودية والتي لم تتجاوز ٤٢٪ من السكان السعوديين الناشطين اقتصادياً، مقارنة بنسبة ٦٩٪ في ماليزيا وباكستان، و ٧٠٪ في كوريا الجنوبية (الشكل ١٧). وفي حين يمكن أن يعزى انخفاض هذه النسبة في المملكة إلى تدني مشاركة الإناث في القوة العاملة والتي لا تتجاوز نسبة ٤,٥٥٪ إلا أن هذا الانخفاض قد يشير إلى وجود البطالة.

الشكل رقم (١٧): القوى العاملة كنسبة من الفئة النشطة اقتصادياً

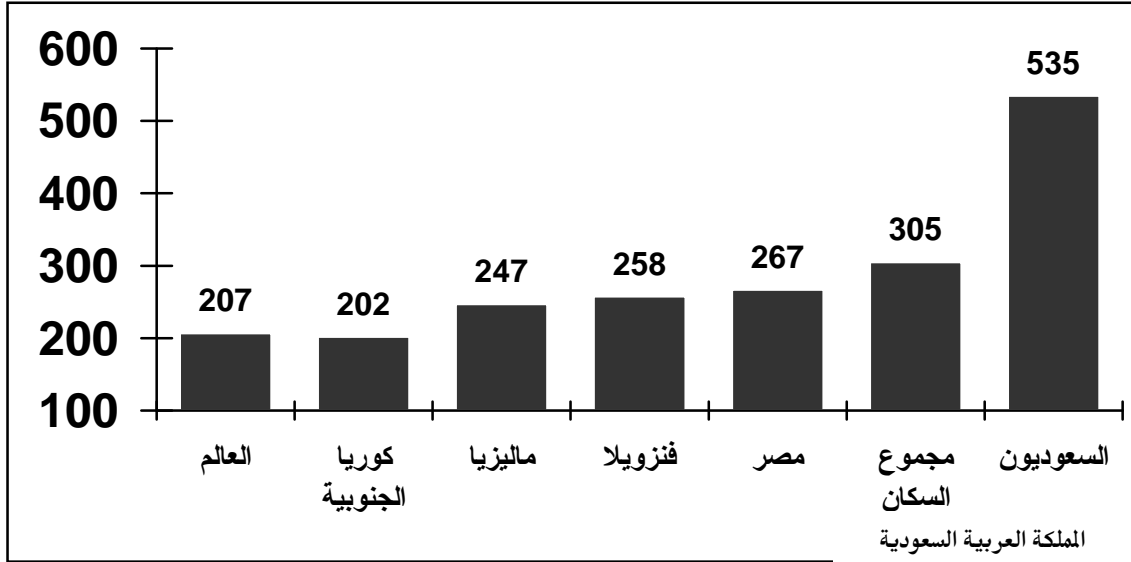


المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية.

١-٧-٣ مساهمة القوة العاملة وانعكاساتها على مستويات الإدخال:

من الواضح أن ارتفاع معدل النمو السكاني أصبح يشكل عبئاً اقتصادياً في المملكة العربية السعودية، إذا ما أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة. وباستقراء نسبة السكان المعتمدين على غيرهم في الإعاشة لكل من السعوديين والوافدين على حده، نجد أن هناك فارق كبير بين الفئتين، ففي حين بلغت هذه النسبة ١٤٢ شخص معال لكل ١٠٠ عامل في أوساط غير السعوديين، فإنها وصلت إلى ٢,٤ أضعاف المتوسط السائد في العالم بالنسبة للسعوديين حيث بلغت ٤٦٩ شخص معال لكل ١٠٠ عامل سعودي، هذا بافتراض التوظيف الكامل لكل القوة العاملة. ومن أجل قياس نسبة الإعالة استناداً على المستخدمين فعلياً في القوى العاملة، فإنه يتعين خصم عدد العاطلين عن العمل من القوة العاملة السعودية. ونظراً لتفاوت التقديرات في هذا الشأن، يعتقد الكثيرون أن معدل البطالة قد يكون في حدود ١٤,٠٪. واعتماداً على هذا المعدل المنخفض، فإن معدل الإعالة يكون قد وصل إلى ٥٣٥ شخص معال لكل ١٠٠ عامل في أوساط السعوديين (الشكل ١٨).

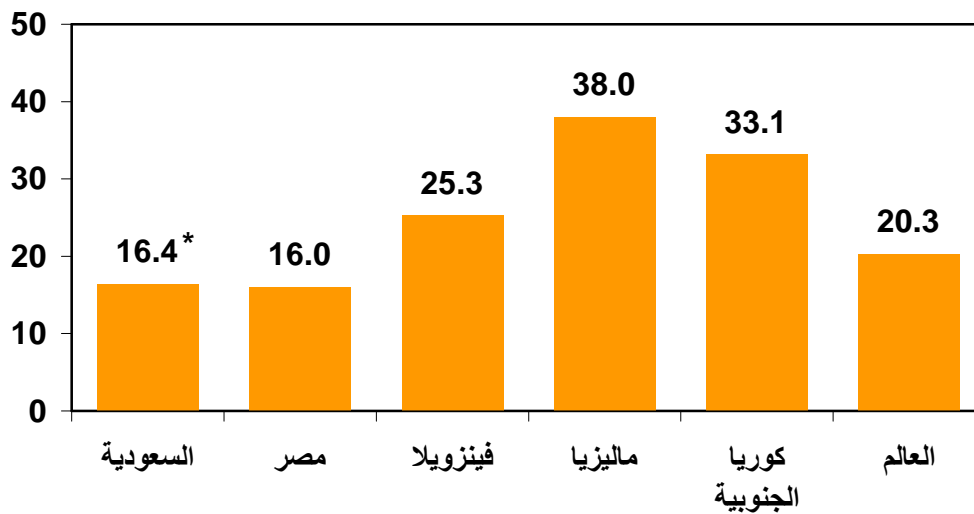
الشكل رقم (١٨): نسبة الإعالة للسعوديين مقارنة بدول مختارة لعام ١٩٩٩
(لكل ١٠٠ عامل)



المصدر: البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية.

ومع تزايد نسبة الأشخاص المعالين، لا شك أن المتطلبات الاستهلاكية ستزيد على حساب الادخار. وتقدر نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الادخار) في المملكة في حدود منخفضة بلغت ١٦,٤٪، أي أقل من المتوسط للعالم ككل والذي بلغ ٢٠,٢٪. وبالأحرى، فإن الادخار في المملكة مشابه في خصائصه لتلك في الدول النامية ذات الكثافة السكانية مثل مصر وباكستان، حيث بلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٦٪ و ١٥,٣٪ لكل منهما على التوالي. وعلى النقيض من ذلك نجد أن نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية وماليزيا قد ارتفعت إلى حدود ٣٣,١٪ و ٣٨,٧٪ على التوالي (الشكل ١٩).

الشكل رقم (١٩): مستويات الادخار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
(متوسط ١٩٩٠ - ١٩٩٩)

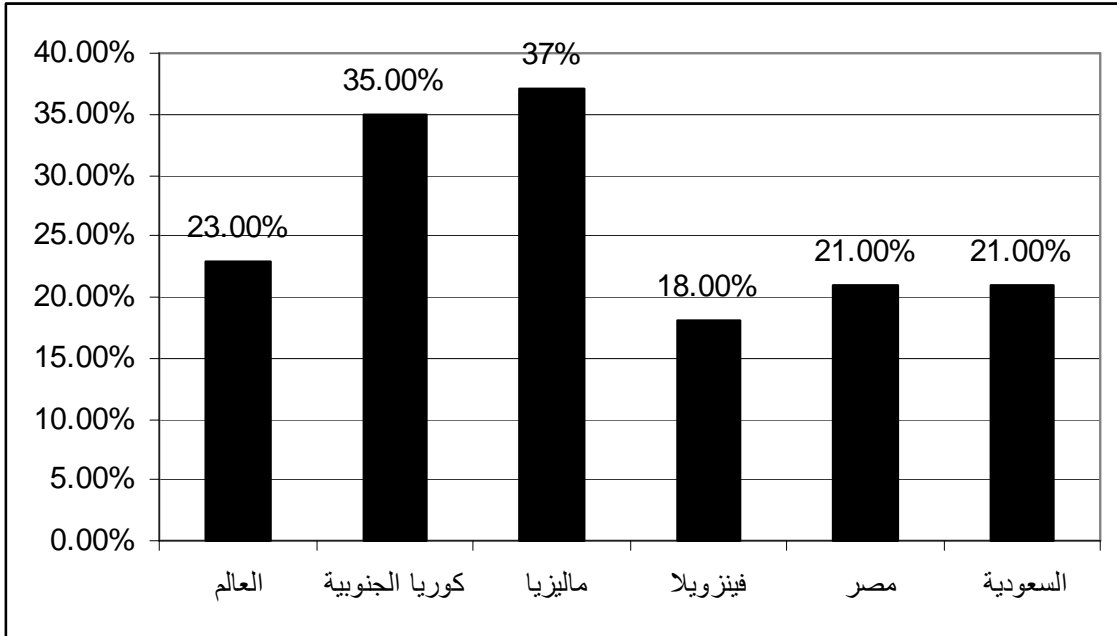


المصدر: البنك الدولي: تقرير التنمية الاقتصادية ♦ حسابات الاستشاريون

ونتيجة لتأثر الاستثمار بمستوى الادخار، فقد جاءت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل الاستثمار) في المملكة العربية السعودية منخفضة وفي حدود ٢٠,٦٪ مقارنة بنسبة ٣٧,٤٪ في ماليزيا، و ٣٥٪ في كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩م (الشكل ٢٠). ويعود انخفاض مستوى الاستثمار في المملكة جزئياً إلى تراجع الادخار من جانب الحكومة نتيجة لعجز الميزانية المتكرر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بنية توزيع الأعمار المتغيرة لسكان المملكة كان لها دورها الهام في تحديد مستوى الادخار بالقطاع الخاص. وكمحصلة لارتفاع نسبة الفئات السكانية النشطة اقتصادياً، مصحوباً بارتفاع معدل المشاركة في القوة العاملة، فقد ارتفع مستوى الادخار، وبالتالي الاستثمار في كوريا الجنوبية وماليزيا في الفترة موضع الدراسة.

الشكل رقم (٢٠): إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي

(متوسط ١٩٩٠ - ١٩٩٩)



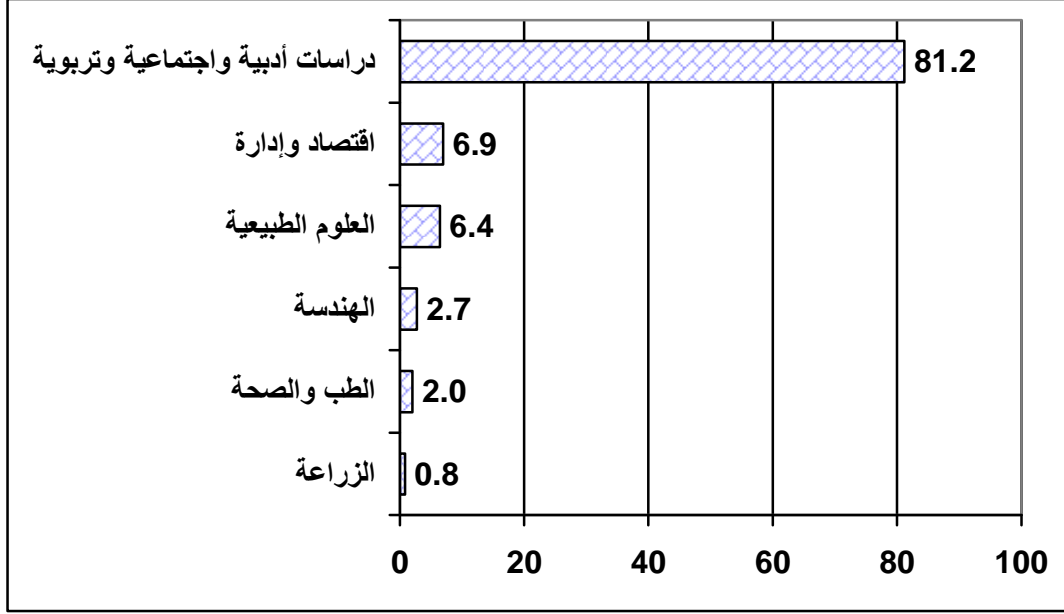
١-٧-٤ مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل:

حققت المملكة العربية السعودية تطوراً ملموساً في التنمية التعليمية خلال الثلاثة عقود الماضية، إلا أن التقدم في نوعية التعليم لم يواكب التوسع في قدراته الاستيعابية. ورغم تراجع معدلات الانقطاع عن الدراسة قبل الإكمال، إلا أن الفرق بين مستويات الانخراط في التعليم الأساسي للذكور والإناث لا زال كبيراً عند مستوى ٢٠٪، كما يلاحظ أن الانتقال إلى المستوى الثانوي والجامعي لا يزال منخفضاً عند مستوى ٥١٪ و ١٣,٥٪ على التوالي من إجمالي عدد الطلاب في المرحلة التعليمية الأدنى. وحتى يتمكن الشباب السعوديين من رفع مستوى إنتاجيتهم ودخولهم، يتعين عليهم أن ينالوا نوعية التعليم التي يتطلبها سوق العمل، وهذا أفضل أسلوب لمعالجة مسألة السعودية. وبلغ العدد الكلي للخريجين الجامعيين المنتظمين في المملكة في عام ٢٠٠١م حوالي ٥٥ ألف خريج. ويعتبر هذا العدد منخفضاً بالمقاييس العالمية، علاوة على أن معظم الخريجين قد تخرجوا في مجالات ليس عليها طلب في سوق العمالة من قبل القطاع الخاص. وقدر عدد الخريجين في التخصصات الأدبية والإنسانية والتربوية بنحو ٤٦,٣ ألف، بينما جاء عدد الخريجين في العلوم الطبيعية والاقتصاد والإدارة بحوالي ٣,٦ ألف و ٣,٩ ألف على التوالي. أما عدد خريجي الدراسات الصحية

والطبية فقد جاء منخفضاً عند مستوى ١,٢ ألف خريج وكذلك خريجي الهندسة بنحو ١,٦ ألف خريج (الشكل ٢١).

الشكل رقم (٢١): توزيع خريجي الجامعة في المملكة العربية السعودية حسب التخصص

(في عام ٢٠٠١م)



المصدر: تقرير وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٣م.

إن تدني مستوى مشاركة السعوديين في القوى العاملة كما تبين أعلاه يرتبط مباشرة، ضمن عوامل أخرى، بنوعية التعليم الذي تلقوه وإزاء تزايد حدة المنافسة بين العمالة السعودية والعمالة الوافدة، فإن العمل على تراكم المهارات برفع المستوى التعليمي والتدريب المتصل يمثل أساس الاستراتيجية الأكثر جدوى لعملية السعودة، بيد أن هذا الخيار يقتضي معالجة عدم التوافق الراهن بين مخرجات النظام التعليمي والمهارات المطلوبة في سوق العمل. وقد أصبح إصلاح النظام التعليمي مطلباً ملحاً، مع ضرورة التركيز على المهارات الاستتاجية وعلوم الكومبيوتر. وينبغي رفع مستوى نوعية التعليم على كافة المستويات للإيفاء بالمتطلبات التي ينتظر أن تفرزها المتغيرات في القرن الحادي والعشرين. وحتى تتسنى زيادة فعالية النظام التعليمي، ينبغي أن يتم الربط بين التعليم، وخصوصاً التعليم الجامعي، ومتطلبات سوق العمل في القطاع الخاص. وبناء على ذلك يتعين إعادة توجيه التركيز الحالي للتعليم من حقلي الآداب والعلوم الاجتماعية إلى حقول الدراسات الهندسية والمهارات العلمية. بيد أن التطبيق الناجح لسياسة توجيه تركيز التعليم نحو حقول الهندسة والتقنية والمهارات العلمية له متطلباته التي أهمها خفض عدد طلاب الفصل الدراسي وتوفير المختبرات العلمية، الأمر الذي يعني تخصيص المزيد من الموارد للمعاهد والكليات العلمية لتستوعب نسب أكبر من خريجي المدارس الثانوية في هذه الحقول العلمية والهندسية.

الفصل الثاني العوائق التنظيمية والإدارية للاستثمار

مقدمة:

أوضحت العديد من الدراسات بأن هناك تكلفة عالية من منظور التنمية الاقتصادية في حالة سيادة بيئة أعمال تتسم بعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات والإجراءات الحكومية. فإذا لم تكن منشآت القطاع الخاص متأكدة من القوانين والإجراءات التي ستطبق في المستقبل القريب، أو إذا كانت العقود مع القطاع الخاص تنفذ بطريقة عشوائية وغير مؤسسية، أو إذا لم تكن هناك ضمانات وأمان للممتلكات من أعمال العنف والتخريب فإن ردة الفعل الطبيعية ستكون خفض وتقليل الاستثمارات في المدى الطويل.

إن زيادة حجم التكاليف المَعْرَقة Sunk Cost في معظم مشاريع الاستثمار العاملة في بيئة مشوبة بغياب الشفافية بين قطاع الأعمال والبيروقراطية الحكومية ستؤدي إلى إحجام المستثمرين عن توجيه أي موارد لمشاريع استثمارية في المدى الطويل، وهو ما يؤثر سلباً على معدلات التنمية الاقتصادية. ومن هنا تتضح أهمية الأنشطة الحكومية - سواء في صياغة القوانين واللوائح والسياسات أو في الآليات المتبعة عملياً في تنفيذها، إضافة لدورها في توفير الاستقرار السياسي وأمن الممتلكات ومختلف الخدمات - كمرتكز رئيسي تقوم عليه التنمية الاقتصادية.

ومن هنا تأتي أهمية القيام باستبيان لآراء رجال الأعمال والمستثمرين واستكشاف وجهة نظرهم فيما يخص تعاملاتهم مع البيروقراطية الحكومية بحيث يتم تحليل هذه الآراء ووضعها في صورة إحصائية كمية تمكنا من حساب مؤشرات تساعد في إضفاء فهم أفضل للمشاكل التي تعترض المستثمرين في تعاملاتهم مع البيروقراطية الإدارية، كما تجعل من الممكن إجراء مقارنة بين المملكة والدول الأخرى.

٢ - ١ استمارة الاستبيان:

رُوعي في الاستبيان شموله للعديد من المنشآت سواء من ناحية حجم العمالة بها (أقل من ٥٠ موظف، بين ٥٠ - ٢٠٠ موظف، أكثر من ٢٠٠ موظف)، أو موقعها الجغرافي (العاصمة، مدينة كبيرة، مدينة صغيرة)، أو نوع النشاط الاقتصادي التي تعمل به (صناعي، خدمي، زراعي)، أو كونها مملوكة بالكامل لمستثمرين محليين أو مشاركة مع مستثمر أجنبي، وأخيراً كونها تصدر منتجاتها للخارج أو يقتصر توزيع منتجاتها على السوق الداخلي. وتمثل الإجابة على هذه الأسئلة الخصائص العامة للمنشأة المشاركة في الاستبيان.

أما المحور الرئيسي في الاستبيان فيتكون من خمسة أجزاء لكل منها تركيز على أحد جوانب العلاقة بين أصحاب الأعمال والحكومة، ويمكن توضيحها كالتالي:

١ - التوقع والمعرفة المسبقة بالقوانين والسياسات الحكومية:

الأسئلة في هذا الجزء تهدف إلى تقييم القلق الناتج عن الطريقة التي تنتهجها الحكومة في سن قوانينها وسياساتها. ويتم سؤال أصحاب المنشآت الخاصة العديد من الأسئلة التي تتناول جوانب وزوايا مختلفة بحيث يمكن معرفة ما إذا كانوا يخشون باستمرار حدوث مفاجآت في القوانين والإجراءات، وعمّا إذا كان من الممكن التقليل من تعرضهم لهذه التغييرات

المفاجئة عن طريق توفير المعلومات بخصوص هذه الإجراءات قبل إعلانها أو التشاور معهم أو مع الغرف التجارية الممثلة لهم في هذه الإجراءات في مرحلة صياغتها.

٢ - أمن وحماية الممتلكات:

الأسئلة في هذا الجزء تدور حول معرفة مدى اطمئنان المستثمرين للطريقة التي تنفذ بها القوانين وحجم ثقتهم في قدرة الحكومة على حماية حقوق الملكية الشخصية وضمان توفير إجراءات تقاضي تتسم بالثبات.

٣ - تعاملات الجهاز الحكومي مع مجتمع الأعمال:

في هذا الجزء يتم التحقق من وجهة نظر المستثمرين في الإجراءات الحكومية عن طريق استعراض قائمة من أربعة عشر مجال يتم فيها التعامل بين الجهاز الحكومي وقطاع الأعمال لتقييمها من قبل أصحاب المنشآت الخاصة وما إذا كانت تشكل عائق للاستثمار. ويكون هناك سؤال ختامي لهذا الجزء حول ما إذا كان الجهاز الحكومي مساعداً أو معرقلاً في العموم لمجتمع الأعمال.

٤ - الروتين والبيروقراطية:

يركز هذا الجزء على محاولة معرفة حجم الفساد الإداري، كما يحاول معرفة ما إذا كانت حالة الغموض وعدم الشفافية التي تصيب تعاملات قطاع الأعمال مع الجهاز الحكومي سبباً في الإحجام عن استثمارات مخططة، ونسبة الوقت المخصص من لدن رجال الأعمال للتعامل مع مختلف الإجراءات الحكومية.

٥ - كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات الأساسية:

يركز هذا الجزء على مدى فعالية وكفاءة الجهاز الحكومي في تقديم خدمات البنية التحتية الأساسية كالصحة والطرق والاتصالات وغيرها.

٢ - ١ - ١ - تصميم الاستبانة:

تم تصميم استمارة الاستبيان على غرار الاستبانة الواردة في الورقة البحثية التي أعدها مكتب كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس الأعلى للبنك الدولي وذلك لتوفير الخلفية لتقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٧م حول دور الحكومة في ظل عالم متقلب، حيث تم فيها استقصاء آراء أكثر من ٣٦٠٠ مستثمر ورجل أعمال في ٦٩ دولة توزعت على مختلف مناطق العالم الجغرافية. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية لم تكن بين الدول المشمولة في استبانة البنك الدولي فإن المعايير المستخلصة من استمارة الاستبيان لهذه الدراسة تصلح لمقارنة المملكة مع الدول الأخرى المشمولة في استبانة البنك الدولي، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار كون استبانة البنك الدولي قد حصلت قبل ست سنوات من استبانة هذه الدراسة والذي قد يعني أن ظروف الاستثمار في الدول المشمولة في استبانة البنك الدولي قد تكون أفضل الآن عما كانت عليه وقت إجراء الاستبيان.

وقد استخدم أسلوب الترميز المعتاد لخيارات التصنيف والتقسيم وفقاً لخصائص الشركة والمنشأة إضافة لاستخدام أسلوب ليكرد في ترميز أسئلة الاستبانة ذو الدرجات من الواحد الصحيح إلى العدد ستة ليعكس درجة أهمية الاختيارات وبالتالي امكان قياس الأهمية النسبية من خلال إيجاد العدد والنسب المئوية لكل خيار من الخيارات أو إيجاد متوسط درجة الأهمية من خلال قياس المتوسط والانحراف المعياري وبالتالي قياس معامل الاختلاف الذي يوضح مدى اتفاق أصحاب الأعمال حول متوسط درجة الأهمية.

٢ - ١ - ٢ تنفيذ الاستبيان:

قامت إدارة الدراسات والأبحاث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض مشكورة بتولي عملية توزيع الاستبانة على المستثمرين في منطقة الرياض وعلى مختلف الغرف التجارية بالمملكة وتوجيههم بتوزيعها على عينة عمدية من المستثمرين المتوقع تجاوبهم بحيث يتم إرسال الاستمارات بعد تعبئتها بالفاكس أو البريد إلى غرفة الرياض. ونظراً لضيق الوقت المخصص لإنهاء الدراسة فقد حدد الفريق البحثي مدة ثلاثة أسابيع امتدت من ٢٠ مايو إلى ١٢ يونيو من عام ٢٠٠٣م لاستقبال الردود. وقد قام منسق مجموعة الأعمال بإجراء اتصالات تليفونية مع جميع مسؤولي الغرف التجارية الأخرى لحثهم على الإسراع في إرسال استمارات الاستبيان بعد تعبئتها وكذلك متابعة منشآت الأعمال الموجودة في الرياض. ونظراً لأن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة وبخاصة في الغرف التجارية الأخرى غير معروف على وجه التحديد فإنه لا يمكن الخروج بمعدل استجابة دقيق، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن الردود التي وصلت غرفة الرياض والتي عكست اهتمام المستثمرين بموضوع الاستبيان وعددها (٢٠٦) استمارة تعتبر كافية لأغراض التحليل والدراسة، خاصة وأن دراسة البنك الدولي اكتفت في المتوسط بما يقارب (٥٣) استمارة لكل دولة.

٢ - ٢ أسلوب معالجة البيانات والتحليل الإحصائي:

٢ - ٢ - ١ أسلوب معالجة البيانات:

تمت مراجعة بيانات الاستبانة من حيث اكتمالها، ثم التفريغ اليدوي للخيارات المفتوحة (مثل أخرى - تذكر) ومن ثم إدخال بيانات الاستبانة بالحاسب الآلي (تطبيقات الجداول المنبسطة إكس إل). ثم أجريت عملية التدقيق المزدوج للبيانات المدخلة، إضافة إلى استخدام البرنامج الإحصائي SAS لقراءة البيانات المدخلة ومن ثم مراجعة الترميز ثم إجراء التحليل الإحصائي.

٢ - ٢ - ٢ أسلوب التحليل الإحصائي:

اعتمد الأسلوب الوصفي في تحليل بيانات استمارة الاستبيان من خلال إيجاد العدد والنسب المئوية لخيارات أسئلة الاستبانة أو التصنيف وفقاً للخصائص المختلفة للمنشأة المدروسة. في حين استخدم الأسلوب الإحصائي لدراسة متوسطات درجة الأهمية ومعامل الاختلاف لهذه المتوسطات. وقد تم استخدام معامل ارتباط الرتب للأسئلة التي بها مقارنة بين الوضع الحالي (الآن) والوضع قبل عشرة سنوات لدراسة اتجاه التغير.

وقد حظي الجزء الرابع من الاستبانة والخاص بدراسة درجة الأهمية لكل عائق من عوائق الاستثمار، إضافة إلى الجزء السادس والخاص بتقييم كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات بتحليل إحصائي تفصيلي وذلك باستخدام أسلوب تحليل التباين لدراسة اثر خصائص المنشأة (حجم العمالة بالمنشأة، نوع النشاط الاقتصادي، مكان الإدارة، ووجود صادرات أو مشاركة أجنبية) على متوسط درجة أهمية العائق الاستثماري، ومن ثم استخدام أسلوب المقارنة بين متوسطات درجة الأهمية لعوائق الاستثمار وفقاً للخصائص العامة للمنشأة. وقد تمت الاستعانة بالأشكال البيانية لإيضاح أهم الاستنتاجات المستخلصة من تحليل بيانات الاستمارة.

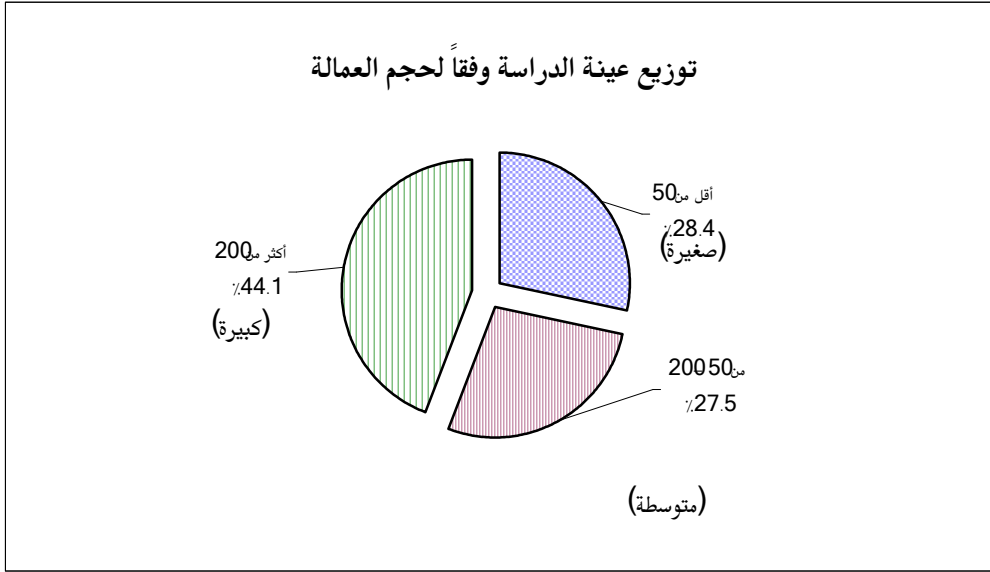
٢ - ٣ نتائج الاستبيان:

٢ - ٣ - ١ الخصائص العامة لمنشآت الأعمال المشمولة في الاستبيان:

يشتمل هذا الجزء على وصف لنوع المنشأة المشمولة في هذا الاستبيان، حيث توضح الأشكال البيانية اللاحقة مجموعة المنشآت المشمولة في العينة وفقاً لحجم العمالة وموقع إدارة المنشأة ونوع النشاط الاقتصادي وممارستها للنشاط التصديري وأخيراً المشاركة الأجنبية في الملكية.

١ - حجم العمالة بالمنشأة:

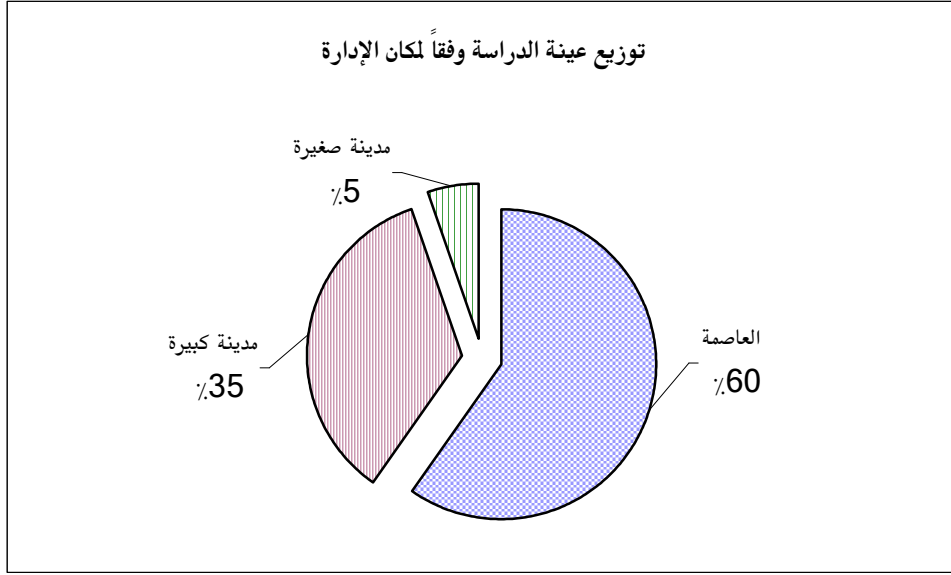
يوضح الشكل رقم (٢٢) أن منشآت الأعمال وفقاً لعدد العمالة بها قد توزعت إلى ثلاث مجموعات الأولى تشمل المنشآت التي بها أقل من (٥٠) عامل وتشمل حوالي (٢٨٪) من العينة، بينما المجموعة الثانية تضم المنشآت التي يتراوح عدد العمالة بها بين (٥٠ - ٢٠٠) موظف، حيث بلغ عددها (٥٦) منشأة بنسبة تصل إلى حوالي (٢٨٪)، أما المجموعة الأخيرة والتي يزيد حجم العمالة بها عن (٢٠٠) موظف فقد بلغت ٩٠ منشأة مناظرة لحوالي (٤٤٪) من حجم العينة. ولذلك فإنه يمكن القول بأن العينة ذات توزيع معقول تبعاً لهذه الخاصية.



شكل رقم (٢٢)

٢ - مكان الإدارة:

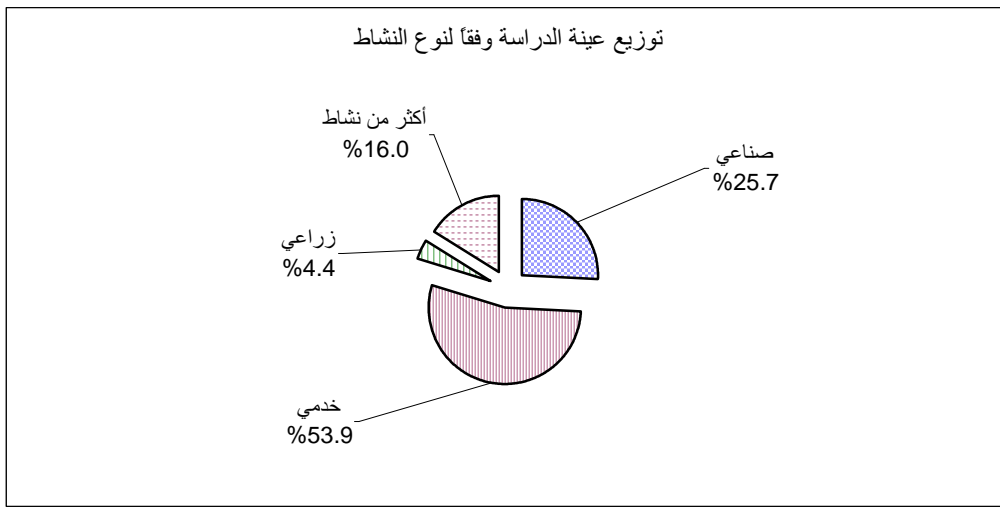
استهدف الاستبيان أن تكون المنشآت المشاركة موزعة في مواقع جغرافية متعددة، وهو ما تحقق فعلياً ولكن بصورة جزئية. حيث يظهر شكل رقم (٢٣) بأن منشآت الأعمال في العاصمة الرياض شكلت (٦٠٪) من مفردات العينة، بينما استأثرت المدن الكبيرة بـ (٣٥٪) ولم تتعدى مساهمة المنشآت في المدن الصغيرة أكثر من (٥٪). ومن الجدير بالملاحظة أنه ورغم قصر الفترة الزمنية التي نفذ فيها هذا الاستبيان والتي لم تتعدى ثلاثة أسابيع وكونه أعد ورتب له في العاصمة، إلا أن (٤٠٪) من المنشآت التي استجابت وشاركت في الاستبيان تقع خارج العاصمة.



شكل رقم (٢٣)

٣ - نوع النشاط:

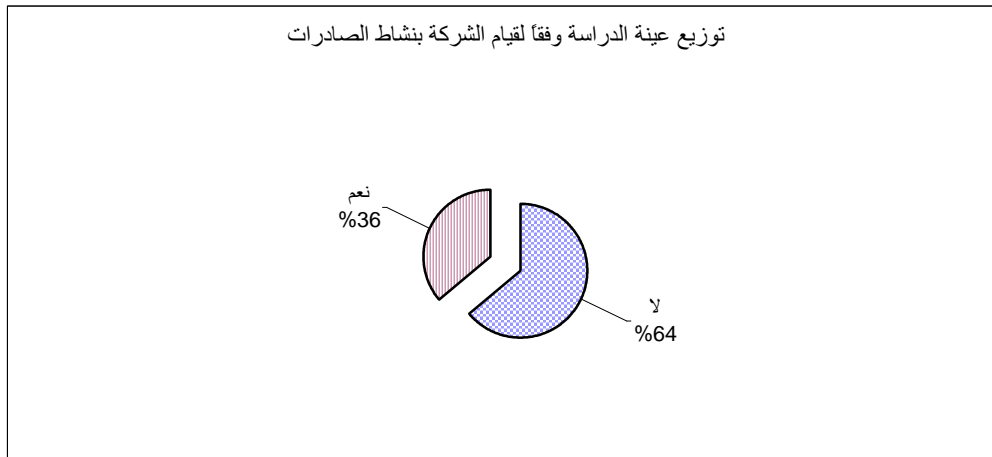
يتضح من الشكل رقم (٢٤) بأن المنشآت المشمولة في العينة تمارس إما نشاطاً صناعياً أو زراعياً أو خدمياً أو أكثر من نشاط، ويبلغ عدد المنشآت العاملة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات والأكثر من نشاط بالعينة (٩)، (٥٣)، (١١١)، (٣٣) بنسب (٤٪)، (٢٦٪)، (٥٤٪)، (١٦٪) على التوالي. ومن الواضح بأن تمثيل القطاع الصناعي والخدمي في العينة قد جاء عادلاً بدرجة كبيرة بينما لم يمثل القطاع الزراعي بدرجة كافية. وقد يعزى ذلك إلى التوزيع الجغرافي لمفردات العينة، حيث أن الإدارة العليا لمعظم المنشآت المشمولة في الاستبيان (٩٥٪) تقع في العاصمة أو في المدن الكبيرة مما يقلل من فرص مشاركة المنشآت الزراعية كونها تتركز في المدن الصغيرة والأرياف.



شكل رقم (٢٤)

٤ - النشاط التصديري:

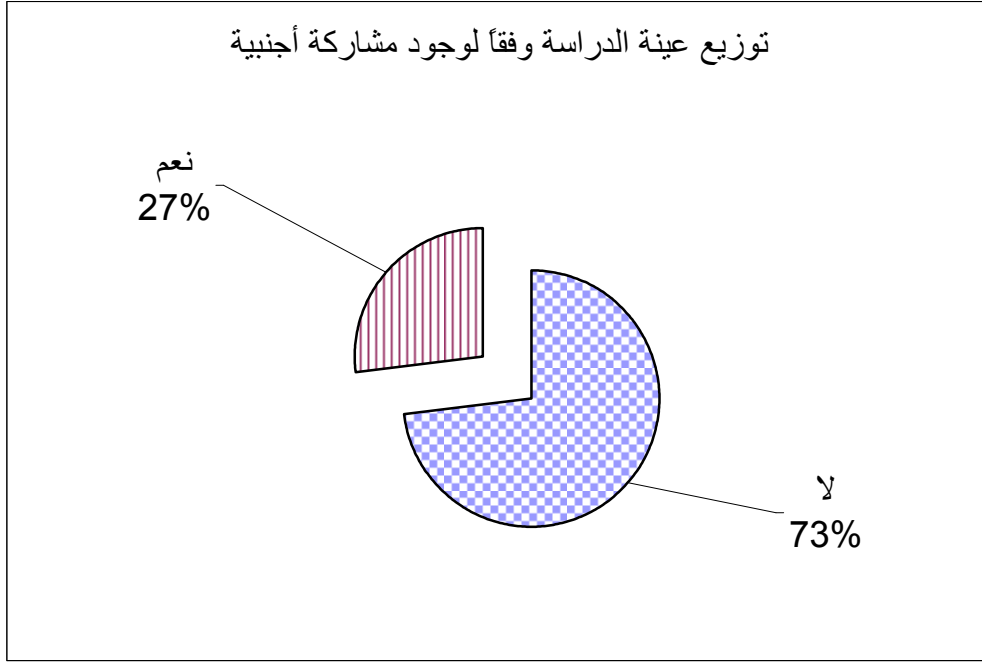
يظهر الشكل رقم (٢٥) بأن حوالي ثلثي المنشآت التي شاركت في الاستبيان اقتصر في تسويق منتجاتها على السوق المحلي، بينما تقوم (٣٦٪) من المنشآت بتصدير منتجاتها للخارج. وبالنظر إلى النشاط التصديري تبعاً لنوع النشاط الاقتصادي يتبين أن نحو (٧٩٪)، (٥٣٪)، (٥٥٪) من المنشآت الصناعية، الخدمية، الزراعية على التوالي تقوم بنشاط تصديري.



شكل رقم (٢٥)

٥ - المشاركة الأجنبية:

اقتصرت المشاركة الأجنبية في الملكية على (٢٧٪) من مفردات العينة، بينما خلت (٧٣٪) من المنشآت المشمولة في الاستبيان من وجود الشريك الأجنبي. (الشكل رقم ٢٦)



شكل رقم (٢٦)

٢ - ٣ - ٢ التوقع بالقوانين والسياسات:

يشتمل هذا الجزء على ستة أسئلة جميعها ذات إجابات متعددة الاختيارات والمطلوب تعليم أحد هذه الاختيارات من (١) إلى (٦) فيما عدا السؤال السادس الذي انحصرت إجابته في أربعة خيارات. جميع هذه الأسئلة تدور في نطاق التوقع بالقوانين والسياسات حيث يختص السؤال الأول بإمكانية التوقع والثاني بالتزام الحكومة بما تعلنه من سياسات والثالث عن إخطار أصحاب الأعمال بالتغيرات في السياسات، والرابع عن مدى أخذ الحكومة في اعتبارها تخوفات أصحاب الأعمال، والخامس خاص بمقدار خوف أصحاب الأعمال من التغير الهام في اللوائح والنظم الحكومية، أما السؤال الأخير فيركز على محاولة معرفة مدى التغير في خبرة أصحاب الأعمال في التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية. وسوف يتم فيما يلي استعراض ملخص لكل سؤال مع نتائج الإجابات عليه مدعومة برسوم بيانية توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين اختاروا أسوأ ثلاثة خيارات مما يعني نسبة عالية من عدم القدرة على التوقع بالقوانين والسياسات.

٢ - ٣ - ١ السؤال الأول: فجائية السياسات Policy Surprises

يتطرق هذا السؤال لمشكلة عدم القدرة على التوقع بالسياسات والإجراءات الحكومية بصورة عامة. من المعروف أن فجائية السياسات يمكن أن يكون مصدره الإجراءات التشريعية التي تتسم بالضبابية وعدم الشفافية أو بسبب أن المسؤولين الحكوميين

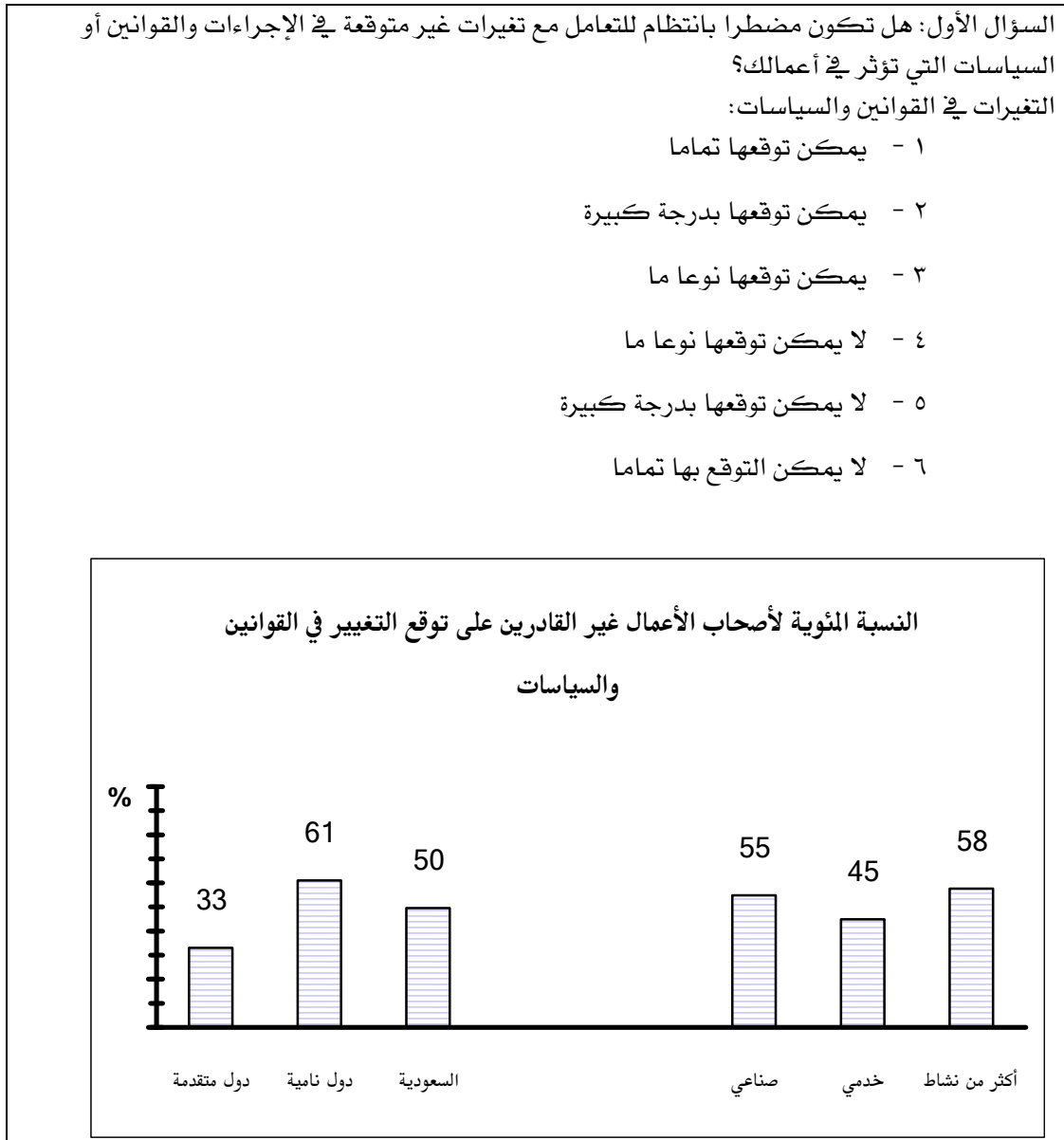
لديهم القدرة على إصدار قرارات إدارية لتغيير القوانين، أو بسبب البيروقراطية الإدارية التي تقوم بعمل اللوائح التنفيذية للسياسات والأنظمة. هذا السؤال يتعلق بعدم القدرة على التوقع بغض النظر عن مصدرها.

يتضح بمعاينة الشكل رقم (٢٧)، جدول (٢ - ١) بالملحق أن المستثمرين بصورة إجمالية قد انقسموا فيما بينهم ولم تتضح بصورة جلية قدرتهم على التوقع بالتغيرات في القوانين والسياسات. كما يلاحظ بأن المستثمرين وبغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي قد أعربوا عن رأي مشابه إلى حد ما. وفي حين أن حوالي (٦٠٪) من المستثمرين في الدول النامية عموماً قد أعربوا عن تواضع قدراتهم في التوقع بالتغيرات في القوانين والسياسات، فإن حوالي (٧٠٪) من أصحاب الأعمال في الدول المتقدمة أبدوا ثقة عالية في قدرتهم على التوقع بهذه التغيرات.

٢-٣-٢ السؤال الثاني: التزام الحكومة بما تعلنه من سياسات Credibility of Announcements

هذا السؤال يعالج عدم التأكد من زاوية ثقة المستثمرين في أن الحكومة ستنفذ التغييرات المعلنة. أي بعبارة أخرى مدى مصداقية الحكومة في تطبيق ما تعلنه من سياسات وقوانين.

ويتبين من الشكل رقم (٢٨)، جدول (٢-٢) بالملحق بأن (٦٠٪) من رجال الأعمال السعوديين يعتقدون بأن الحكومة تلتزم بما تعلنه من سياسات مما يعكس مصداقية معقولة للحكومة في نظر المستثمرين السعوديين، خاصة وأنها تقرب من نسبة مصداقية حكومات الدول المتقدمة والتي قدرت بـ (٧٠٪). إلا أن المشتغلين في أكثر من نشاط قد خالفوا هذه القناعة وأعرب أكثر من (٥٠٪) منهم عن تشككهم في هذه المصداقية.

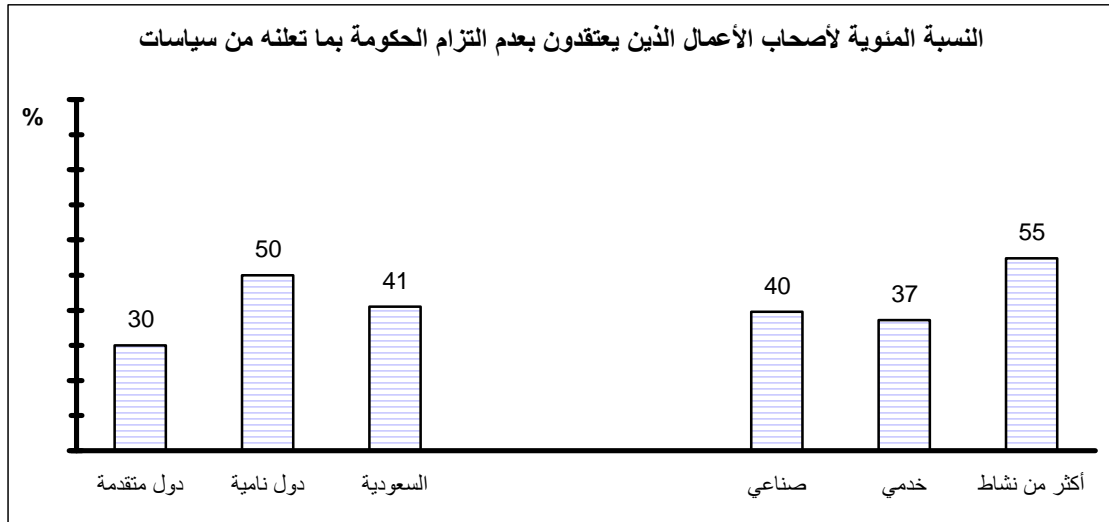


الشكل رقم (٢٧)

النسب المئوية بالشكل توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين لا يمكنهم التوقع بالتغيرات في القوانين والسياسات، أي الذين اختاروا الأرقام (٤، ٥، ٦) لهذا السؤال.

السؤال الثاني: هل تتوقع من الحكومة أن تلتزم بما تعلنه من سياسات؟

- ١ - دائماً
- ٢ - في الغالب
- ٣ - عادة
- ٤ - أحياناً
- ٥ - نادراً
- ٦ - أبداً لا يتم ذلك



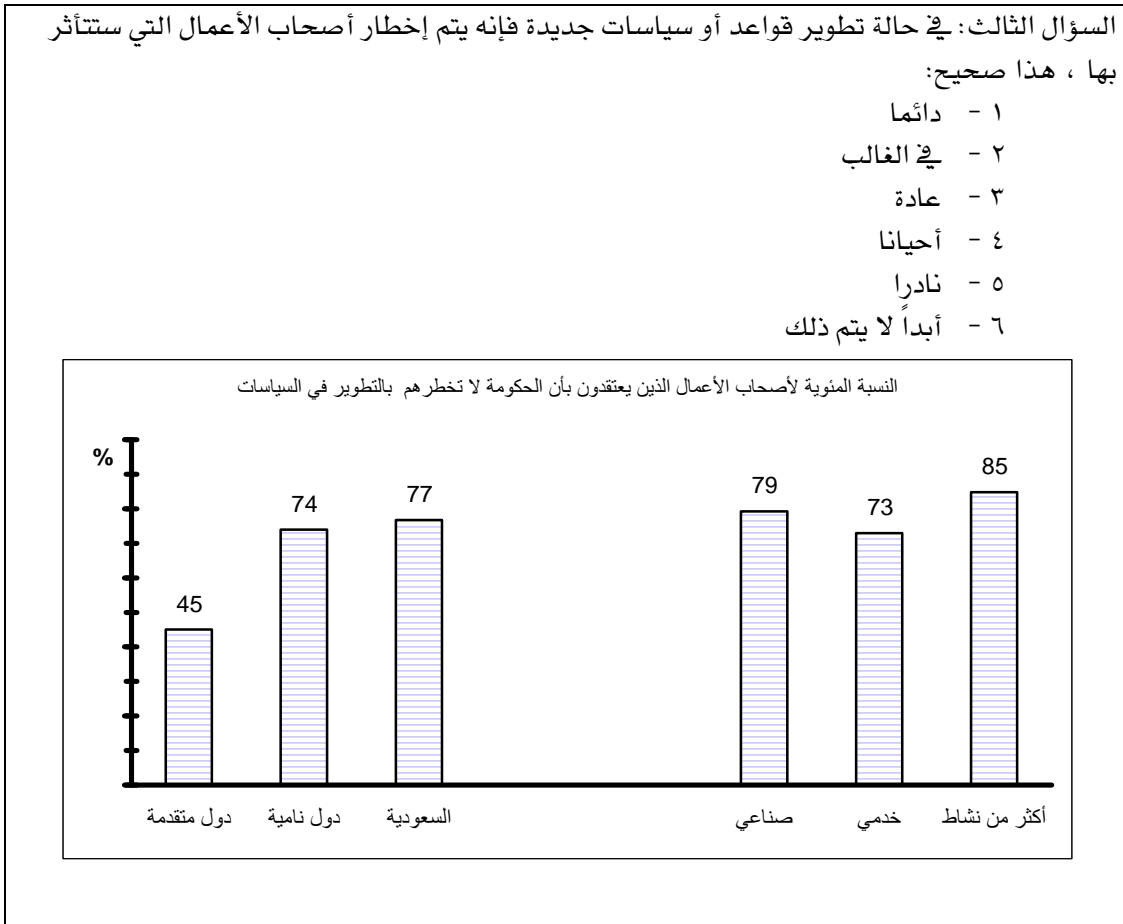
الشكل رقم (٢٨)

النسب المئوية بالشكل توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين لا يتوقعون من الحكومة أن تلتزم بما تعلنه من سياسات، أي الذين اختاروا الأرقام (٤، ٥، ٦) لهذا السؤال.

٢ - ٣ - ٢ - ٣ السؤال الثالث: إخطار المستثمرين بالتغيير في السياسات

Information

يتعلق هذا السؤال بالجانب المعرفي بالسياسات أو القوانين المزمع الإعلان عنها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العامل الرئيسي الذي يسبب شعور المستثمرين بالمفاجئة في حالة صدور أنظمة أو قوانين حكومية جديدة هو جهلهم بهذه القوانين وعدم استشارتهم في محتوياتها قبل صدورها. وتظهر النتائج كما هي موضحة في شكل رقم (٢٩)، جدول (٢ - ٣) بالملحق بأن معظم المستثمرين (حوالي ٧٧٪) لم يخطرأ بالتغيير في السياسات التي تؤثر على أعمالهم. وتجدر الإشارة إلى أن إجابات المستثمرين في هذا السؤال قد حسمت ما انقسموا عليه في السؤال الأول وأوضحت أنهم يفاجئون بالتغييرات في القوانين والسياسات عطفاً على كونهم لا يستشارون فيها. وعند النظر إلى المستثمرين بحسب نشاطهم الاقتصادي نرى بأن (٨٥٪) من المشتغلين في أكثر من نشاط، (٨٠٪) من الصناعيين و (٧٣٪) من المستثمرين في القطاع الخدمي أفادوا بأن الحكومة لا تخطرهم بالتطوير في سياساتها. وبمقارنة هذه النسبة في المملكة مع دول العالم نلاحظ أنها تزيد قليلاً عن متوسط الدول النامية والتي قدرت فيها نسبة المستثمرين الذين لا تخطرهم الحكومة بالقوانين والسياسات بـ (٧٤٪)، بينما هناك فرق كبير لصالح المستثمرين في الدول المتقدمة عند مقارنتهم مع المستثمرين في المملكة، حيث لم تتجاوز الـ (٤٥٪) نسبة المتذمرين من عدم إخطارهم بالسياسات الحكومية.



الشكل رقم (٢٩)



النسب المئوية بالشكل توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون أنهم لا يتم إخطارهم بالقواعد أو السياسات في حالة تطويرها من قبل الحكومة، أي الذين اختاروا الأرقام (٤، ٥، ٦) لهذا السؤال.

٢ - ٣ - ٤ السؤال الرابع: المشاركة في صياغة القرارات والأنظمة Participation

يرتبط هذا السؤال ارتباطاً وثيقاً بالسؤال رقم (٣)، حيث من المتوقع أن لا تكون هناك ردة فعل سلبية من المستثمرين تجاه الأنظمة والقرارات الحكومية المفاجئة فيما لو شاركوا في عملية صياغتها وتطويرها وتمكنوا من إبداء وجهات نظرهم ومخاوفهم حول ما تحويه سواء بطريق مباشر أو من خلال الغرف التجارية الممثلة لهم.

ويبدو من النتائج كما يظهرها شكل رقم (٣٠)، جدول (٢ - ٤) بالملحق بأن (٧٨٪) من المستثمرين يعتقدون بأن الحكومة لا تأخذ في حسابها التخوفات التي يبديونها حيال التغييرات الهامة في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم. وتصب هذه النتيجة في نفس السياق الذي تم استنتاجه من السؤال رقم (٣) بل أنها جاءت مطابقة حتى في النسب المئوية.

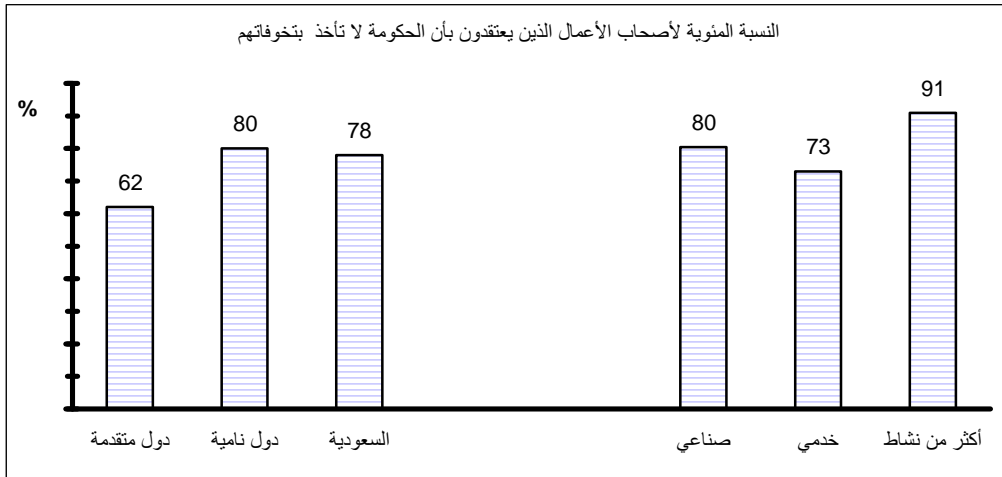
وبمقارنة هذه النسبة في المملكة مع بقية دول العالم، نرى بأن متوسط نسبة المستثمرين الذين لا تؤخذ تخوفاتهم في الاعتبار في المملكة مقارنة لوضع الدول النامية، غير أنها تزيد بحوالي (٢٠٪) عن متوسط النسبة في الدول المتقدمة.

٢ - ٣ - ٥ السؤال الخامس: التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين

تضعف قدرة المستثمرين على التوقع بالقوانين والسياسات عندما تتغير هذه القوانين بصورة غير متسقة ومنظمة، ويعالج هذا السؤال مدى خوف أصحاب الأعمال من التغييرات المهمة في القوانين واللوائح التي تؤثر على أعمالهم.

السؤال الرابع: في حالة حدوث تغييرات هامة في القوانين أو السياسات التي تؤثر على الأعمال (أصحاب الأعمال) فإن الحكومة تأخذ في اعتبارها التخوفات التي أبدتها أو تبديها الغرفة التجارية.

- ١ - دائماً
- ٢ - في الغالب
- ٣ - عادة
- ٤ - أحياناً
- ٥ - نادراً
- ٦ - أبداً لا يتم ذلك



الشكل رقم (٣٠)

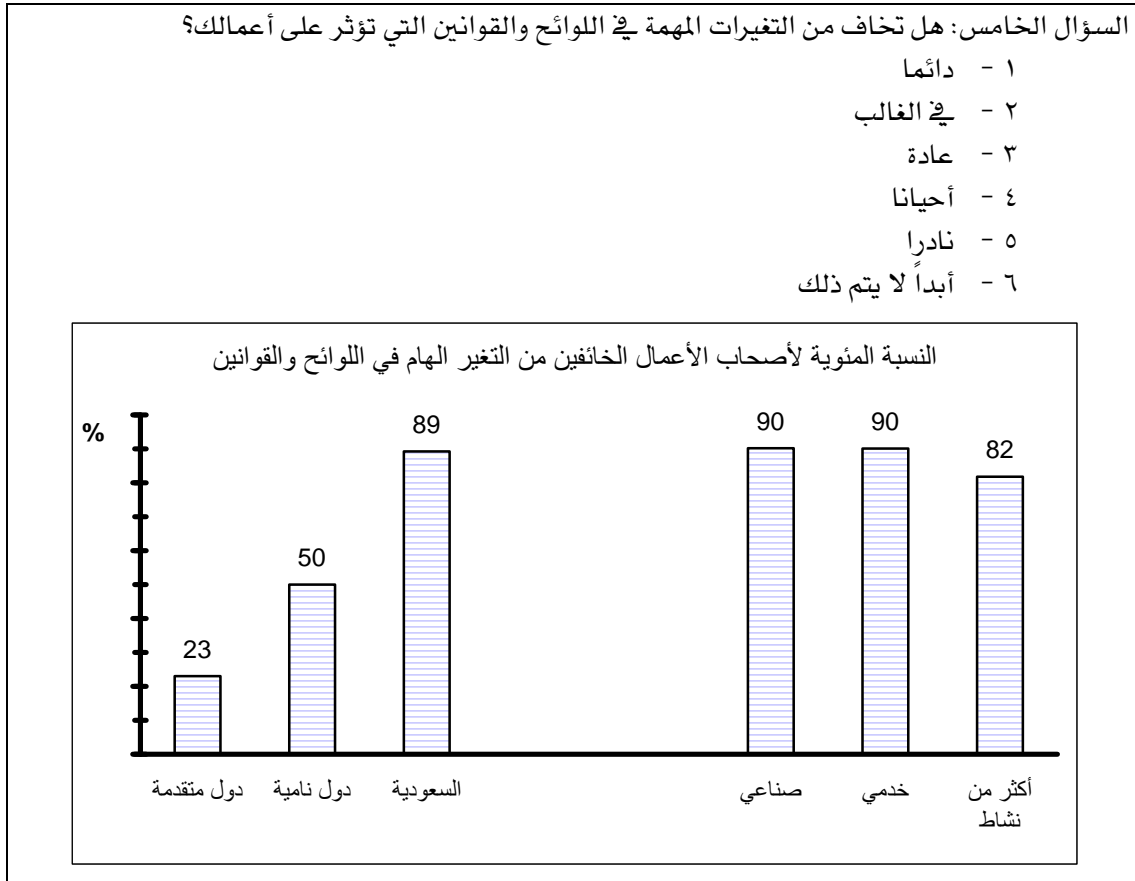
النسب المئوية بالشكل توضح نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون أن الحكومة لا تأخذ في اعتبارها التخوفات التي أبدوها بأنفسهم أو أبدتها الغرفة التجارية، وذلك في حالة حدوث تغييرات هامة في القوانين أو السياسات. وبذلك كانت خياراتهم هي الأرقام (٤، ٥، ٦) لهذا السؤال.

وتظهر النتائج شكل رقم (٣١)، جدول (٢ - ٥) بالملحق بأن الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال (حوالي ٩٠٪) يخافون من التغييرات المهمة في اللوائح والقوانين التي تؤثر على أعمالهم، وينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية. وتتجاوز المملكة الدول النامية والمتقدمة في خطورة هذه المشكلة، حيث لم تتجاوز نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بخطورة هذه المشكلة نسبة الـ ٥٠٪، ٢٥٪ في العالم النامي أو المتقدم على التوالي مقارنة بـ (٩٠٪) في المملكة.

٢-٣-٦ السؤال السادس: التغيير في القدرة على التوقع عبر الزمن

Changes of Predictability over Time

يعطي هذا السؤال بعداً زمنياً للأسئلة الخمسة السابقة. ويهدف السؤال إلى التعرف على وجهة نظر رجال الأعمال فيما يتعلق بالتغيير الذي طرأ على قدرتهم بالتوقع بقوانين وسياسات الحكومة خلال العشر سنوات السابقة. ويوضح شكل رقم (٣٢)، جدول (٢ - ٦) بالملحق بأن قدرة المستثمرين السعوديين إجمالاً على التوقع قد ازدادت بدرجة بسيطة وخاصة للمشتغلين في القطاع الخدمي وكذلك الصناعي ولو بدرجة أقل، بينما قلت قدرة المشتغلين في أكثر من نشاط على التوقع.

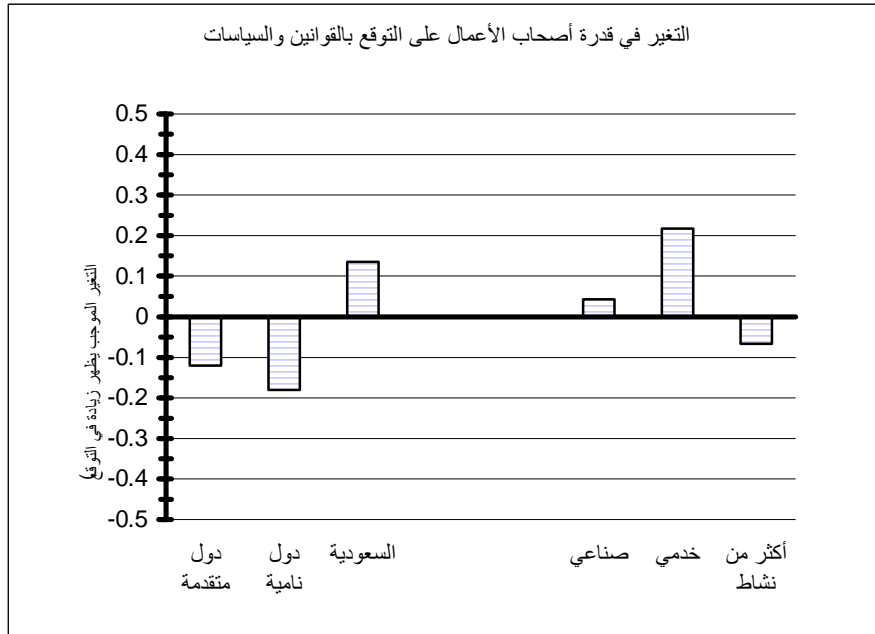


الشكل رقم (٣١)

كانت الخيارات في هذا السؤال للأرقام (١، ٢، ٣) والتي تعبر عن أصحاب الأعمال الذين يخافون أن تؤثر التغييرات في القوانين واللوائح على أعمالهم.

السؤال السادس: في خلال العشر سنوات الماضية فإن قدرتي على التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية

- ١ - ازدادت
- ٢ - لم تتغير
- ٣ - قلت
- ٤ - لا اعرف



الشكل رقم (٣٢)

أعطيت للخيار رقم (٣) الوزن الواحد الصحيح، لم تتغير الوزن اثنين، بينما الخيار رقم (١) زيادة قدرة المستثمر على التوقع بالقوانين والسياسات الوزن ثلاثة، ومن ثم قيس مقدار التغير في قدرة المستثمرين على التوقع بالقوانين والسياسات بطرح العدد اثنين من المتوسط المرجح بأوزان الخيارات من نتائج العينة.

ويلاحظ بأن المملكة وتبعاً لنتيجة هذا السؤال قد أظهرت تحسناً في قدرة المستثمرين على التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية على عكس مجموعة الدول المتقدمة والنامية على السواء، والتي انخفضت فيها تلك القدرات. وربما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نتيجة هذا السؤال لا تتعارض مع نتائج الأسئلة الخمسة السابقة التي أوضحت بأن قدرة المستثمرين على التوقع بالقوانين والسياسات في مجموعة الدول النامية والمتقدمة أعلى من نظرائهم في المملكة، حيث أن هذا السؤال يتعلق فقط بالتغير في مستوى هذه القدرة وليس مستوى القدرة نفسه. وقد تكون الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة فيما يخص بعض الأنظمة والقوانين وكذا إشراك نخب من رجال الأعمال في المجالس المختلفة كالمجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الهيئة العامة للاستثمار وغيرها، وتحسين مستوى الشفافية، والتشاور مع الغرف التجارية ساهمت كثيراً في خلق جو من التفاؤل لدى رجال الأعمال فيما يخص مستقبل العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال، مع ملاحظة أنهم وأن كانوا متفائلين بأن عجلة الإصلاح قد بدأت في الدوران، إلا أنهم غير راضين عن قدراتهم الحالية على التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية مما يستدعي المزيد من الشفافية.

٢ - ٣ - ٣ أمان الممتلكات وضمن الملكية:

يهتم هذا الجزء من استمارة الاستبيان بدراسة أهمية أمن الممتلكات وضمن حقوق الملكية الخاصة في دفع عجلة الاستثمارات، والتأكد من وجهة نظر أصحاب الأعمال في مدى توفر وتحقق هذا الأمان وكذا في إجراءات التقاضي. وضمن هذا السياق صيغت ثلاثة أسئلة يهتم الأول منها بأثر غياب أمن الممتلكات على تكاليف أصحاب الأعمال، والثاني عن دور السلطة في توفير الأمان بالقدر الكافي، أما السؤال الثالث فيتعلق بقدرة أصحاب الأعمال على التوقع بإجراءات وأحكام القضاء. وفيما يلي ستم مناقشة كل سؤال على حده واستعراض نتائج الإجابة عليه.

٢ - ٣ - ٣ - ١ السؤال الأول: السرقة والجريمة Theft and crime

ارتفاع معدلات السرقة والجريمة في مجتمع ما يعني غياب التطبيق الحازم لإجراءات حماية حقوق الملكية. وفي ظل مثل هذه الظروف فإن المستثمرين يلجأون عادة إلى تكليف مؤسسات أمنية خاصة للقيام بحماية ممتلكاتهم بمقابل مالي مما يرفع تكلفتهم التشغيلية.

وتظهر نتائج الإجابة على هذا السؤال كما في (شكل رقم ٣٣، جدول ٣ - ١ بالملحق) بأن (٨٠٪) من المستثمرين إجمالاً وبغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي يعتقدون بأن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقة، وينظرون للجريمة والسرقة بوصفها من المشاكل الخطيرة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل عشر سنوات مما يشير إلى حصول تراجع في مستوى الشعور بالأمان وتزايد في معدلات السرقة والجريمة.

٢ - ٣ - ٣ - ٢ السؤال الثاني: الأمن الشخصي وأمان الممتلكات:

Personal Safety and Security of Property

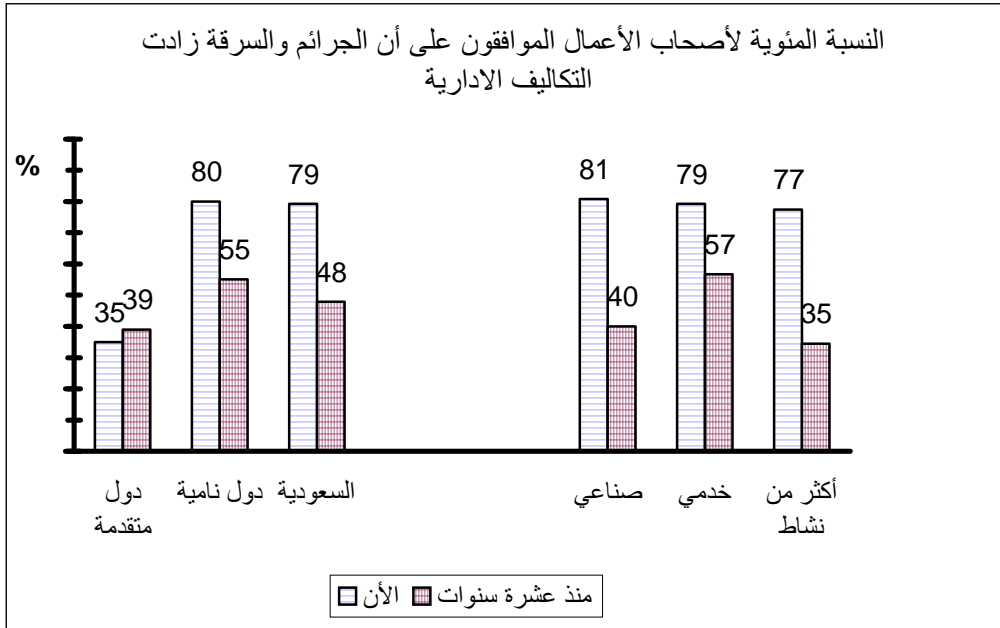
هذا السؤال لا يتعلق بأمان الممتلكات فقط كالسؤال السابق وإنما إضافة إليه الأمان الشخصي. وهو لا يربط ذلك بتكاليف إدارة الأعمال كالسؤال السابق وإنما يتحرى عن حجم ثقة المستثمر في قدرة الحكومة على حمايته وممتلكاته.

السؤال الأول: السرقة والجريمة تعتبر من المشاكل الخطيرة والتي تؤدي لارتفاع التكاليف الإدارية بصورة معنوية.

إلى أي حد تتفق مع العبارة السابقة؟

منذ ١٠ سنوات الآن

- ١ - أوافق بالكامل
- ٢ - أوافق في معظم الحالات
- ٣ - أميل للموافقة
- ٤ - أميل لعدم الموافقة
- ٥ - لا أوافق في معظم الحالات
- ٦ - لا تتطبق على حالتي



الشكل رقم (٣٣)

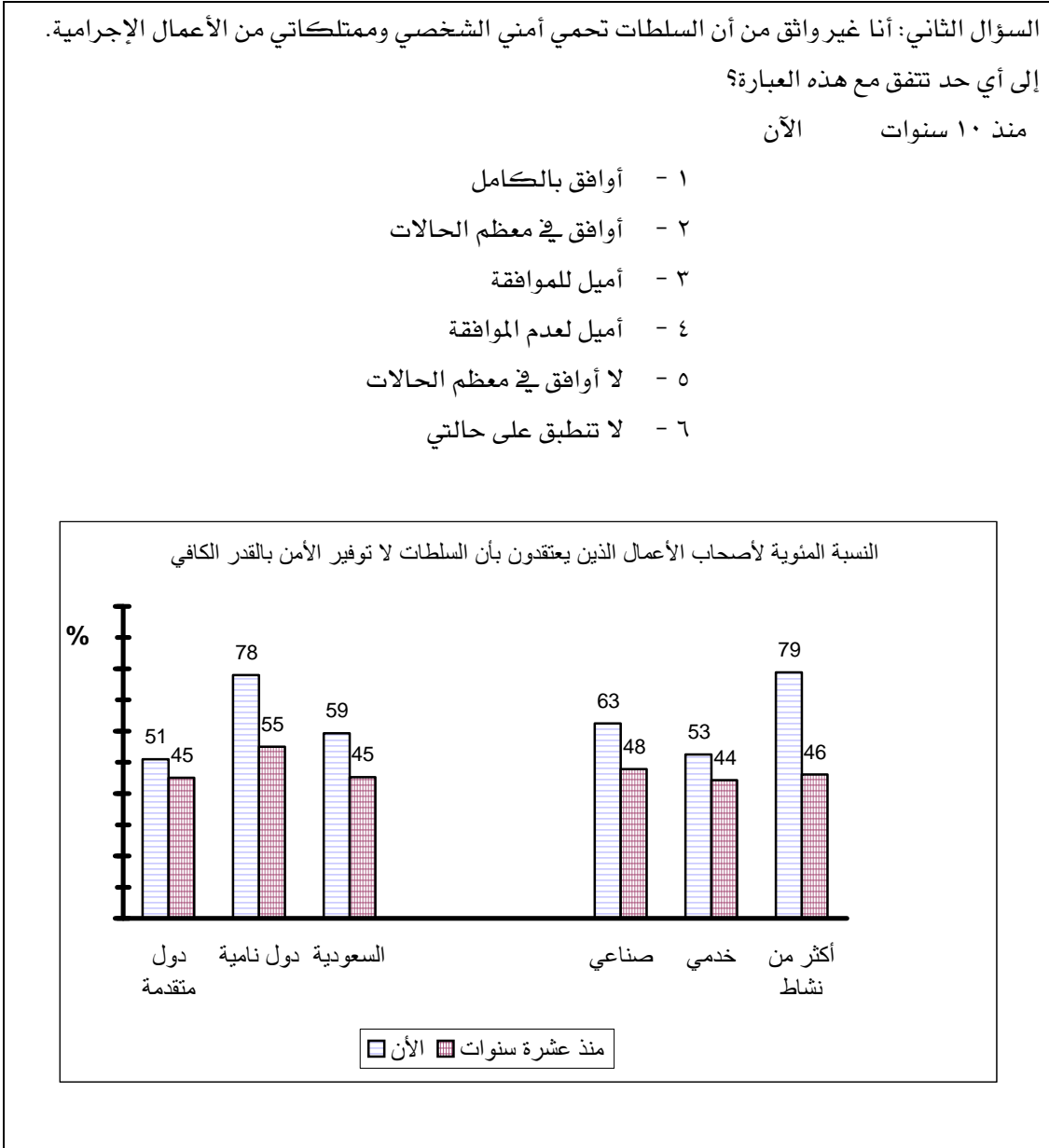
توضح الخيارات بالأرقام (١، ٢، ٣) أصحاب الأعمال الذين يوافقون على أن السرقة والجريمة من المشاكل الخطيرة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف أعمالهم. وعلى ذلك فالنسب المئوية بالشكل أعلاه توضح هذه الخيارات.

ويوضح الشكل (٣٤)، جدول (٢ - ٣) بالملحق بأن حوالي (٦٠٪) من المستثمرين لا يعتقدون بأن السلطات تحمي أمنهم الشخصي وممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية بالقدر الكافي مقارنة بـ (٤٥٪) قبل عشر سنوات. وتتنخفض هذه الثقة بدرجة شديدة لدى المشتغلين في أكثر من نشاط الذين أعرب (٨٠٪) منهم عن عدم رضاهم عن الإجراءات الأمنية. ومع ذلك تظل السعودية في وضع أفضل من بقية دول العالم النامي من حيث ثقة المستثمرين في إجراءات حفظ الأمن ومقاربة لمتوسط الدول المتقدمة.

٢ - ٣ - ٣ - ٣ السؤال الثالث: الثقة بالقضاء:

Reliability of the Judiciary

النظام القضائي غير الكفاء يمكن أن يتسبب في حدوث حالة من الضبابية وعدم التأكد عندما لا يقدم إجراءات قضائية عادلة ضد السلوك الغير قانوني الذي يقوم به المواطنون ضد بعضهم البعض، أو لا يقدم إجراءات واضحة وصريحة ضد الحكومة عندما تكون خصماً للمواطنين في قضايا حقوقية، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من أهمية صكوك الملكية والعقود. وبالنظر إلى (الشكل رقم ٣٥، جدول ٣ - ٣) بالملحق نجد أن الغالبية العظمى من المستثمرين يرون صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية. وبمقارنة المملكة مع مجموعة الدول النامية والمتقدمة نلاحظ بأنها في وضع أسوأ بقليل من متوسط الدول النامية، لكن خطورة هذه المشكلة في المملكة تزيد بحوالي الضعف عن متوسط مجموعة الدول المتقدمة.

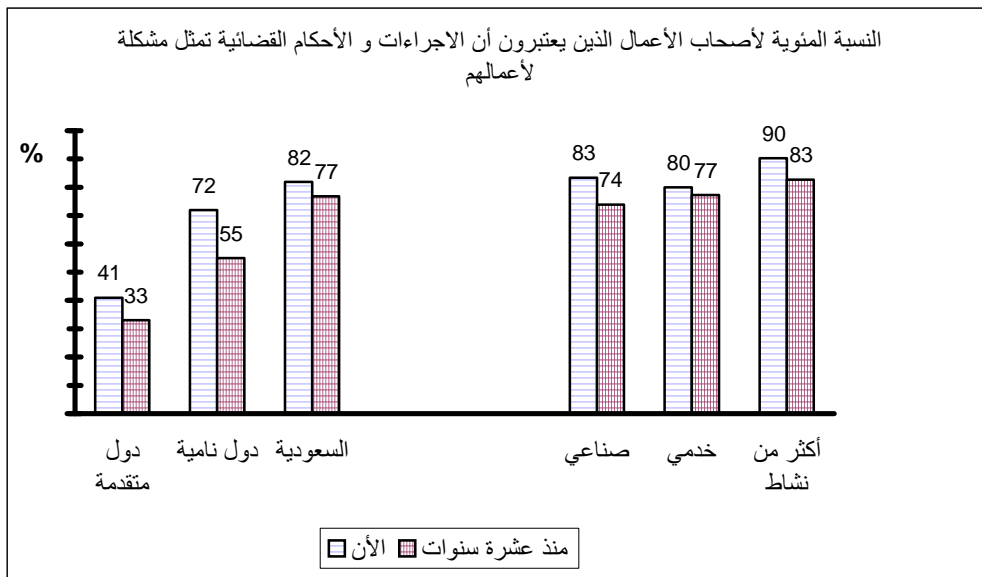


الشكل رقم (٣٤)

يرى أصحاب الأعمال التي كانت اختياراتهم للأرقام (١، ٢، ٣) أن السلطات لا تحمي أمنهم الشخصي وممتلكاتهم من الأعمال الإجرامية بالقدر الكافي، وعلى ذلك فالنسب المئوية بالشكل أعلاه توضح هذه الدرجة من عدم الثقة.

السؤال الثالث: صعوبة التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية يمثل مشكلة رئيسية في إدارة أعمال. لأي درجة تتفق أرائك مع العبارة السابقة؟ منذ ١٠ سنوات الآن

- ١ - أوافق بالكامل
- ٢ - أوافق في معظم الحالات
- ٣ - أميل للموافقة
- ٤ - أميل لعدم الموافقة
- ٥ - لا أوافق في معظم الحالات
- ٦ - لا تنطبق على حالتي



الشكل (٣٥)

تمثل النسب المئوية بالشكل صعوبة التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية والتي تمثل مشكلة رئيسية في إدارة الأعمال. وتمثل الخيارات للأرقام (١، ٢، ٣) درجة أهمية هذه المشكلة.

٢ - ٣ - ٤ العلاقة بين الجهاز الحكومي وأصحاب الأعمال:

يهتم هذا الجزء من الاستبيان بالعوامل المؤثرة على مناخ الاستثمار وذلك من خلال السؤال الأول والخاص بتحديد المستثمرين لدرجة أهمية العبارات التي تمثل كل منها عائقاً من عوائق الاستثمار وهي أربع عشرة عبارة إضافة لما قد يراه المستثمر من عوائق أخرى لم تذكر. أما السؤال الثاني فيهتم بدراسة تقييم أصحاب الأعمال لدور الجهاز الحكومي والعلاقة معه من حيث كونه جهة معاونة أو معرقله للاستثمار.

٢ - ٣ - ٤ - ١ السؤال الأول: ترتيب عوائق الاستثمار

Ranking of Obstacles for doing Business

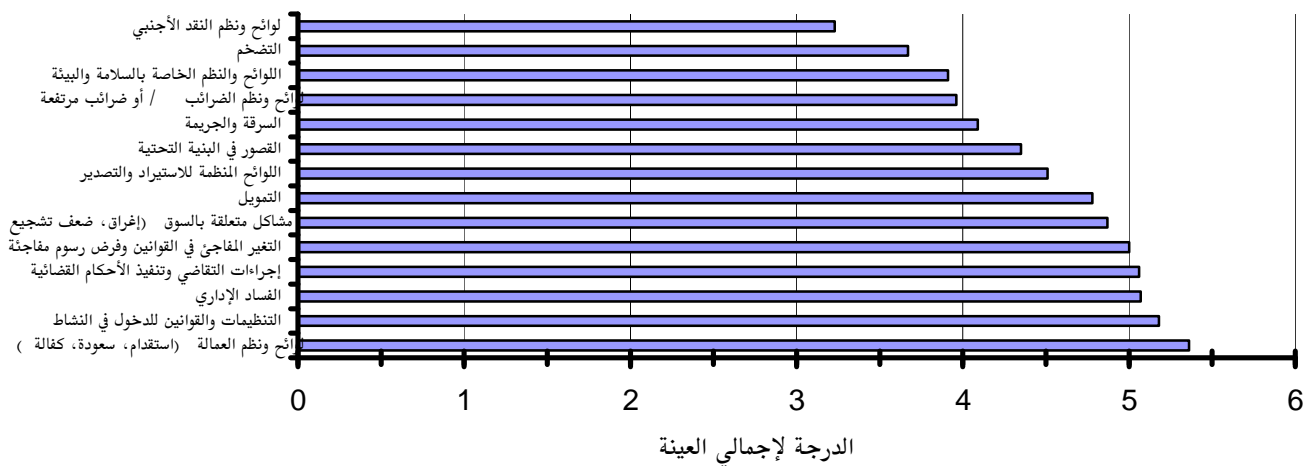
هذا السؤال لا يرتبط بصورة رئيسية بمشاكل القدرة على التوقع بالقوانين والسياسات، وإنما يطلب من المستثمرين ترتيب درجة أهمية العوائق، حيث تم عرض أربعة عشر من المعوقات الرئيسية للاستثمار المتعارف عليها عالمياً على أصحاب الأعمال، وطلب منهم تحديد درجة أهمية كل معوق بدرجة محصورة من (١) وتعني الأقل أهمية وبالتالي فهو لا يمثل عائقاً إلى الدرجة (٦) بصفتها تمثل الأكثر أهمية مما يعني أنه عائق خطير وهام جداً.

النتائج الرئيسية لهذا السؤال سوف تُناقش لإجمالي العينة وبحسب الأنشطة الاقتصادية وفقاً لحجم المنشأة. ويظهر الشكل رقم (٣٦)، جدول (٤ - ١) بالملحق بأن المستثمرين إجمالاً قد وجدوا بأن لوائح ونظم العمالة والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط هما العائقان الأكثر خطراً وأهمية بين كل العوائق وكلاهما أنظمة أو تنظيمات حكومية لا تلاقي تأييداً في أوساط المستثمرين.

السؤال الأول: من فضلك قم بتحديد درجة أهمية كل عائق من عوائق الاستثمار التالية:

البيان	العوائق					
	غير هامة		متوسطة		هام جدا	
	١	٢	٣	٤	٥	٦
١- التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط						
٢- مشاكل متعلقة بالسوق (إغراق، ضعف تشجيع التصدير						
٣- اللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير						
٤- التمويل						
٥- لوائح ونظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة)						
٦- لوائح ونظم النقد الأجنبي						
٧- لوائح ونظم الضرائب / أو ضرائب مرتفعة						
٨- القصور في البيئة التحتية						
٩- التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة						
١٠- اللوائح والنظم الخاصة بالسلامة والبيئة						
١١- التضخم						
١٢- إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية						
١٣- السرقة والجريمة						

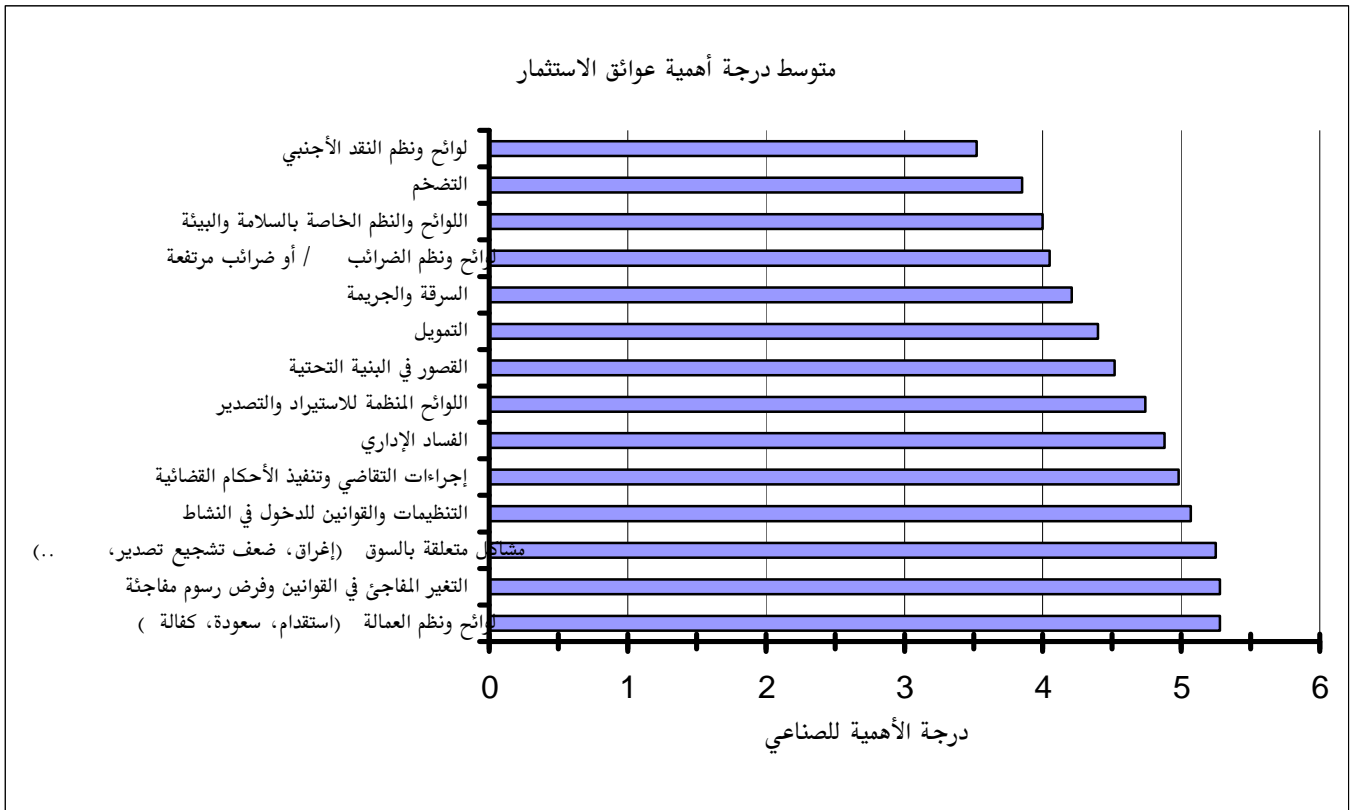
متوسط درجة أهمية عوائق الاستثمار



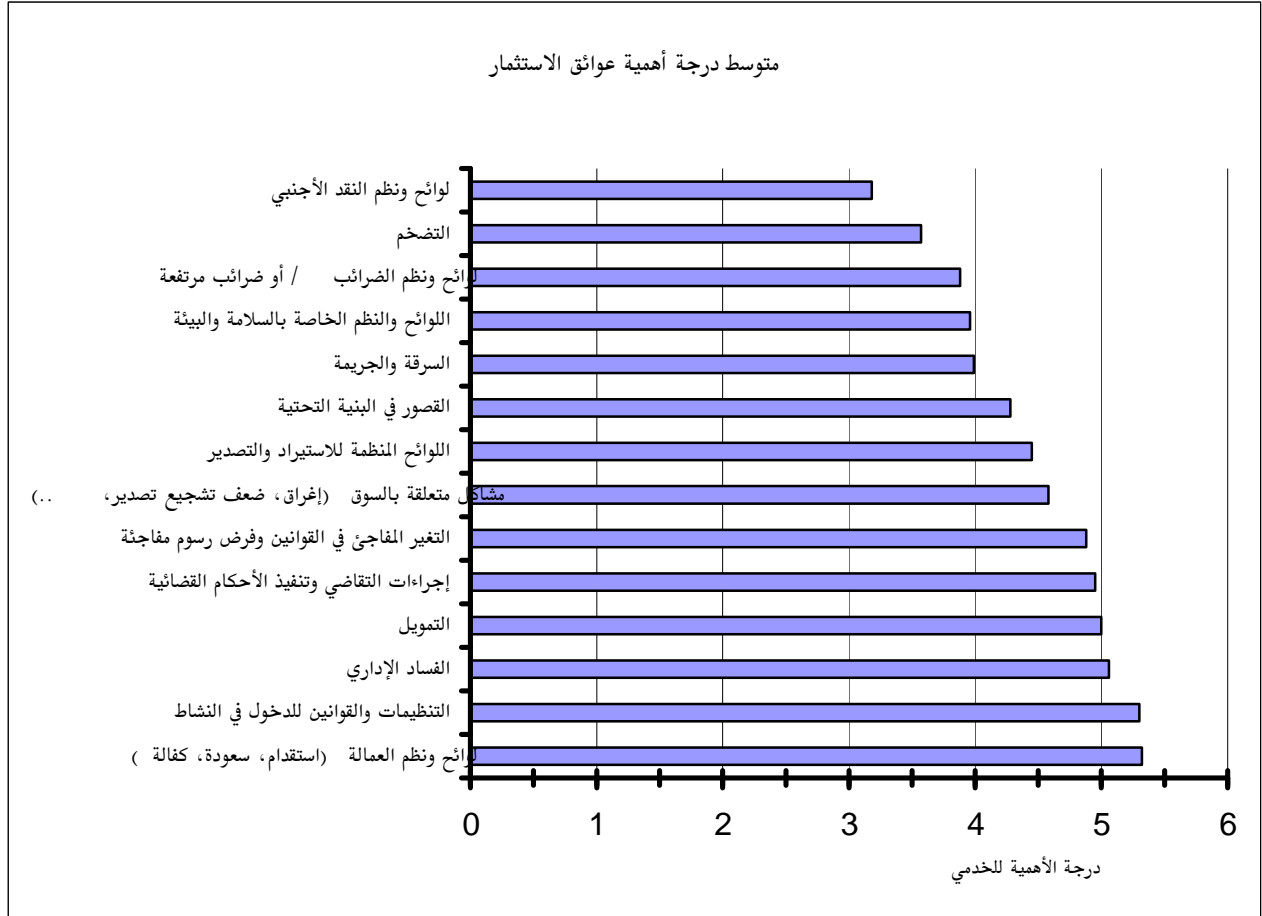
ويلى هذان العائقان في الأهمية ويفارق ضئيل كل من الفساد الإداري، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة على الترتيب. وقد جاءت في آخر الترتيب كل من لوائح الضرائب، واللوائح الخاصة بالسلامة البيئية، التضخم، وأخيراً لوائح ونظم النقد الأجنبي التي اعتبرها المستثمرون الأقل أهمية وهي نتيجة متوقعة لكون المملكة لا تضع أي عراقيل أمام حرية انتقال الأموال أو صرف واستبدال العملات.

وقد زادت القيمة العددية للعائق الأكثر أهمية (لوائح ونظم العمالة) بمقدار (٧٠٪) عن قيمة العائق الأقل أهمية (لوائح ونظم النقد الأجنبي). بينما كان الفارق ضئيلاً جداً بين لوائح ونظم السلامة ولوائح ونظم الضرائب وكذلك بين التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط والفساد الإداري.

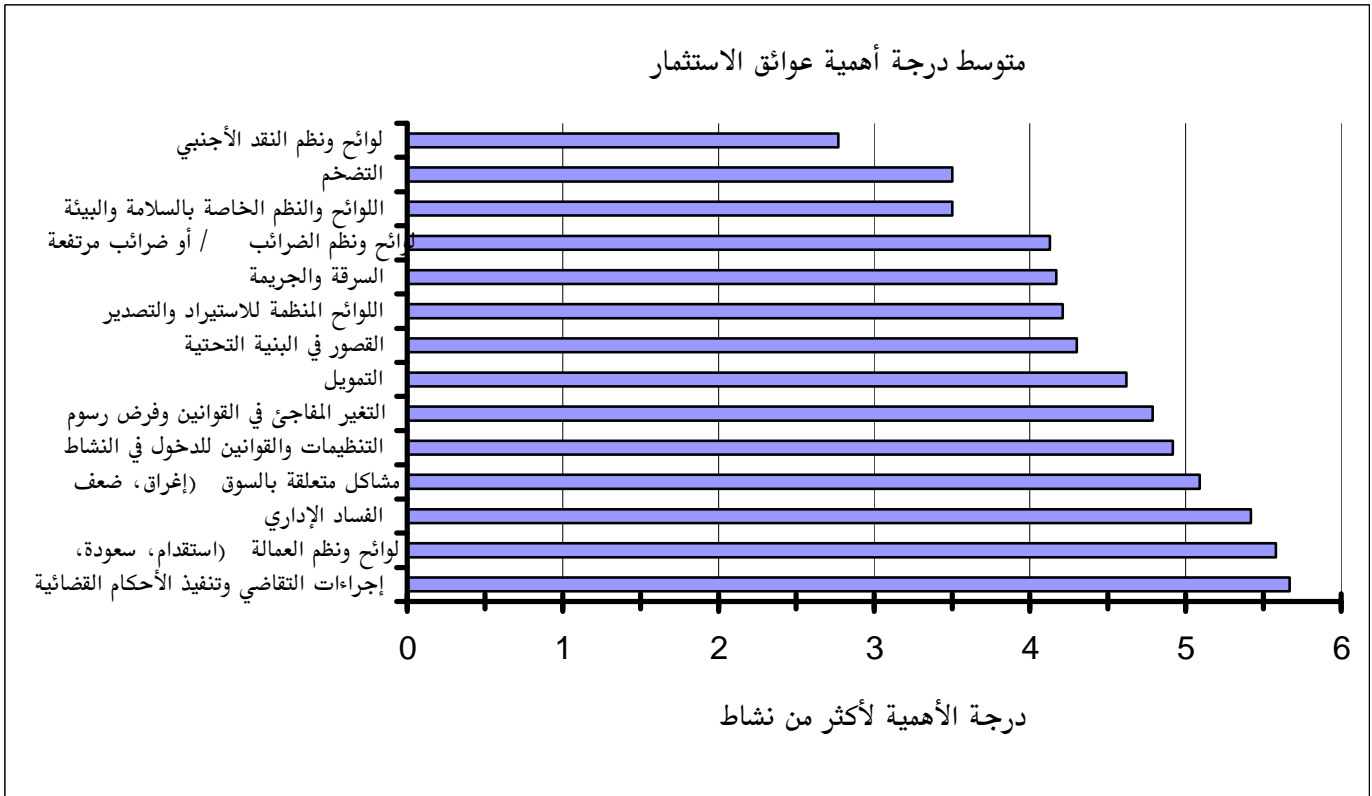
وتبين الأشكال (٣٧)، (٣٨)، (٣٩)، جدول (٤ - ١ بالملاحق) درجة أهمية عوائق الاستثمار وفقاً لنوع النشاط الذي تمارسه المنشأة، حيث احتلت لوائح ونظم العمالة المرتبة الأولى في الأهمية بين العوائق لكل من المشتغلين في القطاع الصناعي والخدمي والمرتبة الثانية بالنسبة لأصحاب الأعمال الذين يمارسون أكثر من نشاط. وقد تقدمت المشاكل المتعلقة بالسوق إلى المرتبة الثالثة في الأهمية بالنسبة للمشتغلين في الصناعة مقارنة بالمرتبة السادسة بالنسبة لإجمالي العينة، وهي نتيجة متوقعة لكون الصناعيين يتعرضون من وجهة نظرهم للإغراق ولا يلقون الدعم الحكومي الكافي لتصدير منتجاتهم. أما الفساد الإداري فقد تأخر إلى المرتبة السادسة في حالة الصناعيين مقارنة بالمرتبة الثالثة بالنسبة لإجمالي متوسط درجة أهمية عوائق الاستثمار لنتائج عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط الذي تمارسه المنشأة أو الشركة، وقد صنف نوع النشاط إلى أربعة أقسام: الأول النشاط الصناعي، والثاني النشاط الخدمي، و النشاط الرابع الزراعي، وأخير المنشآت التي تمارس أكثر من نشاط مما سبق ونظراً لقلّة عدد الاستثمارات التي تمثل النشاط الزراعي فنتائجها متضمنة مع إجمالي نتائج عينة الدراسة. والشكل التالي يوضح ترتيب ومتوسط درجة أهمية كل عائق من عوائق الاستثمار للمنشآت الصناعية.



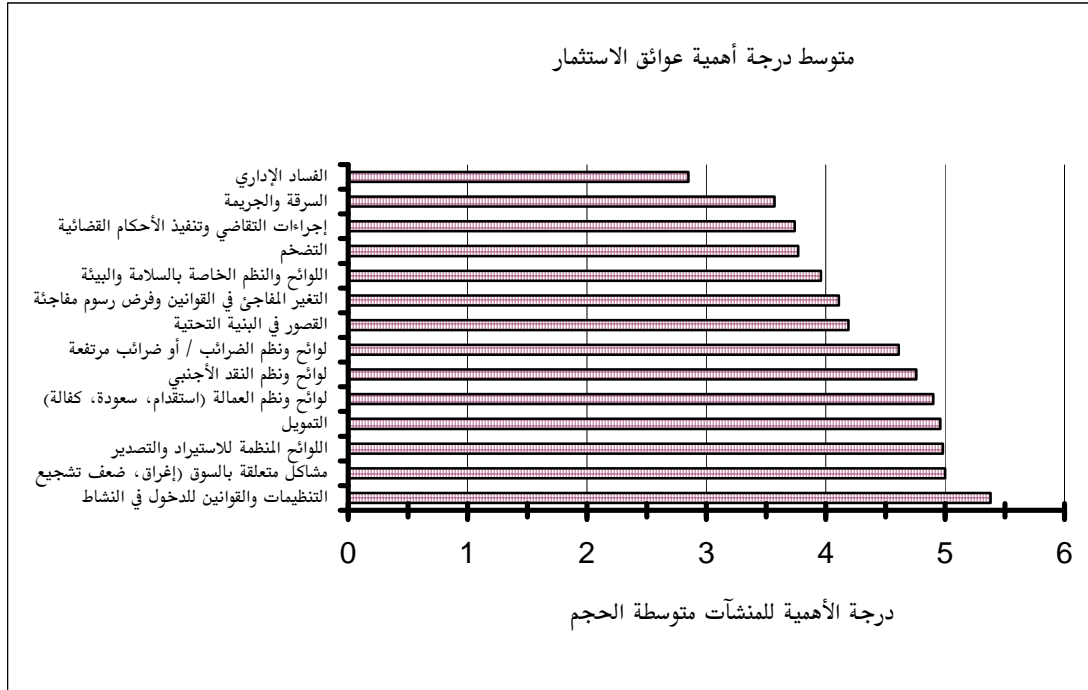
الشكل (٣٧)



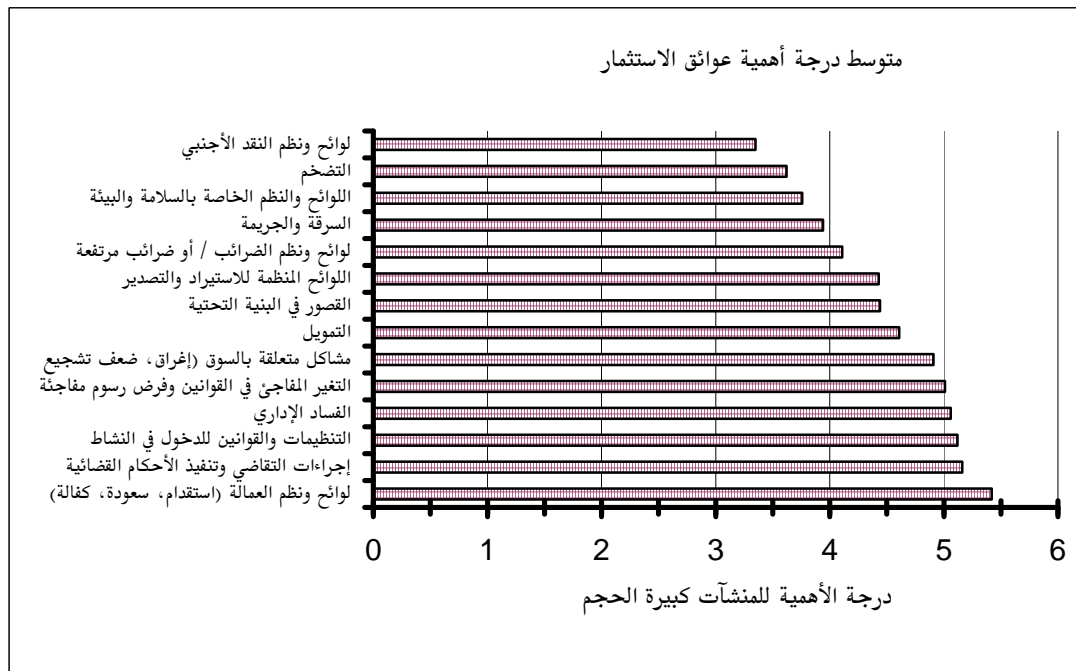
الشكل (٣٨) تمثل متوسط درجة أهمية لعائق الاستثمار هو المتوسط المرجح بنسب أصحاب الأعمال الذين يرون أهمية عائق الاستثمار برتبة الخيارات للأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) لدرجة أهمية هذه المشكلة.



الشكل (٣٩) متوسط درجة الأهمية لعائق الاستثمار هو المتوسط المرجح بنسب أصحاب الأعمال الذين يرون أهمية عائق الاستثمار للأرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦) لدرجة أهمية هذه المشكلة.



الشكل (٤١)



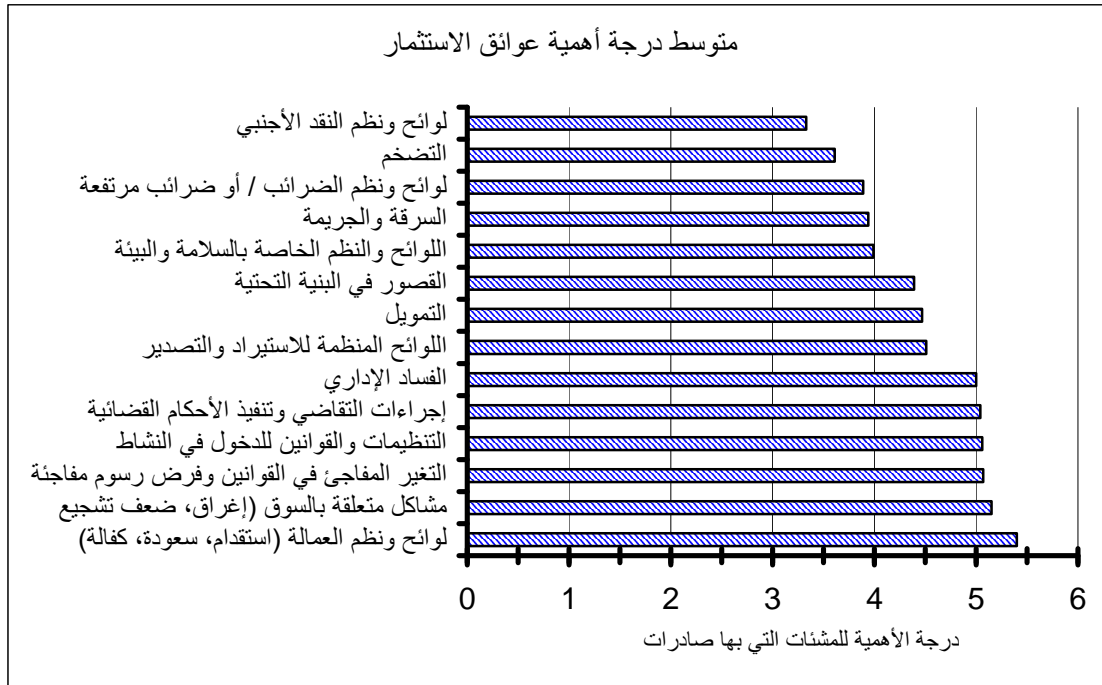
الشكل (٤٢)

التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط المرتبة الأولى في الأهمية كعائق لأصحاب المنشآت متوسطة الحجم يليها المشاكل المتعلقة بالسوق.

أما أصحاب المنشآت التي تصدر جزء من إنتاجها فقد أعربوا عن أهمية المشاكل المتعلقة بالسوق كدعاوي الإغراق المقامة ضدهم في الدول الأخرى وضعف تشجيع الصادرات ووضعها في المرتبة الثانية بعد لوائح ونظم العمالة كما هو موضح في (شكل ٤٣)، بينما لا توجد اختلافات مهمة بين المنشآت التي بها مشاركة أجنبية ومتوسط إجمالي العينة في ترتيبها لعوائق الاستثمار (شكل ٤٤).

وبالنسبة لمقترحات المستثمرين حول وجود عوائق أخرى للاستثمار غير المذكورة في الاستبيان فقد تركزت في انتقاد المركزية الإدارية وضرورة توسيع صلاحيات المناطق، عدم وجود محفزات للاستثمار في المناطق النائية، عدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة، بطء تحديث في الأنظمة واللوائح، مختلف أنواع الرسوم والتي تفوق الضرائب، وأخيراً مشكلة الدين العام والبطالة.

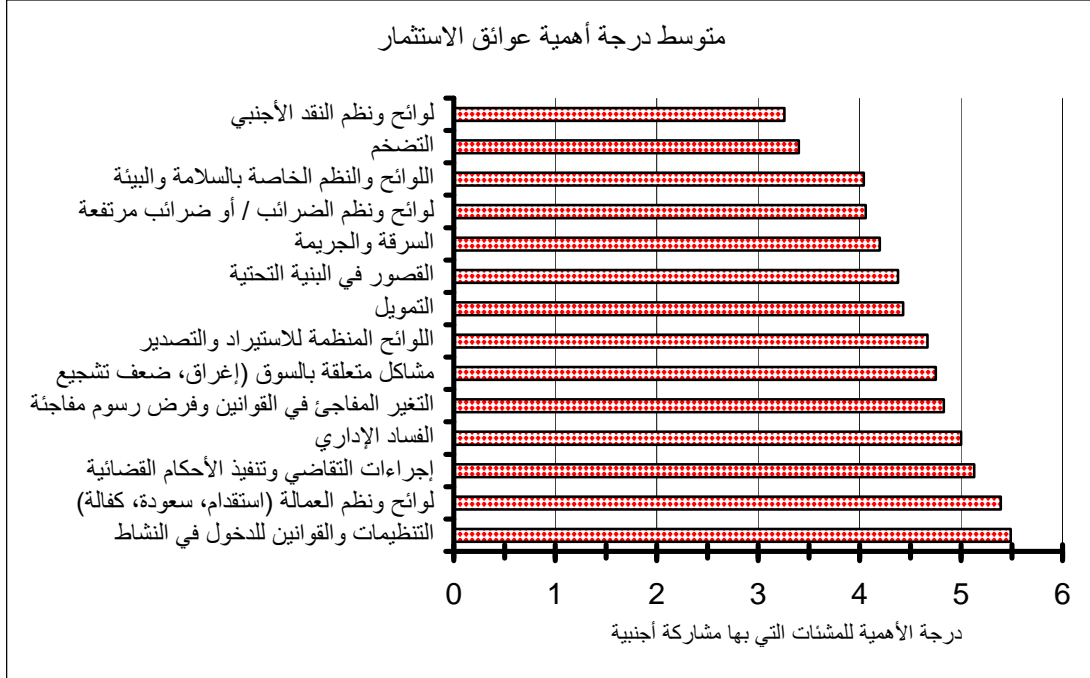
ويوضح (الشكل رقم ٤٥) الاختلافات بين عوائق الاستثمار في المملكة وبقية دول العالم، حيث يتبين أن هناك ستة من أربعة عشر عائقاً قد صنفت في المملكة على أنها تحظى بدرجة أهمية عالية كعائق استثماري مقارنة بمتوسط الدول النامية أو المتقدمة أو العالم ككل وهي: لوائح ونظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة)، التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط، المشاكل المتعلقة بالسوق (إغراق، ضعف تشجيع تصدير، ...)، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة، وأخيراً اللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير. وتجدر الإشارة إلى أن لوائح ونظم العمالة التي احتلت المرتبة الأولى في الأهمية كعائق للاستثمار في نظر المستثمرين السعوديين، جاءت في مراكز متأخرة كعائق في معظم دول العالم الأخرى. كما أن التنظيمات والقوانين للدخول في (ج) متوسطة درجة الأهمية لعوائق الاستثمار للمنشآت التي بها صادرات:



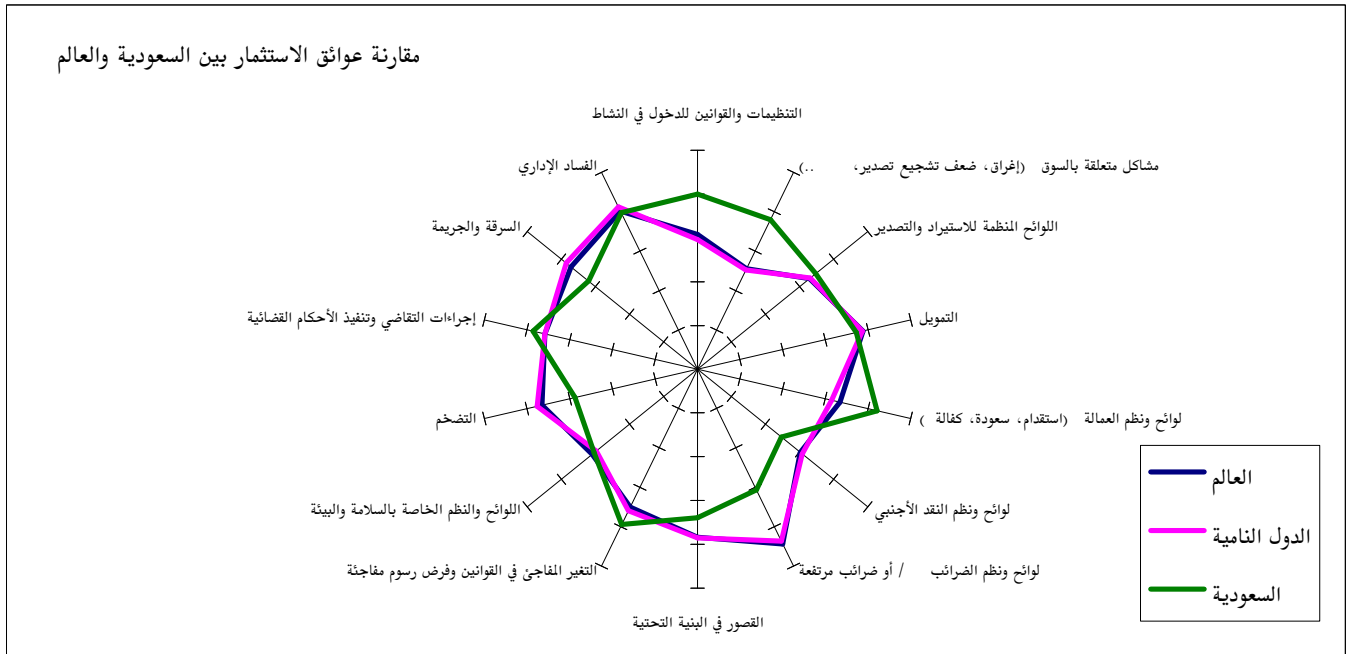
الشكل (٤٣)



(د) متوسطة درجة الأهمية لعوائق الاستثمار للمنشآت بها مشاركة أجنبية:



الشكل (٤٤)



الشكل (٤٥)

الشكل أعلاه يوضح أهم الفروق بين المملكة وكل من متوسط العالم والدول النامية، حيث تم تعديل متوسطات عوائق الاستثمار لنتائج عينة الدراسة ونتائج دراسة البنك الدولي كي تظهر فقط الاختلافات بين عوائق الاستثمار المختلفة، وذلك يجعل متوسط المتوسطات هو منتصف مقياس درجة الأهمية للعائق ليكون ٣,٥ درجة.

النشاط والتي صنفها المستثمرون السعوديون في المركز الثاني كعائق خطير ومهم، لم ينظر لها كعائق من قبل معظم المستثمرين المشاركين في استبيان البنك الدولي في أي دولة في العالم.

وفي المقابل فإن هناك ستة عوائق حظيت بدرجة أهمية قليلة كعائق استثماري في المملكة مقارنة بمتوسط العالم والعالم النامي هي: لوائح ونظم الضرائب أو الضرائب المرتفعة، التضخم، القصور في البنية التحتية، السرقة والجريمة، لوائح ونظم النقد الأجنبي، وأخيراً التمويل. أما بالنسبة للوائح والنظم الخاصة بالسلامة والبيئة والفساد الإداري فقد تساوت إلى حد ما في أهميتها كعوائق في نظر المستثمرين السعوديين والمستثمرين في الدول النامية والعالم ككل.

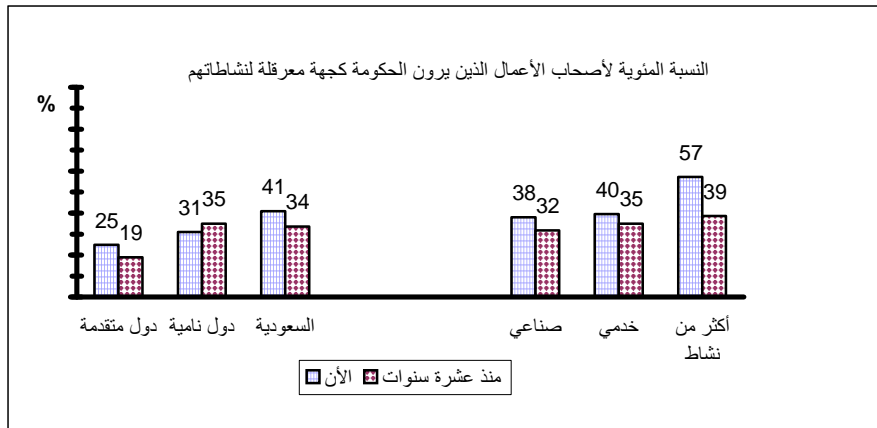
٢-٣-٤ - السؤال الثاني: العلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص:

يحاول هذا السؤال معرفة انطباع المستثمرين الآن ومنذ عشر سنوات حول البيروقراطية الحكومية، وعمّا إذا كان الجهاز الحكومي في نظرهم جهة معاونة أو محايدة أو معرقلّة (خصم) للقطاع الخاص.

ويوضح الشكل رقم (٤٦)، جدول (٤ - ٢) بالملحق أن نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الجهاز الحكومي مساند ومعاون لنشاطهم الاستثماري قد بلغت (٦٠٪) تقريباً وهي أقل من مثيلتها في الدول النامية والمتقدمة والتي بلغت (٧٠٪)، (٧٥٪) على الترتيب. ويلاحظ أن الانطباع الإيجابي لأصحاب الأعمال عن الجهاز الحكومي قبل عشر سنوات قد تراجع قليلاً في الفترة الحاضرة، حيث أعرب (٤١٪) من المستثمرين عن اعتقادهم بأن الجهاز الحكومي جهة معرقلّة لنشاطهم الاستثماري مقارنة بـ (٣٤٪) قبل عشر سنوات. وعلى النقيض من ذلك، زادت درجة الرضا لدى المستثمرين في متوسط

السؤال الثاني: لطفاً قيم انطباعك العام عن العلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص يعتبر الجهاز الحكومي في نظري:

الدرجة	الآن	منذ ١٠ سنوات
١	1	1
٢	2	2
٣	3	3
٤	4	4
٥	5	5
٦	6	6



الشكل (٤٦)

الخياران رقم (٥)، (٦) يمثلان انطباع أصحاب الأعمال عن العلاقة بينهم وبين الأجهزة الحكومية كجهة معرقلّة والنسب المئوية بالشكل تمثل أهميتهم النسبية بعينة الدراسة.

الدول النامية عن حكوماتهم حيث قلت نسبة المتذمرين من (٣٥٪) قبل عشر سنوات إلى (٣١٪) في الفترة الحالية. وأظهر المشتغلون في النشاط الصناعي والخدمي انطباعات عن دور الجهاز الحكومي لا تختلف كثيراً عن متوسط إجمالي العينة، بينما زادت نسبة المتذمرين من المشتغلين في أكثر من نشاط إلى (٥٧٪) مقارنة بـ (٤١٪) لمتوسط إجمالي العينة.

٢ - ٣ - ٥ البيروقراطية والروتين:

يتناول هذا الجزء من الاستبيان الدور الذي يلعبه الروتين الحكومي في إعاقة الاستثمار كنتيجة لطبيعة النظم واللوائح الحكومية أو بسبب طريقة تعامل الموظفين الحكوميين مع أصحاب الأعمال. وقد قسم هذا الجزء إلى عدة أسئلة تتعلق بتجاوز النظام وأساليب التجاوز، إمكانية محاسبة الموظفين الحكوميين المقصرين، قياس التغير الذي حدث في أجواء التعامل مع الموظفين الحكوميين، تقدير وقت الإدارة العليا الذي تمضيه في متابعة الدوائر الحكومية لإنجاز أعمالها، إضافة لمحاولة معرفة ما إذا كانت المشاكل المتعلقة بتطبيق اللوائح والنظم الحكومية سبباً في إحجام رجال الأعمال عن استثمارات مخططة.

٢ - ٣ - ٥ - ١ السؤال الأول والثاني: الفساد الإداري Corruption

طلب السؤال الأول من المستثمرين إجابة مباشرة عما إذا كانوا يلجأون لأساليب غير قانونية لتيسير أعمالهم، وفي حالة إجابتهم بنعم فإن السؤال الثاني يطالبهم بتحديد الأسلوب الذي يتبعونه لتجاوز النظام.

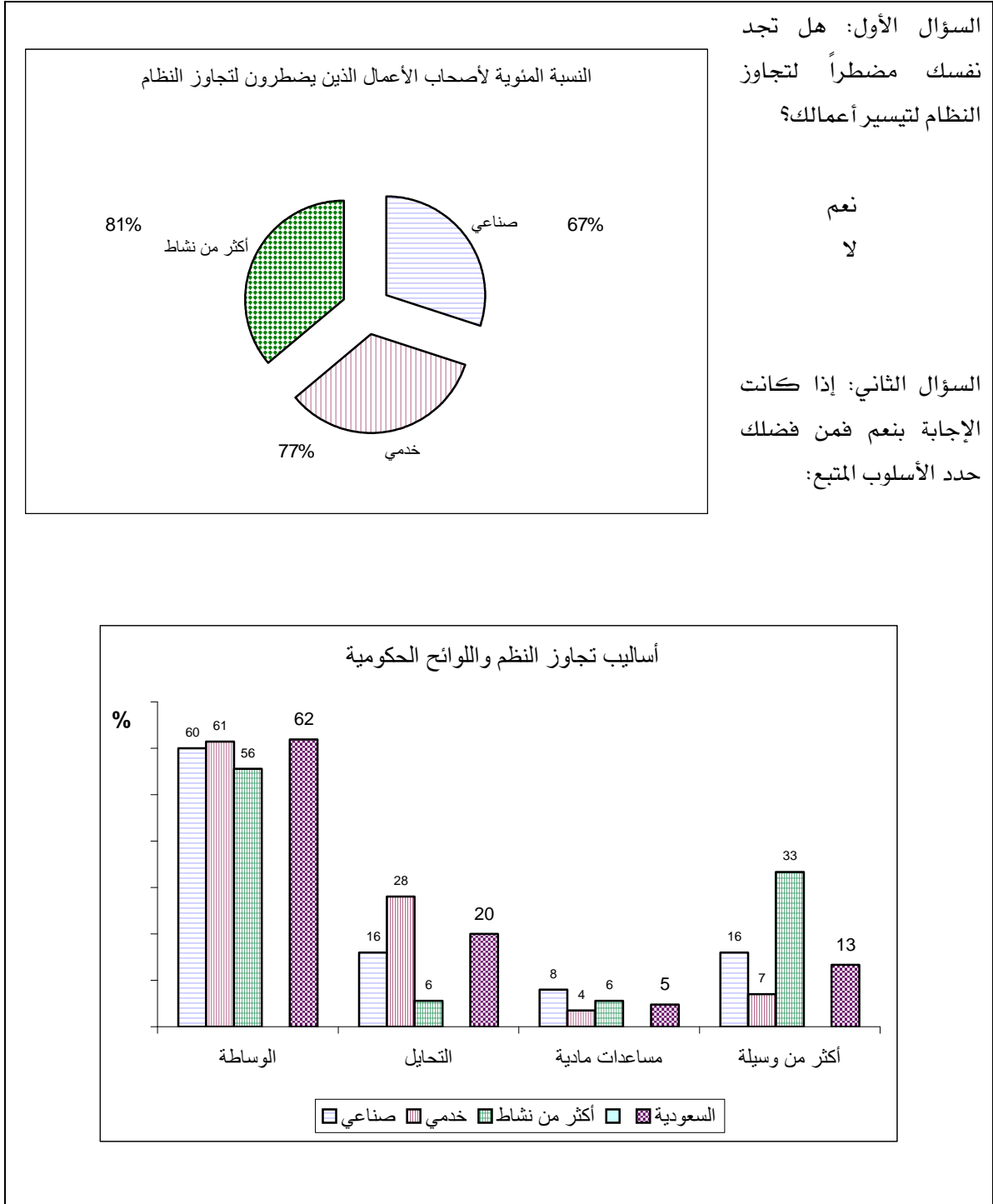
ويتبين من الشكل رقم (٤٧)، (جدول ٥ - ١) بالملحق أن (٧٥٪) من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يضطرون لتجاوز النظام واستخدام طرق غير قانونية لتيسير أعمالهم. وأظهرت النتائج أن (٨١٪) من المشتغلين في أكثر من نشاط يضطرون لتجاوز الأنظمة، بينما اضطر لتجاوز الأنظمة (٦٧٪)، (٧٧٪) من المشتغلين في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي على التوالي. وجاءت الوسيلة في مقدمة أساليب تجاوز الأنظمة، حيث استخدمها (٦٢٪) من المستثمرين يليها كل من التحايل، المساعدات المادية، وأكثر من وسيلة بنسب (٢٠٪)، (١٥٪)، (١٣٪) على التوالي. وقد كان المشتغلون في القطاع الخدمي هم الأكثر استخداماً للوسيلة والتحايل بين كل القطاعات، بينما كان الصناعيون هم الأكثر استخداماً للمساعدات المادية لكسر النظام.

٢ - ٣ - ٥ - ٢ السؤال الثالث: حدود السلطات الشخصية للبيروقراطيين

Limits on Discretionary Power of Bureaucrats

هذا السؤال يكشف مدى المراقبة والمحاسبة في الأجهزة البيروقراطية، حيث أنه في حالة قدرة المراجع على الشكوى على موظف حكومي أساء استخدام سلطاته لرئيسه أو لموظف حكومي آخر والحصول على المعاملة القانونية، فهذا يعني أنه لا يوجد تعاون بين الموظفين أو بعبارة أخرى لا يوجد فساد إداري.

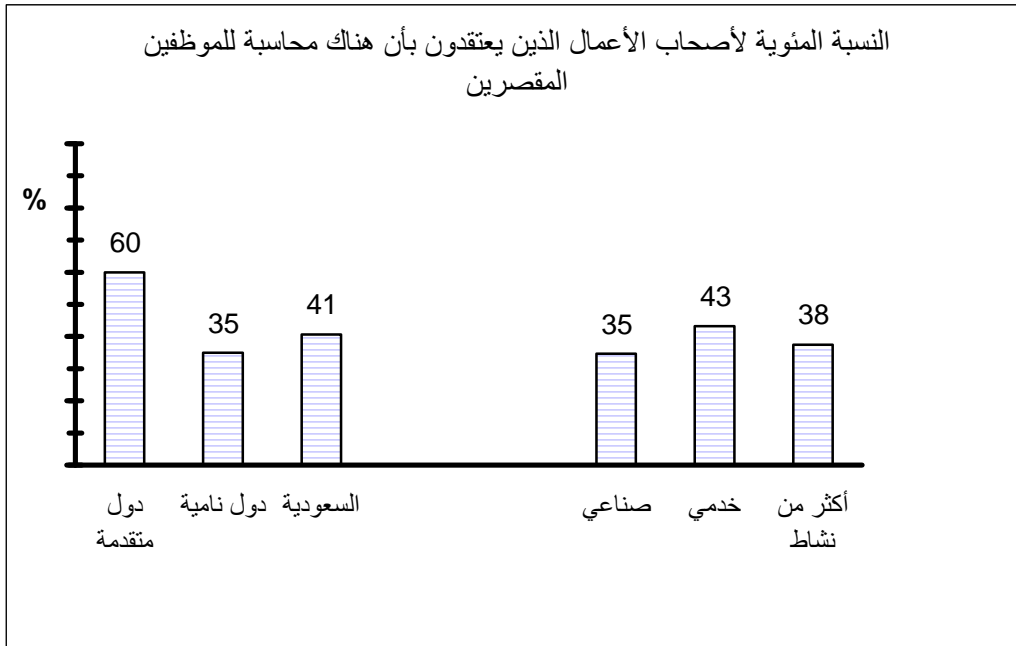
ويظهر الشكل رقم (٤٨)، (جدول ٥ - ٢) بالملحق بأن هناك أقل من نصف إجمالي المستثمرين بالعينة (٤١٪) يؤمنون بوجود مراقبة ومحاسبة في النظام الإداري مما يمكن من محاسبة الموظفين المقصرين. وتصل نسبة الاعتقاد بوجود المحاسبة للمقصرين أعلاها في القطاع الخدمي (٤٣٪) بينما وصلت إلى (٣٨٪)، (٣٥٪) في كل من أكثر من نشاط والنشاط الصناعي على التوالي.



الشكل (٤٧)

السؤال الثالث: لو قام موظف حكومي بالعمل خلافاً للوائح فيمكنني الذهاب إلى آخر أو إلى رئيسة في العمل وأحصل على المعاملة القانونية.
هذا صحيح:

- ١ - دائماً
- ٢ - في الغالب
- ٣ - عادة
- ٤ - أحياناً
- ٥ - نادراً
- ٦ - لا



الشكل (٤٨)

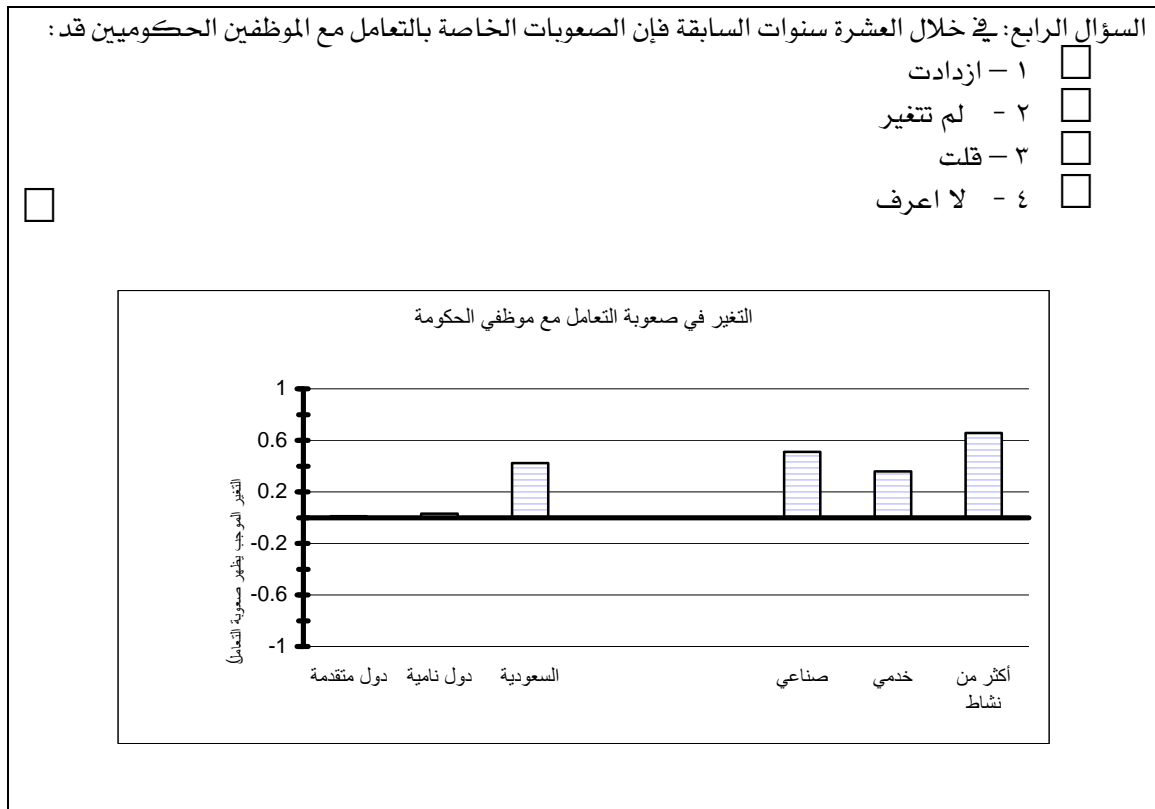
تمثل خيارات أصحاب الأعمال للأرقام (١، ٢، ٣) إصرارهم على الحصول على المعاملة القانونية، وبذلك تمثل النسب المئوية بالشكل درجة إصرارهم على تطبيق اللوائح والنظم.

وبمقارنة المملكة العربية السعودية مع بقية دول العالم نجد أن انطباع المستثمرين في الدول النامية عن حدود السلطات الشخصية للبيروقراطيين لا يختلف كثيراً عن نظيره في المملكة (٣٥٪)، بينما أظهر المستثمرون في الدول المتقدمة ثقة عالية في كفاءة جهازهم البيروقراطي ووجود آليات للمراقبة والمحاسبة قاربت (٦٠٪) وكانت الأعلى في العالم.

٢-٣-٥ السؤال الرابع: التغيير في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة: Change in Discretionary Power Over Time

هذا السؤال عبارة عن تلخيص للأسئلة الثلاثة السابقة ويتعامل مع التغيير في كفاءة الجهاز البيروقراطي بشكل عام والتي تنعكس إيجاباً في تحسين العلاقة العملية بين الموظفين والمراجعين إذا ما تحسنت آليات المراقبة والمحاسبة في هذا الجهاز بحيث توضع حدود للسلطات البيروقراطية.

وتوضح النتائج كما في الشكل رقم (٤٩)، جدول (٥-٣) بالملحق بأن المستثمرين السعوديين لا يرون بوادر إيجابية في تطور العلاقة، وأنها أسوأ مما كانت عليه قبل عشرة سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يعني عدم رضاهم عن الجهاز البيروقراطي والتي أوضح غالبيتهم استيائهم من مستوى كفاءته والفساد الإداري المستشري فيه كما بينت نتائج الأسئلة الثلاثة الأولى مما يعكس تشاؤمهم من حدوث تغيير للأفضل. وقد ازدادت صعوبة تعامل المستثمرين السعوديين مع موظفي الحكومة خلال العشر سنوات الماضية بدرجة أكبر عن دول العالم النامي والمتقدم على السواء. وأوضح المشتغلون في أكثر من نشاط زيادة في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة خلال العشر سنوات الماضية عن بقية المستثمرين في النشاط الصناعي والخدمي.



الشكل (٤٩)

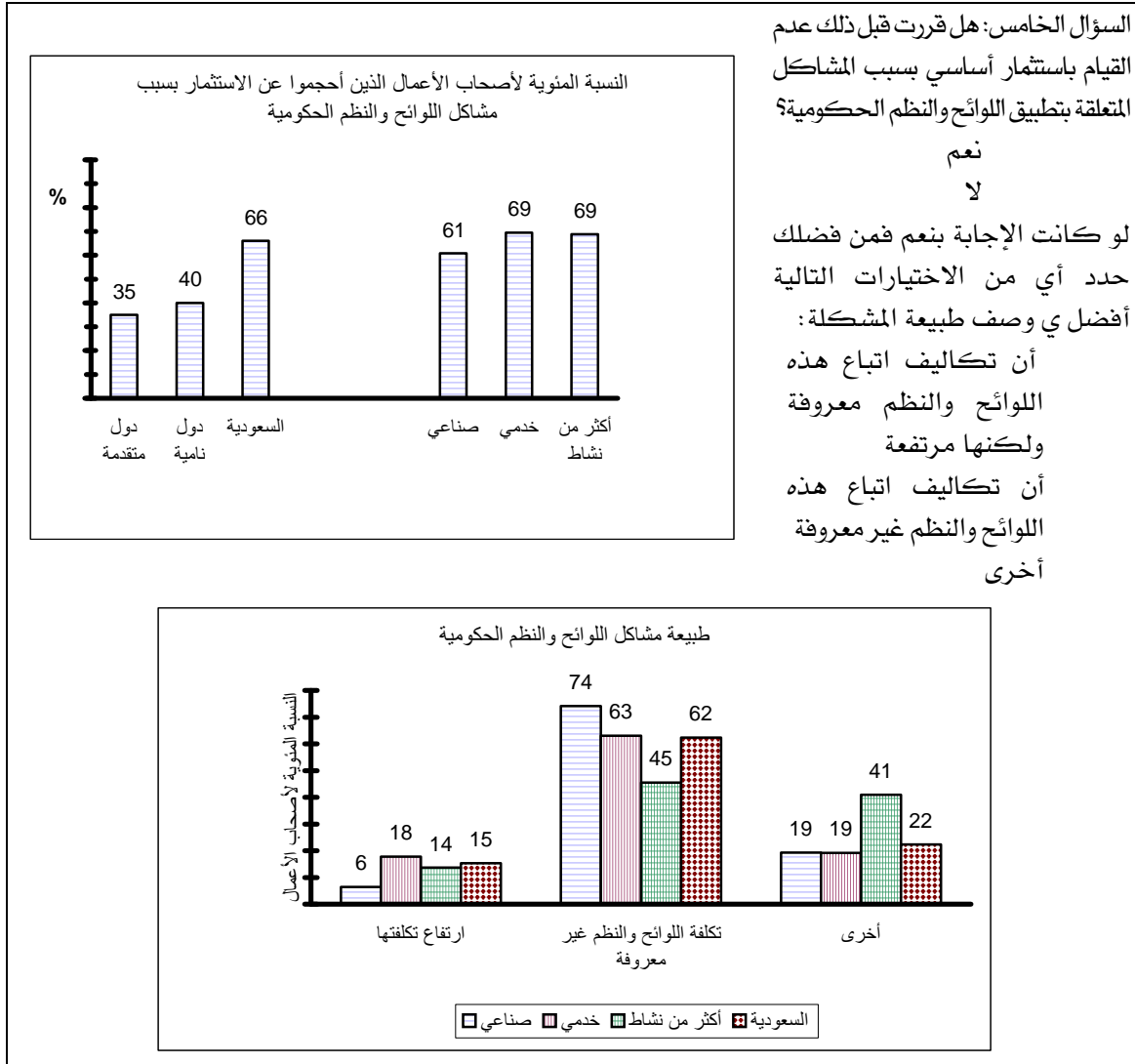
حسب المقياس الخاص بالتغيير في صعوبة التعامل مع الموظفين الحكوميين بإعطاء الخيار رقم (٣) الوزن الواحد الصحيح، لم تتغير الوزن اثنين، بينما الخيار رقم (١) زيادة صعوبة التعامل معهم الوزن ثلاثة، ومن ثم قيس مقدار التغيير بإيجاد المتوسط المرجح وطرح العدد اثنين من المتوسط.

٢-٣-٥-٤ السؤال الخامس: الصعوبات المتعلقة بتطبيق التشريعات الحكومية

Difficulties in Complying with Government Regulations

صاغ هذا السؤال لمعالجة المشاكل في العلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بطريقة مختلفة تركز على ما يتمخض عن هذه المشاكل من نتائج، حيث يتم سؤال المستثمرين فيما إذا كانوا قد أحجموا عن القيام باستثمارات أساسية ومهمة بسبب مشاكل تتعلق بصعوبة تطبيق اللوائح والنظم الحكومية. وفي حال كانت إجابة المستثمرين بنعم فيتم سؤالهم عن طبيعة وأسباب الصعوبات التي يواجهونها في تنفيذ وتطبيق اللوائح والنظم الحكومية من حيث كونها راجعة إلى ارتفاع تكلفة تطبيقها أو لأن هذه التكلفة غير معروفة أو لأسباب أخرى. ويتبين من شكل (٥٠)، جدول (٥-٤) بالملحق، جدول (٥-٥) بالملحق أن ثلثي المستثمرين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية وبغض النظر عن نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه. بينما لم تتعدى نسبة المستثمرين الذين أحجموا عن الاستثمار بسبب اللوائح والنظم الحكومية في الدول النامية والمتقدمة (٤٠٪)، (٣٥٪) على التوالي.

وقد أرجع (٦٢٪) من المستثمرين في المملكة أسباب أحجامهم عن استثمارات مخططة إلى أن تكلفة اللوائح والنظم غير معروفة على وجه التأكيد، ولم يشكل ارتفاع التكاليف طالما أنه معروف هاجساً إلا لـ (١٥٪) من المستثمرين، بينما أرجع (٢٢٪) من المستثمرين ذلك لأسباب أخرى. وقد فاق الصناعيون غيرهم من المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في تذرهم من كون تكاليف اللوائح والنظم غير معروفة.



الشكل (٥٠)

٢-٥-٥ السؤال السادس: وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية:

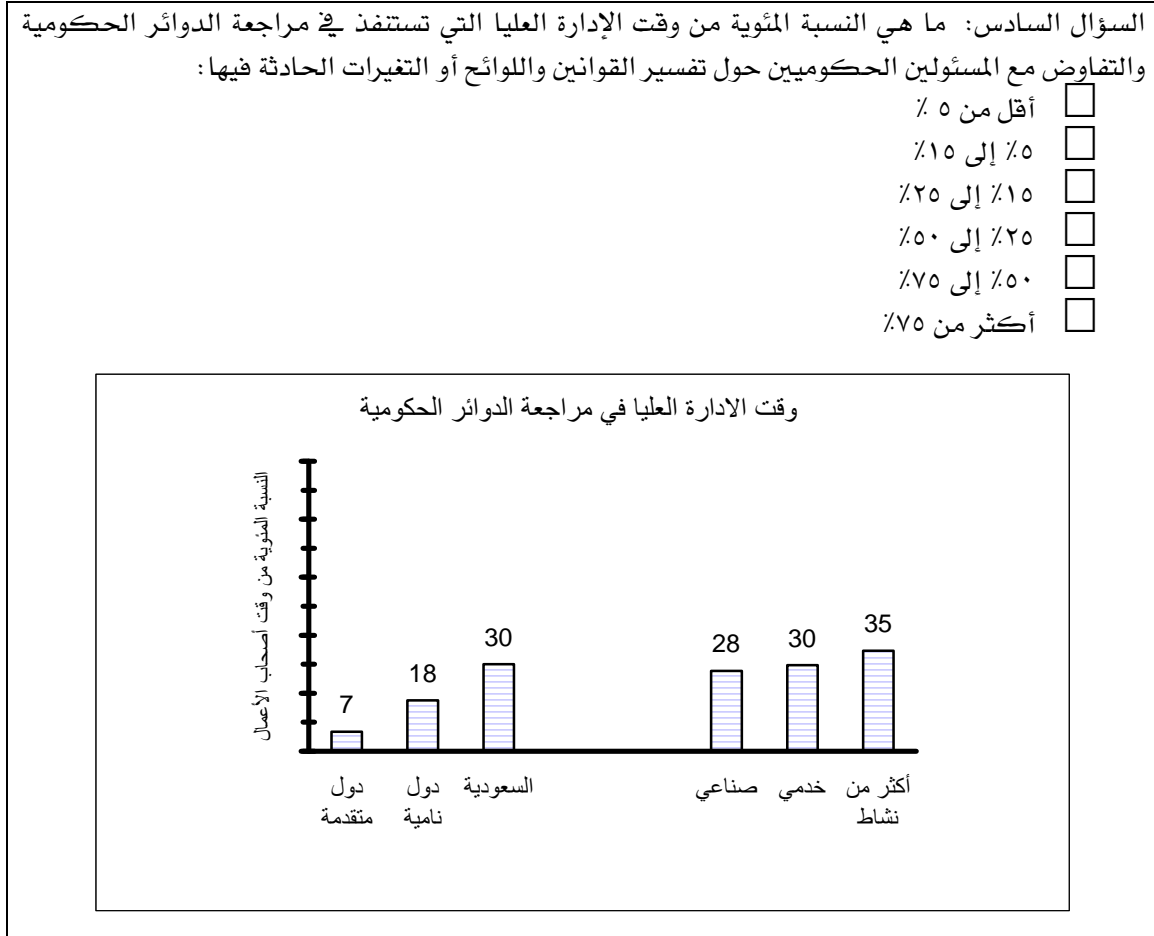
Senior Management Time Spent on Negotiations with Officials

هذا السؤال وضع من أجل تقييم حجم الوقت الذي تُجبر الإدارة العليا على تضييعه في مراجعة الدوائر الحكومية ويكون على حساب الإنتاج. وقد دلت إجابات المستثمرين كما هو موضح في شكل (٥١)، جدول (٥ - ٤) بالملحق على أن (٣٠٪) من وقت الإدارة العليا يصرف في مراجعة البيروقراطيين. وتبين أن المشتغلين بأكثر من نشاط يمضون (٢٥٪) من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية مقارنة بـ (٣٠٪)، (٢٨٪) لكل من المشتغلين بالقطاع الخدمي والصناعي على الترتيب. يتضح بأن الوقت الذي يصرفه المستثمرون في المملكة في مراجعة الدوائر الحكومية يزيد بمقدار (٦٥٪) عن نظيره في الدول النامية. وبينما أمضى (٢٥٪) من إجمالي المستثمرين السعوديين (١٥ - ٢٥٪) من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية، لم تتعدى هذه النسبة (٢٪) من المستثمرين في الدول المتقدمة.

٢-٣-٦ كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الرئيسية

Efficiency of Government in Providing Major Services

يشتمل هذا الجزء على ثلاثة أسئلة تركز على تقييم أصحاب الأعمال مدى فعالية وكفاءة الحكومة في تقديم الخدمات الرئيسية ذات العلاقة بالاستثمار مثل خدمة الجمارك، أحوال الطرق، خدمة البريد، الرعاية الصحية الحكومية، إضافة لمدى توفر المعلومات.



الشكل (٥١)

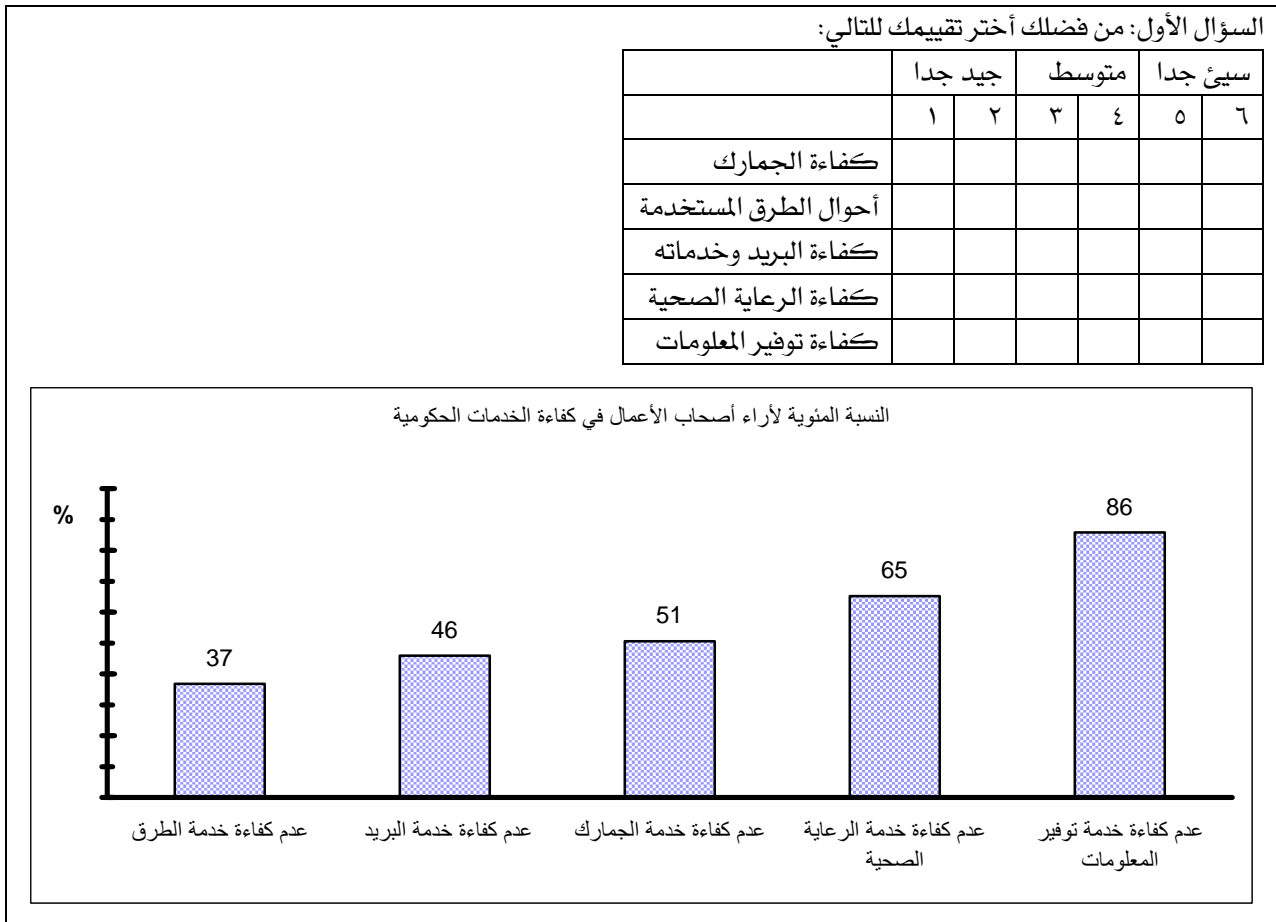
متوسط النسبة المئوية من وقت الإدارة العليا حُساب بإيجاد المتوسط المرجح لها، وذلك بالترجيح بالأهمية النسبية لفترة الوقت وإعطاء الفئة الأولى القيمة ٢,٥٪ والفئة الأخيرة ٨٧,٥٪.

٢-٣-٦-١ السؤال الأول: كفاءة الخدمات الحكومية:

يهدف هذا السؤال إلى معرفة الانطباع العام للمستثمرين وتقييمهم الضمني لكفاءة الجمارك والطرق والبريد والرعاية الصحية وخدمة توفير المعلومات.

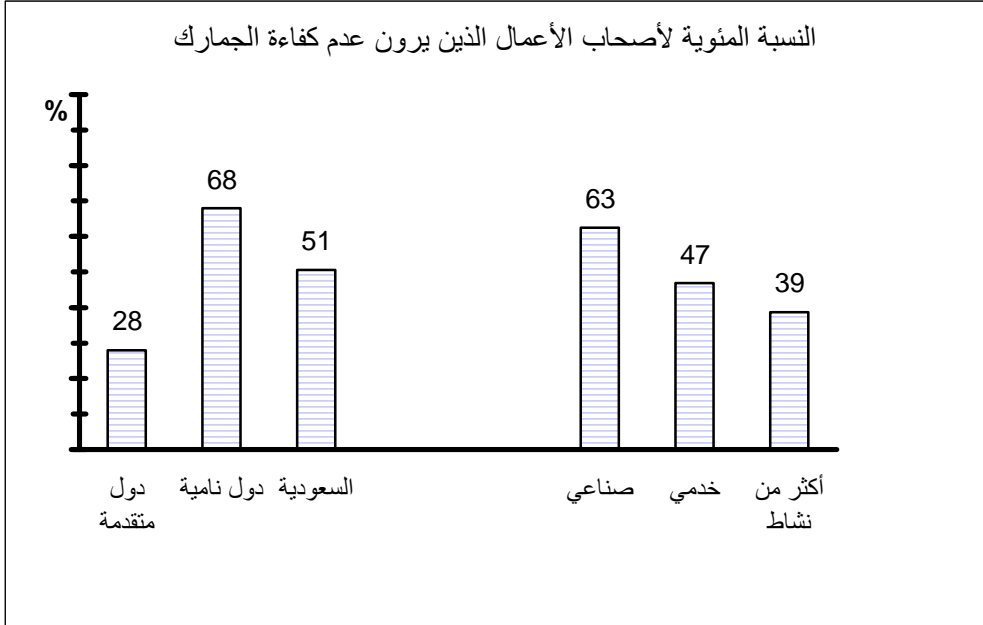
وتوضح الصورة العامة كما في شكل رقم (٥٢)، جدول (٦-١) بالملحق أن الحكومة لم ترضي حتى (٥٠٪) من المستثمرين في كل من خدمة توفير المعلومات، خدمة الرعاية الصحية، خدمة الجمارك، بينما حازت خدمات الطرق وخدمة البريد على رضا أكثر من (٥٠٪) من المستثمرين.

وتوضح النتائج أن خدمة توفير المعلومات كانت الأسوأ في نظر المستثمرين، بينما حازت خدمة الطرق على أكبر درجة رضا. ويوضح (شكل ٥٣) أن (٥١٪) من المستثمرين أعربوا عن عدم رضاهم عن خدمة الجمارك. وقد أظهر الصناعيون استيائهم من الجمارك بدرجة أكبر من بقية المستثمرين، حيث أفاد (٦٣٪) منهم عن عدم رضاه عن كفاءة الخدمات الجمركية مقابل (٤٧٪)، (٣٩٪) لكل من المشتغلين بالقطاع الخدمي والمشتغلين في أكثر من نشاط على التوالي. وقد يعود عدم رضا الصناعيين عن الجمارك لكونهم يستوردون الكثير من احتياجاتهم من المواد الخام والتقنيات من الخارج والتي يخضع الكثير منها لإعانة استرجاع الرسم الجمركي، مما يجعلهم في خلاف دائم مع موظفي الجمارك حول أحقيتهم في الحصول على هذه الإعانة، إضافة لتأخير الفسخ الجمركي لهذه المواد. وقد فاق المستثمرون في الدول النامية نظرائهم السعوديون في تدمرهم من خدمات الجمارك، بينما أعرب (٧٠٪) من المستثمرين في الدول المتقدمة عن رضاهم عن كفاءة الخدمات الجمركية.

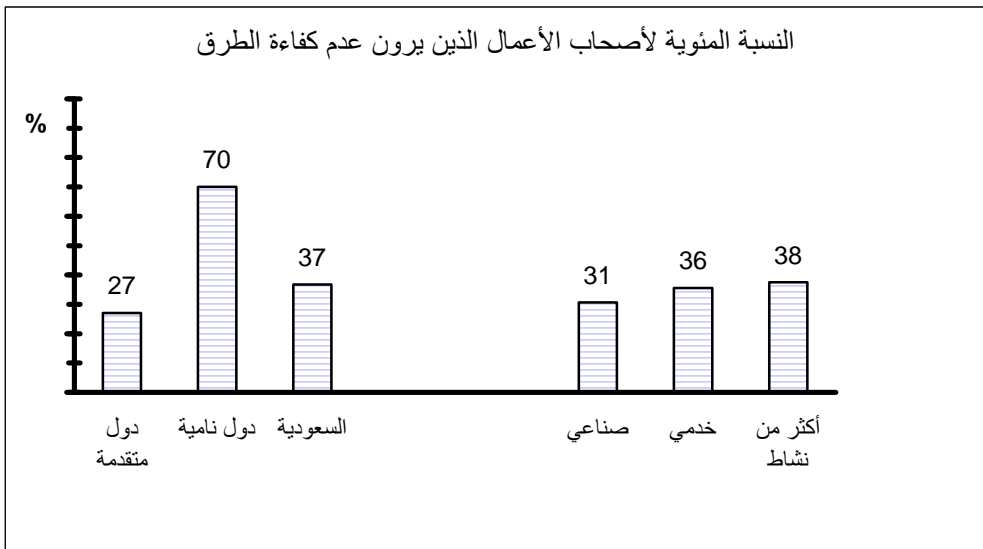


الشكل (٥٢)

اعتبرت الخيارات (الأرقام ٤، ٥، ٦) ممثلة لعدم كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات، والنسب المئوية بالأشكال توضح نسب أصحاب الأعمال الذين يقيمون هذه الخدمات بأنها غير كفئة.



الشكل (٥٣)

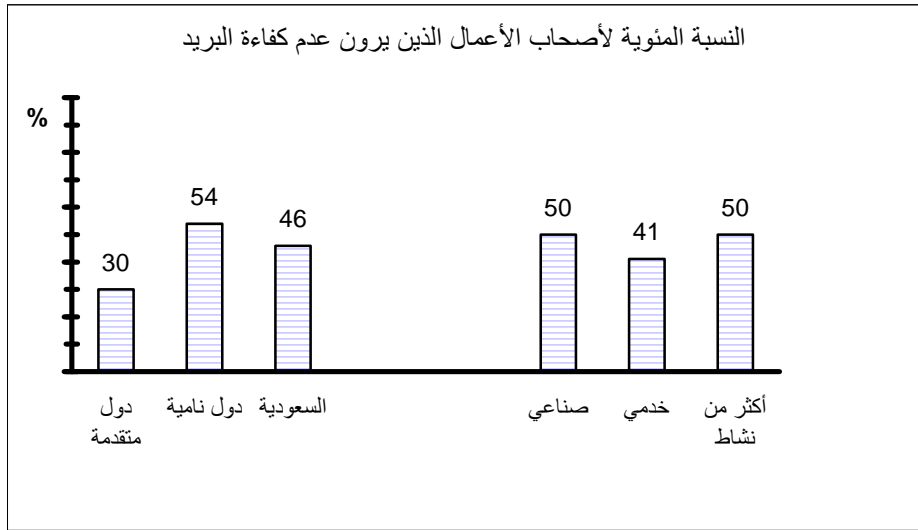


الشكل (٥٤)

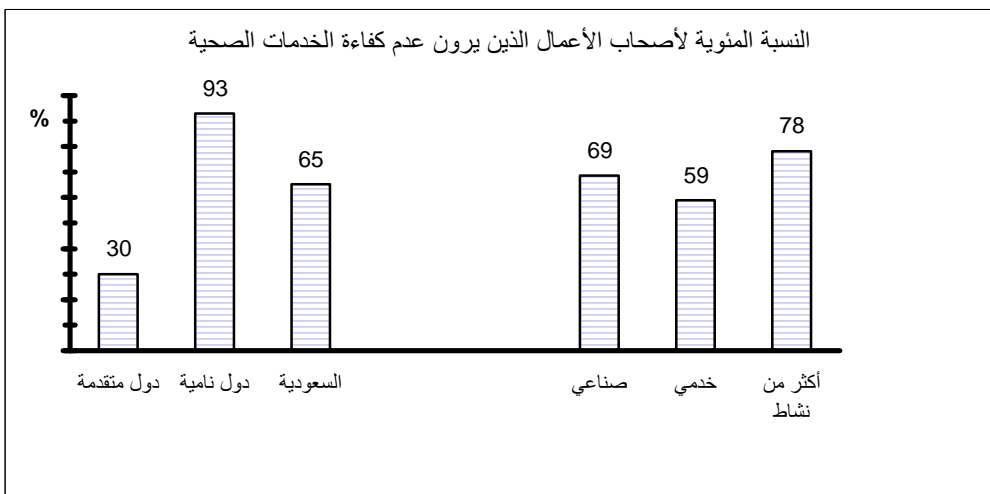
وبمعاينة (الشكل ٥٤) يتبين أن (٦٣٪) من المستثمرين راضون عن كفاءة خدمات الطرق، وهذه النسبة مقاربة للوضع في الدول المتقدمة (٧٠٪) وتبلغ ضعف مثلها في الدول النامية. كما أعرب (٣٨٪) من المشتغلين في أكثر من نشاط عن عدم رضاهم عن خدمات الطرق مقابل (٣٦٪)، (٣١٪) لكل من المشتغلين في النشاط الخدمي والصناعي على الترتيب.

وقد أعرب (٤٦٪) من المستثمرين عن عدم رضاهم عن الخدمات البريدية (شكل ٥٥) مقابل (٥٤٪) في حالة الدول النامية و (٣٠٪) في حالة الدول المتقدمة. وقد أبدى (٥٠٪) من الصناعيين والمشتغلين في أكثر من نشاط استيائهم من كفاءة الخدمات البريدية، بينما أفاد (٦٠٪) من المشتغلين في النشاط الخدمي عن رضاهم عن هذه الخدمة.

ويوضح (الشكل ٥٦) أن مستوى الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية متدني من وجهة نظر أصحاب الأعمال الذين أفاد (٦٥٪) منهم عن عدم رضاهم عن كفاءة الخدمات الصحية. وقد وصل التذمر أعلاه لدى المشتغلين في أكثر من نشاط والذين أبدى (٧٨٪) منهم عدم رضاه عن مستوى الخدمات الصحية تلاهم الصناعيون ثم المشتغلون في أكثر من نشاط بنسبة (٦٩٪)، (٥٩٪) على التوالي. ورغم أن تدهور الخدمات الصحية في المملكة من وجهة نظر أصحاب الأعمال، إلا أنها تظل أفضل مقارنة بمتوسط الدول النامية والتي أبدى (٩٣٪) من المستثمرين عدم رضاهم عنها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المستثمرين في شتى أنحاء العالم فيما عدا الدول المتقدمة قد أعربوا عن استيائهم من مستوى الخدمات الصحية في بلدانهم.

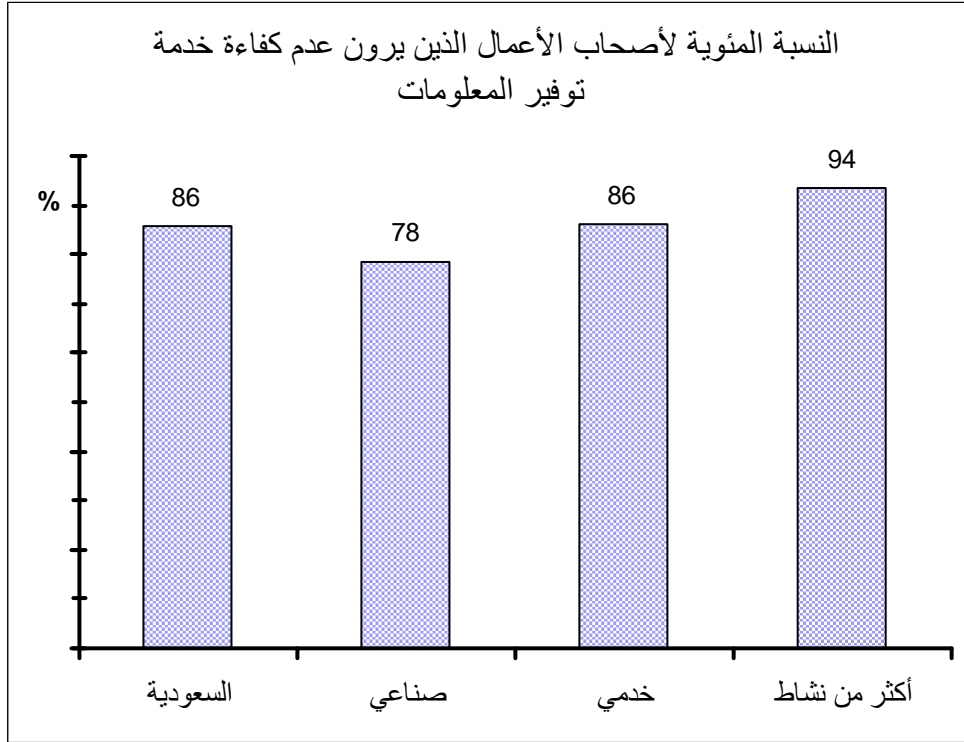


الشكل (٥٥)



الشكل (٥٦)

ولم تحز خدمة توفير المعلومات إلا على رضا (١٤%) من المستثمرين السعوديين لتصبح بذلك الأسوأ بين كل الخدمات (شكل ٣٦). وتفاوتت درجة التذمر بين المستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث بلغت النسبة المئوية لأصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة خدمة توفير المعلومات (٩٤%)، (٨٦%)، (٧٨%) في أكثر من نشاط، الخدمات، الصناعة على الترتيب (شكل ٥٧).

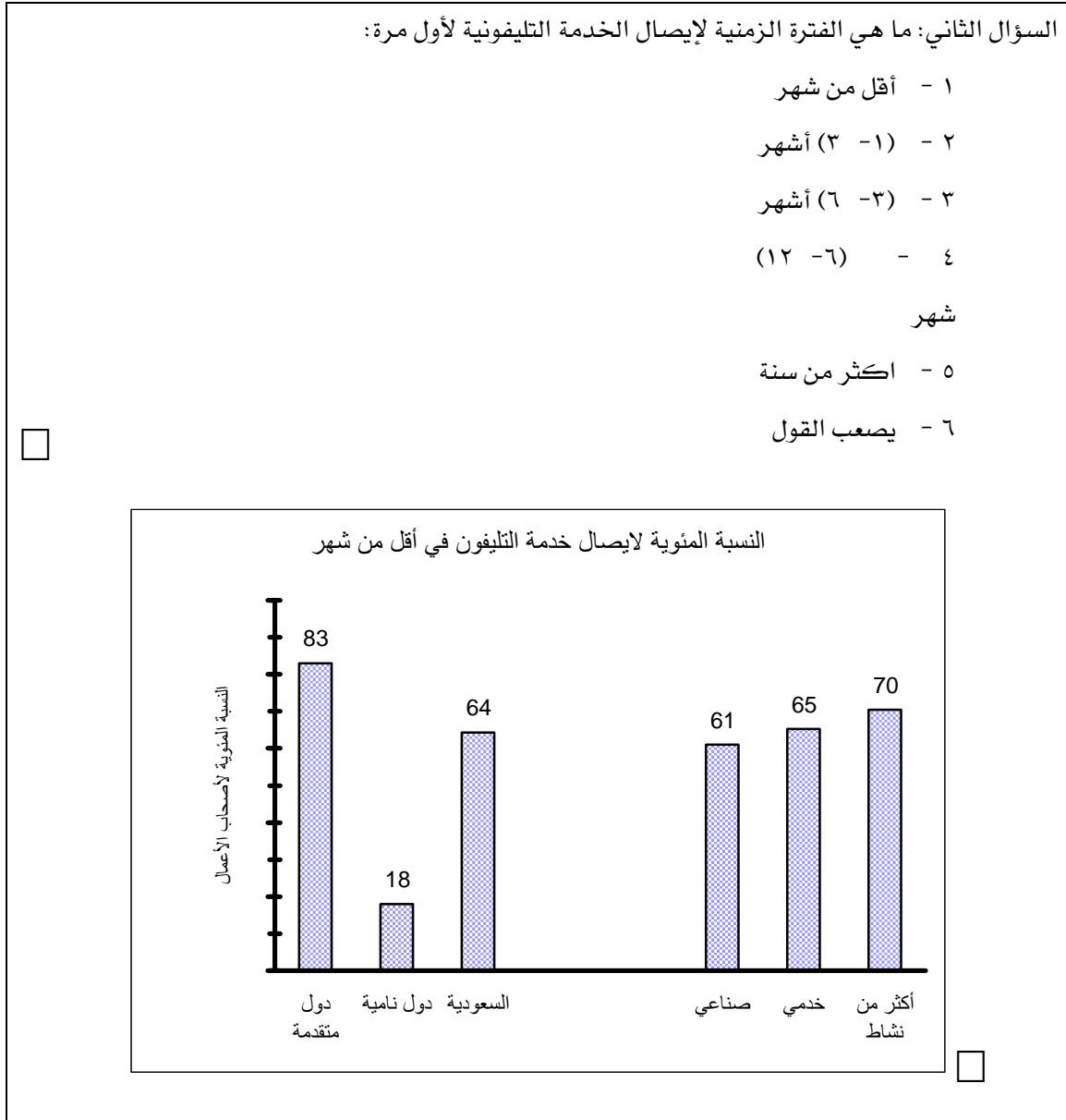


الشكل (٥٧)

٢-٣-٦-٢ السؤال الثاني: الفترة الزمنية لإيصال الخدمة التلفونية

Time for Getting Public Telephone Line Connected

يدور هذا السؤال حول مدى كفاية الخدمات التلفونية وسهولة حصول المستثمرين عليها. وتوضح النتائج المعروضة في شكل (٥٨)، جدول (٦-٢) بالملح أن حوالي (٦٥%) من المستثمرين قد حصلوا على خدمة التلفون لأول مرة في أقل من شهر، وهي نسبة عالية مقارنة للوضع في الدول المتقدمة وتبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة في العالم النامي مما يعكس تطور وكفاءة الخدمات التلفونية في المملكة العربية السعودية.

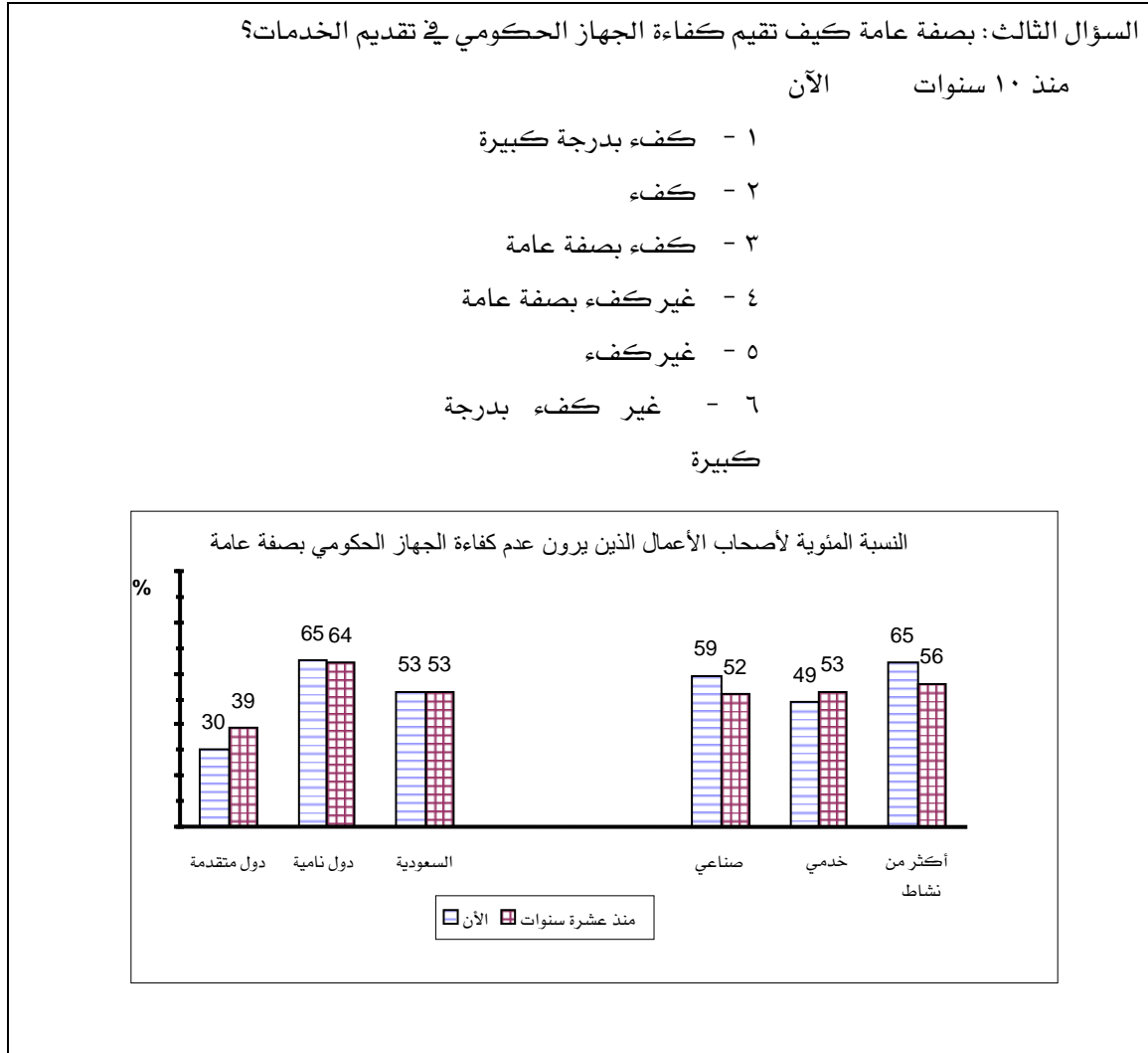


الشكل (٥٨)

النسبة المئوية بالشكل هي للخيار رقم (١) أي نسبة أصحاب الأعمال الذين حصلوا على خدمة التليفون لأول مرة في أقل من شهر.

٢ - ٣ - ٦ - ٣ السؤال الثالث: كفاءة الجهاز الحكومي بصفة عامة في تقديم الخدمات
Government Efficiency in Delivering Services

هذا السؤال تلخيص لما ورد في السؤالين السابقين، ويحاول هذا السؤال معرفة وجهة نظر أصحاب الأعمال في كفاءة الجهاز الحكومي بصفة عامة في تقديم الخدمات الآن وقبل عشرة سنوات.



الشكل (٥٩)

اعتبرت الخيارات (الأرقام ٤، ٥، ٦) ممثلة لعدم كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات بصفة عامة، والنسب المئوية بالأشكال توضح نسب أصحاب الأعمال الذين يعتقدون أن الجهاز الحكومي غير كفؤ في تقديم الخدمات بصفة عامة.



ويتضح بمعاينة شكل (٥٩)، جدول (٦ - ٣) بالمالحق أنه لم يحدث تغيير في نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات بصفة عامة خلال العشر سنوات الماضية، حيث ثبتت عند (٥٣٪). وقد حصل تحسن طفيف في الموقف في النشاط الخدمي الذي أبدى (٥١٪) من المشتغلين فيه رضاهم عن كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات الآن مقارنة بـ (٤٧٪) قبل عشرة سنوات، بينما زادت نسبة المتذمرين من كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات من (٥٦٪)، (٥٢٪) قبل عشرة سنوات إلى (٦٥٪)، (٥٩٪) الآن في كل من أكثر من نشاط، النشاط الصناعي على الترتيب. أما على مستوى العالم فلم تتغير نسبة المستثمرين الغير راضين عن الخدمات الحكومية في الدول النامية وظلت في حدود (٦٥٪)، بينما زادت نسبة المستثمرين الراضين عن الخدمات الحكومية في الدول المتقدمة من (٣٠٪) قبل عشرة سنوات إلى (٤٠٪) الآن.

٢ - ٤ الخلاصة والاستنتاجات: Summary and Conclusions

ينظر بعض البيروقراطيين إلى العوائق الإدارية على أنها عوائق غير مهمة وغير مكلفة من منظور التنمية الاقتصادية. وفي حقيقة الأمر فإن الوقت والموارد التي تستهلكها هذه العوائق والذي كان من الممكن الاستفادة منه في تحقيق أهداف أكثر إنتاجية يجعلها مكلفة وذات أثر سلبي على معدلات التنمية الاقتصادية. كما أن سيادة بيئة استثمارية مشوبة بغياب الشفافية بين قطاع الأعمال والبيروقراطية الحكومية ستؤدي إلى خفض وتقليل الاستثمارات في المدى الطويل.

وقد ركز هذا الفصل على محاولة رصد وتحليل آراء أصحاب الأعمال فيما يخص تعاملاتهم مع البيروقراطية الحكومية عن طريق توزيع استبيان شامل للعديد من جوانب العلاقة بين أصحاب الأعمال والجهاز الحكومي على المستثمرين السعوديين لتسجيل انطباعاتهم عن إمكانية التوقع بالقوانين والسياسات الحكومية، الأمن الشخصي وأمان الممتلكات، الروتين والبيروقراطية وحجم الفساد الإداري، كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات الأساسية اللازمة للاستثمار، وأخيراً تسجيل ترتيبهم لأربعة عشر من المعوقات الرئيسية للاستثمار المتعارف عليها عالمياً حسب درجة أهميتها.

وقد كان تجاوب المستثمرين مع الاستبيان جيداً، حيث بلغ العدد الإجمالي للمنشآت التي شاركت في تعبئة الاستبانة ٢٠٦ منشأة أغلبها (٦٠٪) تقع في الرياض بينما (٣٥٪) منها في مدن كبيرة والـ (٥٪) الباقية في مدن صغيرة. وقد توزعت هذه المنشآت وفقاً لحجم العمالة بها إلى ٦٠ منشأة بها أقل من ٥٠ عامل، و ٥٦ منشأة بها (٥٠ - ٣٠٠) عامل، و ٩٠ منشأة بها أكثر من ٣٠٠ عامل. وقد بلغ عدد المنشآت المشمولة في العينة والعاملة في مجالات الزراعة، الصناعة، الخدمات، وأكثر من نشاط حوالي ٤٠٪، ٢٦٪، ٥٤٪، ١٦٪ على التوالي. واقتصرت ثلثي المنشآت المشاركة في الاستبيان على السوق المحلي في تسويق منتجاتها. أما بالنسبة للمشاركة الأجنبية في المملكة فقد خلت ٧٣٪ من مفردات العينة من وجود الشريك الأجنبي.

وقد تم تحليل بيانات استمارات الاستبيان باستخدام الطرق الإحصائية المعروفة وأسفر التحليل عن النتائج التالية:

(١) أبدى معظم المستثمرين السعوديين (حوالي ٧٧٪) امتعاضهم من عدم استشارتهم من قبل الجهاز الحكومي في حالة صدور أنظمة أو قوانين جديدة، وعدم الأخذ بتخوفاتهم حيال التغيرات الهامة في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم. ونتيجة لذلك فإن الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال (حوالي ٩٠٪) يخافون من التغيرات المهمة في اللوائح والقوانين التي تؤثر على أعمالهم وينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية. وتتفوق السعودية على الدول النامية والمتقدمة في خطورة هذه المشكلة حيث لم تتجاوز الـ (٥٠٪)، (٢٥٪) نسبة المستثمرين في العالم النامي والمتقدم على التوالي الذين يعتقدون بخطورة هذه المشكلة. من ناحية أخرى فإن نحو ٦٠٪ من المستثمرين السعوديين يعتقدون بأن الحكومة تلتزم بما تعلنه من سياسات مما يعكس مصداقية معقولة للحكومة في نظر المستثمرين السعوديين. كما حدثت زيادة وأن كانت بدرجة بسيطة في قدرة المستثمرين السعوديين على التوقع بالقوانين والسياسات في خلال العشرة سنوات الأخيرة بسبب التحسن

- المحدود في مستوى الشفافية والتشاور مع الغرف التجارية في بعض الأنظمة والقوانين مما يدعو للتفاؤل بمستقبل العلاقة بين الحكومة وقطاع الأعمال إذا ما تم تدعيم هذه العلاقة بمزيد من الشفافية.
- (٢) يعتقد (٨٠٪) من المستثمرين السعوديين بأن تكلفتهم التشغيلية قد ارتفعت بسبب الجريمة والسرقة، وينظرون للجريمة والسرقة بوصفها من المشاكل الخطيرة مقارنة بما كان الوضع عليه قبل عشر سنوات، مما يشير إلى حصول تراجع في مستوى الشعور بالأمان وتزايد في معدلات السرقة والجريمة تبعاً لتدهور الحالة الاقتصادية. كما يعتقد حوالي (٦٠٪) من المستثمرين بأن السلطات لا تحمي أمنهم الشخصي بالقدر الكافي مقارنة بـ (٤٥٪) قبل عشر سنوات. ومع ذلك تظل السعودية في وضع أفضل من بقية دول العالم النامي من حيث ثقة المستثمرين في إجراءات حفظ الأمن ومقاربة لمتوسط الدول المتقدمة.
- (٣) ترى الغالبية العظمى من المستثمرين صعوبة في التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الأهمية لنشاطاتهم الاستثمارية. وربما ترجع حالة الغموض وعدم التأكد لدى المستثمرين فيما يتعلق بالبيئة القانونية لكون النظام القضائي في السعودية والمحكوم بالشريعة الإسلامية المدعومة بالعديد من النظم والإجراءات والقوانين الصادرة من الحكومة قد شهد العديد من التغييرات في العشر سنوات الأخيرة والتي وإن جلبت الكثير من التحسينات الإيجابية إلا أنها أحدثت حالة من عدم التناسق في الإجراءات والتي سببت حيرة للمستثمرين حول كيفية حل المنازعات التجارية في المحاكم طبقاً للقانون السعودي. وتبرز مسألة وجود فواصل زمنية طويلة بين إصدار الأنظمة وتطبيقها واستمرار بعض المحاكم في العمل بالقوانين القديمة بدلاً من الجديدة وتأخر صدور اللوائح التنفيذية كأهم المسببات لحالة الضبابية وعدم التناسق في الإجراءات القانونية.
- (٤) وجد المستثمرون إجمالاً بأن لوائح ونظم العمالة والتنظيمات والقوانين للدخول في النشاط هما العائقان الأكثر خطراً وأهمية بين عوائق الاستثمار المتعارف عليها عالمياً. ويأتي هذان العائقان في الأهمية وبفارق ضئيل كل من الفساد الإداري، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة على الترتيب. وقد جاءت في آخر الترتيب كل من لوائح الضرائب، واللوائح الخاصة بالسلامة البيئية، التضخم، وأخيراً لوائح ونظم النقد الأجنبي التي اعتبرها المستثمرون الأقل أهمية. وقد يعود تدهور المستثمرين من لوائح ونظم العمالة والاستقدام ووضعهم لها في مقدمة الترتيب بالنسبة لكل العوائق الأخرى انعكاساً للتحديات والمصاعب التي يواجهونها في الحصول على التأشيرات ورخص العمل والإقامة. وتكمن العوائق في كون منح التأشيرات ورخص العمل والإقامة مقيدة جداً وذات إجراءات معقدة وخاصة في تعبئة الطلبات، وكذا السياسة المقيدة للعمالة والمتمثلة في حصة محدودة من العمالة الأجنبية، وسياسات غير مرنة فيما يتعلق بفصل العمالة السعودية.
- أما فيما يتعلق بالاختلافات بين عوائق الاستثمار في المملكة وبقية دول العالم، فقد تبين أن هناك ستة من أربعة عشر عائق للاستثمار قد صنفت في المملكة على أنها تحظى بدرجة أهمية عالية كعائق استثماري مقارنة بمتوسط الدول النامية أو المتقدمة أو العالم ككل وهي: لوائح ونظم العمالة (استقدام، سعودة، كفالة)، التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط، المشاكل المتعلقة بالسوق (إغراق، ضعف تشجيع تصدير، ...)، إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية، التغيير المفاجئ في القوانين وفرض رسوم مفاجئة، أخيراً اللوائح المنظمة للاستيراد والتصدير. وتجدر الإشارة إلى أن لوائح ونظم العمالة التي احتلت المراتب الأولى في الأهمية كعائق للاستثمار في نظر المستثمرين السعوديين، قد جاءت في مراكز متأخرة كعائق في معظم دول العالم الأخرى. كما أن التنظيمات والقوانين للدخول في النشاط والتي صنفتها المستثمرون السعوديون في المركز الثاني كعائق خطير ومهم، لم ينظر لها كعائق من قبل معظم المستثمرين المشاركين في استبيان البنك الدولي في أي دولة في العالم. وفي المقابل فإن هناك ستة عوائق حظيت بدرجة أهمية قليلة كعائق استثماري في المملكة مقارنة بمتوسط العالم

- والعالم النامي وهي: لوائح ونظم الضرائب أو ضرائب مرتفعة، التضخم، القصور في البنية التحتية، السرقة والجريمة، لوائح ونظم النقد الأجنبي، وأخيراً التمويل.
- (٥) بلغت نسبة المستثمرين الذين يعتقدون بأن الجهاز الحكومي معرقل لأنشطتهم حوالي (٤١٪) تقريباً وهي أكثر من مثلتها في الدول المتقدمة والنامية والتي بلغت ٢٥٪ ، ٣٠٪ على الترتيب. ويلاحظ بأن الانطباع الإيجابي لأصحاب الأعمال عن الجهاز الحكومي قبل عشر سنوات قد تراجع قليلاً في الفترة الحاضرة، حيث أعرب ٤١٪ من المستثمرين عن اعتقادهم بأن الجهاز الحكومي معرقل لنشاطهم الاستثماري مقارنة بـ ٣٤٪ قبل عشر سنوات.
- (٦) تبين أن ٧٥٪ من المستثمرين المشاركين في الاستبيان يلجؤون لتجاوز النظام واستخدام طرق غير قانونية لتسيير أعمالهم. وجاءت الوسيلة في مقدمة أساليب تجاوز الأنظمة حيث استخدمها ٦٢٪ من المستثمرين يليها كل من التحايل، المساعدات المادية، وأكثر من وسيلة بنسب ٢٠٪ ، ١٥٪ ، ١٣٪ ، على التوالي.
- (٧) هناك أقل من نصف إجمالي المستثمرين بالعينة (٤١٪) يؤمنون بوجود مراقبة ومحاسبة في النظام الإداري للموظفين المقصرين. كما أن المستثمرين السعوديين يرون بأن هناك زيادة في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة مقارنة بالعشر سنوات الماضية بدرجة أكبر عن دول العالم النامي والمتقدم على السواء.
- (٨) تبين أن ثلثي المستثمرين السعوديين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية مقارنة بـ ٤٠٪ ، ٢٥٪ للمستثمرين في الدول النامية والمتقدمة على الترتيب . وقد أرجع ٦٢٪ من المستثمرين في المملكة سبب إحجامهم عن الاستثمار لكون تكلفة اللوائح والنظم غير معروفة على وجه التأكيد ، ولم يشكل ارتفاع التكاليف طالما أنه معروف هاجساً إلا لـ (١٥٪) من المستثمرين. وقد فاق الصناعيون غيرهم من المستثمرين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في تدميرهم من كون تكاليف اللوائح والنظم غير معروفة.
- (٩) يُصرف حوالي ٣٠٪ من وقت الإدارة العليا في مراجعة الدوائر الحكومية، وهو يزيد بمقدار ٦٥٪ عن نظيره في الدول النامية. وبينما أمضى (٢٥٪) من إجمالي المستثمرين السعوديين (١٥ - ٢٥٪) من وقتهم في مراجعة الدوائر الحكومية، لم تتعدى هذه النسبة (٢٪) من المستثمرين في الدول المتقدمة.
- (١٠) لم يرضي الجهاز الحكومي حتى (٥٠٪) من المستثمرين في كل من خدمة توفير المعلومات، خدمة الرعاية الصحية، خدمة الجمارك، بينما حازت خدمات الطرق وخدمة البريد على رضا أكثر من ٥٠٪ من المستثمرين. وتوضح النتائج أن خدمة توفير المعلومات كانت الأسوأ في نظر المستثمرين، بينما حازت خدمة الطرق على أكبر درجة رضا. كما أوضح حوالي ٦٥٪ من المستثمرين بأنهم حصلوا على خدمة التليفون لأول مرة في أقل من شهر، وهي نسبة عالية مقارنة للوضع في الدول المتقدمة وتبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة في الدول النامية.
- ولم يحدث تغيير في نسبة أصحاب الأعمال الذين يرون عدم كفاءة الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات بصفة عامة خلال العشر سنوات الماضية، حيث ثبتت عند ٥٣٪.

الفصل الثالث وضع المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية لتقييم البيئة الاستثمارية

مقدمة:

يسعى صانعو القرار في كل بلد من بلدان العالم الى معرفة المرجحات التي تجعل رجال الأعمال يفضلون قطراً على آخر عندما يوجهون استثماراتهم. ولقد اعتمد رجال الاعمال لفترة خلت على الانطباعات والتصورات المسبقة والاحكام الوصفية غير المتعمقة للمفاضله بين الدول، ولكن احتدام المنافسة في عالم اليوم جعلت من الضروري الغوص في التفاصيل والدقة في التقييس للتوصل الى القرار الاستثماري الصائب. واستجابة لذلك نشأت في العقود الأخيرة مؤسسات ومنظمات تعمل على مد رجال الأعمال في الدول بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، وقامت بتطوير مؤشرات لغرض مساعدة صانعي القرار في تلك الدول لمعرفة وضع قطرهم بين الدول المختلفة وما ينقص لجذب رجال الأعمال والشركات الأجنبية. وحتى ولو لم تكن هناك قناة تامة بحيادية بعض تلك المؤشرات أو اعتمادها على معلومات غير دقيقة عن بلد ما، فإنها تبقى ذات أهمية كبيرة لرجل الأعمال السعودي وصانع القرار السعودي لأنها تعكس رأي العالم الخارجي في الأوضاع الاقتصادية في المملكة ومدى جاذبيتها للاستثمار.

ويعد التصنيف الدولي من قبل المؤسسات العالمية من العوامل المهمة في جذب الاستثمارات إلى الدول النامية خصوصا والصناعية عموما، إذ أن هناك العديد من المؤشرات التي تصنف تلك البلدان حسب بيئتها الاستثمارية وانفتاحها على العالم الخارجي من حيث البيئة القانونية ومعدلات السيولة والدين العام التي تعتبر من أهم المؤشرات المطمئنة للمستثمر سواء المحلي أو الأجنبي. وهناك العديد من المؤشرات العالمية المستخدمة في تقييم البيئة الاستثمارية لبلد ما من وجهة نظر المستثمر سواء كانت هذه المؤشرات تصنيفات رسمية تقوم بطلبها الدول المعنية أو أنها تصنيفات تعد من غير طلب الدول المعنية. فالمؤشرات المتعلقة بتصنيف المخاطر الائتمانية عادة ما تكون مبنية على طلب الدول المعنية حيث أن هذه العملية تسهل الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات دولية وما شابهه بأسعار اقل مقارنة بالدول الغير مصنفة. وهناك العديد من المؤسسات العلمية المرموقة التي تقوم بتلك التصنيفات مثل ستاندرد اند بورس (Standard & Poor's) وموديز (Moody's) وفيتش (Fitch). بالإضافة إلى ذلك فهناك العديد من المؤسسات الأخرى التي تقوم بقياس الجوانب الأخرى المشجعة للاستثمار كمدى الانفتاح الاقتصادي وكفاءة البيئة القانونية والسياسية والتي تعد تصنيفات عامة.

١-٣ التصنيفات العامة:

١-١ مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر معهد التراث (Heritage Foundation) في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت العريقة (Wall Street Journal) مؤشر الحرية الاقتصادية لغرض قياس درجة التنضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ويقوم هذا المؤشر بقياس العديد من الجوانب الاقتصادية المختلفة في ١٦١ دولة حول العالم بما فيها المملكة العربية السعودية، عن طريق مقارنة ١٠ عوامل مهمة من اجل تحديد الطريق إلى الرخاء الاقتصادي. ويقوم المؤشر بقياس هذه العوامل العشرة بناء على مقياس يتراوح بين تقييم ١ (للبلدان المتحررة اقتصاديا) و٤ (للاقتصاديات المنغلقة). وعلى هذا الأساس يتم احتساب التقييم لهذه العوامل العشرة لاستنتاج التصنيف الكلي للاقتصاد. وفي هذا النطاق حصلت المملكة على درجة ٢.٩٥ الذي أهلها لاحتلال المرتبة ٦٨ من بين الدول المصنفة وحصولها على تقدير "حرية اقتصادية شبه كاملة" متساوية بذلك مع المغرب وتونس والأرجنتين.

ويوضح جدول (٩) عوامل مؤشر الانفتاح الاقتصادي لعام ٢٠٠٣ للمملكة، حيث حصلت المملكة في العامل الأول والذي يعتمد على مدى انفتاح السياسة التجارية (معدل التعرفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية) على تقدير ٤ بسبب ارتفاع درجة الحماية وخصوصاً على الصناعات التي مازالت في مراحلها الأولية كصناعة الأثاث والسكر والمياه المعدنية والأنايب البلاستيكية التي تتمتع بحماية جمركية تصل إلى ٢٠٪. بالإضافة إلى ذلك فهناك العديد من المنتجات الأخرى المحمية كالسجائر والقمح والتمور والحليب حيث تصل التعرفة الجمركية عليها إلى ١٠٠٪. وبالنسبة إلى القيود الغير جمركية فيذكر التقرير تفضيل البضائع المحلية والخليجية في المناقصات الحكومية بالإضافة إلى تخصيص ٣٠٪ من قيمة العقود الحكومية للمقاولين المحليين. أما بالنسبة إلى تصنيف سياسة الحكومة المالية، فيذكر التقرير التفاوت الضريبي بين المستثمرين الأجانب والمحليين مما يشكل عائقاً للاستثمار.

وقد استطاعت المملكة تحسين وضعها التنافسي نتيجة لخفض ضريبة الشركات إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠٠ من ٤٥٪ مما أدى إلى حصولها على درجة ٢,٥ وهي نسبة معتدلة. ولكن ما تزال النفقات الحكومية تشكل حوالي ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى اعتماد الحكومة السعودية على الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من ٨٠٪ من دخلها مما يعتبر عبئاً على الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى حصول المملكة على درجة ٤ في ما يخص الدور الحكومي في الاقتصاد الوطني. أما من ناحية تدفق الاستثمارات الأجنبية فقد حصلت المملكة على درجة ٣ عاكسة بعض المعوقات للاستثمار الأجنبي مثل حظر التعاملات في سوق المال السعودي على المستثمرين الأجانب (ماعداد الصناديق الاستثمارية المشتركة) واستثناء بعض القطاعات الحيوية المهمة من نطاق قانون الاستثمار الأجنبي. إضافة إلى ذلك فقد سجل القطاع المصرفي درجة ٤ بالنسبة لتحرير القطاع المالي حيث أن درجة الحماية مرتفعة في هذا القطاع كما لا يسمح للمصارف الأجنبية بالدخول أو الاستثمار في هذا القطاع.

جدول (٩): عوامل مؤشر الانفتاح الاقتصادي لعام ٢٠٠٣ للمملكة العربية السعودية

التصنيف الكلي (٢,٩٥)	
٤,٠ (مستقر)	التجارة الخارجية
٢,٥ (في تحسن)	السياسة المالية
٤,٠ (مستقر)	التدخل الحكومي في الاقتصاد
١,٠ (مستقر)	السياسة النقدية
٣,٠ (مستقر)	الاستثمارات الأجنبية
٤,٠ (مستقر)	المصارف
٢,٠ (في تحسن)	الأسعار والأجور
٣,٠ (مستقر)	حقوق الملكية
٣,٠ (مستقر)	الأنظمة والقوانين
٣,٠ (مستقر)	السوق السوداء

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن معهد التراث في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت. كما صنفت المملكة بدرجة ٣ من ناحية حقوق الملكية الفردية حيث أشار التقرير إلى عدم استقلال القضاء وتأثره ببعض فروع الحكومة مما أدى في السابق إلى إعاقة حرية المستثمر. وكذلك حصل بند القوانين والأنظمة على تصنيف ٣ بسبب تدني

مستوى الشفافية وعدم تطبيق الأنظمة الموجودة بشكل منتظم. إضافة إلى ذلك يشير تقرير مؤشر الانفتاح الاقتصادي إلى نمو السوق السوداء في المملكة مما يشكل عبأً إضافياً على الاقتصاد ويحد من فرص الاستثمار خصوصاً في مشاريع البضائع الاستهلاكية وقطع الغيار للمركبات. وبالرغم من وجود قوانين ضد عمليات ترويج البضائع المزيفة إلا أن تطبيقها ما يزال محدوداً.

جدول (١٠): مؤشر الانفتاح الاقتصادي في البلدان العربية

الترتيب الدولي	تصنيف ٢٠٠٣	تصنيف ٢٠٠٢	تصنيف ١٩٩٦
البحرين	١٦	٢,٠٠	١,٨٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٤	٢,١٥	٢,٢٠
الكويت	٤٠	٢,٧٥	٢,٥٠
قطر	٤٤	٢,٩٥	-
عمان	٥٦	٢,٩٠	٢,٩٠
الأردن	٦٢	٢,٧٠	٢,٩٥
المغرب	٦٨	٣,٠٥	٢,٨٥
المملكة العربية السعودية	٦٨	٣,٠٠	٢,٨٠
تونس	٦٨	٢,٨٥	٢,٧٠
لبنان	٩٤	٣,١٥	٣,٠٥
الجزائر	٩٤	٣,١٠	٣,٥٠
مصر	١٠٤	٣,٥٥	٣,٤٥
اليمن	١٣١	٣,٦٥	٣,٨٥
سوريا	١٤٣	٣,٩٥	٤,٠٠

المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٣م الصادر عن معهد التراث في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت.

وإذا ما نظرنا إلى موقع المملكة بالنسبة إلى باقي الدول العربية نجد أن بإمكان المملكة أن تتبوأ مركزاً أفضل مما هي عليه حالياً. حيث يتضح من جدول (١٠) أنه بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي تصنف المملكة كأقل دولة خليجية منفتحة اقتصادياً، حيث تحتل البحرين المركز الأول خليجياً بالمرتبة الـ ١٦ دولياً وتصنيف ٢,٠٠ موازية بذلك تشيلي وسابقة العديد من دول الاتحاد الأوروبي بما فيها ألمانيا.

ولاشك بأن تحسين وضع المملكة في هذا المؤشر ودخولها ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية كاملة سيساهم في خلق انطباع ايجابي يدعم عمليات الترويج لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الاجنبي المباشر.

٣-١-٢ مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية:

Euromoney Country Risk index

تصدر مجلة اليوروموني مؤشر اليوروموني لقياس المخاطر القطرية مرتين سنوياً في شهر مارس وسبتمبر وذلك لقياس قدرة القطر على الايفاء بالتزاماته المالية لخدمة الديون الاجنبيه ولسداد قيمة الواردات او السماح بتحويل الارباح، ويدخل في المؤشر

١٨٥ دولة منها ٢٠ دولة عربية. ويستند المؤشر الى تسعة مكونات تحمل كل منها وزن نسبي معين لاستنتاج التصنيف الكلي لقطر ما حيث يشمل المخاطر السياسية ومستوى الأداء الاقتصادي اللذان يشكل كل منهما ٢٥٪ من المقياس الكلي. ويأخذ المؤشر بالاعتبار عوامل أخرى مهمة مثل المديونية العامة ومخاطر عدم السداد بالإضافة إلى التقويم الائتماني للقطر من قبل مؤسسات التصنيف العالمية حيث وضع المؤشر لكل منها ١٠٪ من الوزن الكلي. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل شأنًا مثل مقدرة الحصول على التمويل المصرفي للمدى الطويل والتمويل قصير الأجل وتوفير الاسواق الرأسمالية. ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من الاجمالي (١٠٠٪) بحيث كلما ارتفعت النسبة المئوية دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم السداد والإيفاء بالتزامات القطر.

وبمعاينة جدول (١١) يتضح أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على تصنيف ٦٥,٢٥ من اصل ١٠٠ مما أهلها لتبؤ المركز الـ ٤٠ من بين ١٨٥ دولة في آخر تصنيف وضعته "يوروموني" في شهر مارس من العام الحالي (٢٠٠٣م). بالإضافة إلى ذلك فقد احتلت المملكة المركز الخامس بين الدول العربية مسبوقة بكل من قطر والكويت والإمارات والبحرين على غرار تصنيف معهد التراث الامريكي (Heritage Foundation) الذي سبق الحديث عنه. أما بالنسبة إلى عامل المخاطر السياسية فقد حصلت المملكة على تصنيف ١٦,٢٠ من أصل ٢٥ نقطة مقارنة بـ ١٧,٦٨ في سبتمبر ٢٠٠١م، ويعد ذلك التصنيف جيدا مقارنة بالعديد من الدول الناشئة الأخرى مثل سلوفينيا التي حصلت على ١٧,٠٤ نقطة وهونج كونج التي نالت تصنيف ١٨,١٤ نقطة خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى البحرين التي حصلت على ١٤,٩١ نقطة.

جدول (١١): مقارنة مؤشرات تصنيف مؤسسة "يوروموني"

الإمارات	الكويت	قطر	المملكة	
١٨,٠٥	١٨,٤٧	١٧,٥	١٦,٢	المخاطر السياسية
١٣,٩٩	١٢,٧٢	١٦,٩٨	٨,٩٢	الأداء الاقتصادي
١٠	١٠	١٠	١٠	مؤشرات المديونية
١٠	١٠	١٠	١٠	مؤشرات المديونية الغير مسددة
٦,٨٨	٧,٥	٦,٢٥	٤,٣٤	التصنيف الائتماني
٥	٥	٥	٥	سهولة الحصول على التمويل المصرفي
١,٦٧	٤,٣٣	٤,٣٣	٤,١٧	سهولة الحصول على التمويل قصير الأجل
٢,٠	٢,٠	٣	٢,٥	سهولة دخول الأسواق المالية
٤,٠٨	٣,٩٨	٤,١٦	٤,٠٨	الحسومات على شراء الأوراق المالية
٧١,٦٧	٧٤,٠١	٧٧,٢٢	٦٥,٢٥	المجموع

المصدر: مؤشر قياس المخاطر القطرية النصف سنوي الصادر عن مجلة اليوروموني (Euro Money) في مارس ٢٠٠٣م.

ويعكس تصنيف المخاطر السياسية في المملكة بلا شك المتغيرات الإقليمية بما في ذلك الحرب الأخيرة على العراق بالإضافة إلى انعكاسات أحداث سبتمبر من عام ٢٠٠١ على المنطقة عموما والمملكة خصوصا. أما بالنسبة إلى تقييم عامل الأداء الاقتصادي فقد حصلت المملكة على ٨,٩٢ نقاط من اصل ٢٥ نقطة مقارنة بـ ١١,٠٩ في سبتمبر ٢٠٠١م، مما يبدو إنجازا ضعيفا بالمقارنة حتى مع الدول التي تعتبر ناشئة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تصنيف العديد من الدول في أوروبا الشرقية على سبيل المثال نجد أن معظم هذه الاقتصاديات قد نالت درجات أعلى ولو بقليل عن مستواها للمملكة. فكلا من هنغاريا وجمهورية التشيك حصلا على تقدير ١٠,٤٥ و ١٠,٣٤ خلال نفس الفترة.

بالإضافة إلى ذلك فقد سبقت كل من قطر والكويت والإمارات وعمان تصنيف المملكة وحصلت كل منها على ١٦,٩٨ و ١٢,٧٢ و ١٣,٩٩ و ٩,٠٠ على التوالي (جدول ١٢). ولاشك أن تصنيف المملكة المنخفض مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي يعكس استمرار اعتماد المملكة العالي على واردات النفط، وهنا تأتي ضرورة وأهمية تنويع مصادر الدخل من أجل تقليص تأثير الاقتصاد السعودي بتذبذب أسعار النفط. بالإضافة إلى ذلك فإن مؤشر الأداء الاقتصادي الذي تعتمده مؤسسة "يوروموني" يستند على قياس إجمالي الدخل الوطني للفرد (طريقة أطلس)، لذا نجد أن تقييم المملكة جاء منخفض نوعاً ما نتيجة لارتفاع نسبة النمو السكاني في المملكة وضعف معدلات النمو الاقتصادي المتأثر بتقلبات أسعار النفط.

ومن جانب المديونية، حصلت المملكة على الدرجة القصوى وهي ١٠ نقاط لكل من مؤشر المديونية ومخاطر عدم السداد. ولكن حسب شرح تقرير "اليوروموني" فقد أعطيت هذه النتيجة لجميع الدول المصدرة للنفط لعدم وجود إحصائيات عن مديونيتها الخارجية حيث يتوافق ذلك مع مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وفي نفس الوقت فقد سجلت المملكة درجة منخفضة نوعاً ما بالنسبة إلى عامل التصنيف الائتماني حيث حصلت على ٤,٣٨ نقاط من أصل عشرة وهي نسبة منخفضة مقارنة بمعدلات الدول الناشئة كما وتعد الأدنى خليجياً. ويعتمد هذا التقييم على متوسط تصنيف المخاطر الائتمانية للمملكة من قبل مؤسسات التصنيف الثلاثة الكبرى، ولا يأخذ بالاعتبار على أي حال الارتفاع الأخير للتصنيف الائتماني للمملكة من قبل مؤسستا "ستاندرد اند بورس" و "موديس". وعلى عكس ذلك فقد حصلت المملكة على نتائج جيدة بالنسبة إلى سهولة حصول المستثمرين على التمويل المصرفي (٥ نقاط كاملة) بالإضافة إلى ٤,١٧ نقاط من أصل خمسة بالنسبة إلى سهولة الحصول على التمويل قصير الأجل.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن المملكة نالت درجة ٢,٥ فقط من أصل خمسة في نطاق سهولة دخول المستثمرين للأسواق المالية، حيث تعتبر هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بالدول الناشئة ولكنها متماشية مع الدول الخليجية عاكسة محدودية وصغر حجم هذه الأسواق في المنطقة. وبالإضافة إلى عدم إمكانية دخول المستثمرين الأجانب لأسواق المال السعودية إلا عن طريق الصناديق الاستثمارية المشتركة، فليس هنالك سوق تذكر لسندات الشركات المحلية مما يقلل من قدرة المستثمرين على جمع رؤوس الأموال اللازمة.

جدول (١٢): تصنيف مؤسسة "يوروموني" لمنطقة الخليج

الترتيب الخليجي	الترتيب الدولي	درجة التصنيف	
١	٢٨	٧٧,٢٢	قطر
٢	٣١	٧٤,٠١	الكويت
٣	٣٣	٧١,٦٧	الإمارات العربية المتحدة
٤	٣٩	٦٥,٦٣	البحرين
٥	٤٠	٦٥,٢٥	المملكة العربية السعودية
٦	٤٩	٦٠,٨٣	عمان

المصدر: مؤشر قياس المخاطر القطرية النصف سنوي الصادر عن مجلة اليوروموني (Euro Money) في مارس ٢٠٠٣ م.

٣-١-٢ تصنيف تقرير التنمية الصناعية:

صنفت المملكة في تقرير التنمية الصناعية (Industrial Development Report) لعام ٢٠٠٣ والصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة من نواحي متعددة تتعلق بالاستثمار الصناعي (جدول ١٣). ومع أن هذه المؤشرات تعكس

الوضع خلال العام ١٩٩٨ إلا أنها تعطي فكرة موجزة عن وضع المملكة في الترتيب العالمي ما بين ٨٧ دولة صنفتها التقرير. فخلال الفترة ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٨ تراجع ترتيب المملكة من مرتبة ٣٣ إلى مرتبة ٤٢ بالنسبة إلى القيمة المضافة في الصناعة بالرغم من ازديادها بالقيمة المطلقة. ويعتبر هذا المركز منخفضا إذا ما تم مقارنته بالبحرين على سبيل المثال التي حصلت على المرتبة ٢٧. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الصناعات ذات التقنيات العالية والمتوسطة (High- and Medium-tech Industries) لم تتغير كثيرا ما بين عام ١٩٨٥ حيث شكلت ٥٢٪ من مجموع الصناعات وعام ١٩٩٨ حيث بلغت ٥٤٪ من المجموع نفسه مما يدل على تدني معدلات الاستثمار في الصناعات العالية التقنية. ومع هذا فقد احتلت المملكة المركز الـ ١٥ دوليا بفضل الصناعات النفطية والبتروكيمياوية التي تعد ذات تقنية متوسطة إلى عالية. وبسبب ضعف الاستثمار الصناعي فقد حصلت المملكة على المركز الـ ٦٠ بالنسبة إلى الصادرات الصناعية ذات التقنية العالية والمتوسطة.

ويعزو التقرير نفسه ضعف الاستثمار الصناعي في المملكة الى عدة عوامل من بينها قلة المهارات المهنية المحلية. وهو ما يشير إليه مؤشر "هاربسون مايرز" للمهارات المهنية (Harbison-Myers Index of Skills) والذي سجل درجة ١٣,٤٥ في المملكة لتحتل المركز الـ ٥٠ مقارنة بكل من الأردن ومصر التي حصلتا على درجة ١٨,٥٥ و ١٦,٤٥ على التوالي حيث حققنا المرتبتين ٣٨ و ٤٤. وتعكس ندرة المهارات المحلية في المملكة انخفاض نسبة الالتحاق بالمجالات الدراسية التقنية حيث حصلت المملكة على المركز الـ ٦٠ حسب تقرير الأمم المتحدة بمعدل ١٢,٠٪ من مجموع السكان الذين يتخرجون بالمهارات التقنية المطلوبة مقارنة بـ ١٦,٦٥٪ على سبيل المثال في كوريا الجنوبية و ١٦,٦٨٪ في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك فإن معدلات الاستثمار في الأبحاث والتطوير (Research and Development) تعد من أهم عوامل جذب الاستثمارات وهي تعد منخفضة جدا في المملكة حيث تصل إلى اقل من ٠,١ دولار أمريكي للفرد مقارنة مع ٤٦٦ دولار للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. لذا فقد حصلت المملكة على رتبة ٥٤ دوليا حسب تصنيف مؤسسة التنمية الصناعية.

جدول (١٣): تراجع تصنيف المملكة في تقرير التنمية الصناعية

ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٨

ترتيب ١٩٨٥	ترتيب ١٩٩٨	
٣٣	٤٢	مؤشر القيمة المضافة في الصناعة
١٤	١٥	مؤشر مكونات الصناعة العالية والمتوسطة التقنية
٤٧	٥٠	مؤشر المهارات المهنية
٥٤	٦٠	مؤشر الالتحاق في المواضيع التقنية
-	٥٤	مؤشر الإنفاق على الأبحاث والتطوير
٣٩	٥٩	مؤشر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٣م والصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب نرى تدني معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) في المملكة حيث حصلت المملكة على المركز الـ ٥٩ في عام ١٩٩٨ بمعدل ١٣,٨ دولار للفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧

مقارنة بالمركز ٣٩ في عام ١٩٨٥. كما وتعد نسبة الاستثمارات الأجنبية متدنية مقارنة بدول أخرى كالأردن التي حصلت على ١٦,١ دولار للفرد وعمان التي نالت ٣٧,٣ دولار للفرد خلال الفترة ذاتها. وتعد هذه النسب ضئيلة جدا مقارنة بالدول الأوروبية الناشئة أمثال هنغاريا التي حصلت على ٢٣٦,١ دولار للفرد.

٣-١-٤ تصنيف الميزة التنافسية لمجموعة "آي ام دي":

قامت مجموعة "آي ام دي" للميزة التنافسية العالمية (IMD World Competitiveness) بتقييم وضع المملكة في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٢ والذي أعطى المملكة الترتيب الـ ٢٦ بالنسبة إلى البنية التحتية الأساسية والتي تتضمن الطرق ومختلف وسائل المواصلات والخدمات الأساسية، كما وحصلت المملكة على المركز الـ ٤٧ فيما يخص البنية التحتية التكنولوجية. أما بالنسبة إلى بيئة الأعمال التي تتضمن الانفتاح الاقتصادي والقوانين المتعلقة بالمضاربة وسوق العمل فقد حصلت المملكة على المركز الـ ٤١. ويشير التقرير إلى الخطوات الكبيرة التي أنجزتها المملكة في هذا السياق ولكنه يحث على المزيد في سياق تطوير المهارات والكوادر التقنية المحلية. بالإضافة إلى ذلك ينظر التقرير إلى البيئة القانونية باعتبارها من أهم عوامل النجاح الاقتصادي، ولذا في إمكان المملكة القيام بالمزيد من أجل توضيح سياسة الاستثمار الأجنبي وتشجيع بيئة الأعمال المحلية عن طريق تبسيط الإجراءات القانونية وزيادة شفافيتها.

أما بالنسبة إلى وضع البنية الاجتماعية، فقد نالت المملكة المرتبة الـ ٣٧ في نطاق التعليم و على المرتبة الـ ٣٠ في الخدمات الصحية. ولكن بالرغم من الأنفاق المرتفع في هذه المجالات الحيوية، فإن قطاع التعليم يعاني في العديد من الجوانب بما فيها قلة أعداد الخريجين في المجالات التقنية والخدمات. ولذلك فإنه من المهم للمملكة تحديد الأولويات الاقتصادية من أجل توجيه الاستثمارات المناسبة وتأهيل الكوادر المتخصصة حتى يتسنى لها تحقيق الميزة التنافسية المرغوبة.

٣-٢ التصنيفات الائتمانية:

يعد التصنيف الائتماني الرئيسي (Sovereign Credit Rating) من قبل المؤسسات الثلاثة الكبرى من العوامل المهمة جدا في تحديد أهلية الدول المصنفة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية إلى جانب تحديد كلفة الاقتراض الخارجي سواء من قبل المؤسسات الخاصة أو الدولة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم التصنيفات الدولية مثل التي سبق الإشارة إليها تعتمد إلى حد كبير على درجات التصنيف التي توليها تلك المؤسسات. كما وأن الدول المعنية والمستثمرين يولون اهتماما كبيرا لدرجات التصنيف الممنوحة وللتغيرات فيها التي تعكس تحسن أو تدهور البيئة الاستثمارية في بلد ما مما ينعكس إيجابيا أو سلبيا على مقدرة جذب الاستثمارات وتكلفتها.

٣-٢-١ تصنيف مؤسسة ستاندرد اند بورس:

تعتبر مؤسسة "ستاندرد اند بورس" من اعرق مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، كما وتعتبر تصنيفاتها من أهم العوامل المحددة لكلفة رأس المال. وقامت تلك المؤسسة مؤخرا برفع التصنيف الائتماني للمملكة لكل من العملة المحلية والأجنبية الطويلة الأجل إلى A+ و A على التوالي، كما خصصت درجة A-1 للعملة المحلية والأجنبية قصيرة الأجل. وبرتت "ستاندرد اند بورس" رفعها لتصنيف المملكة الأخير إلى تضاؤل المخاطر السياسية عقب انتهاء الحرب على العراق بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبالرغم من العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر على اقتصاد المملكة، نجحت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي وكبح جماح التضخم بالإضافة إلى استقرار وصلابة النظام المصرفي. وقد استطاعت المملكة تحقيق ذلك عبر رفع معدلات السيولة الخارجية عن طريق المحافظة على مستوى عالي من الاحتياطات

الخارجية حيث وصلت احتياطات مؤسسة النقد العربي السعودي من العملات الأجنبية حتى نهاية عام ٢٠٠٢ مبلغ ٤٢ مليار دولار أمريكي الموازية لعشرة أشهر من مدفوعات الحساب الجاري أو أربعة أشهر من مدفوعات الدين القصير الأجل. كما وتشير مؤسسة "ستاندرد اند بورس" إلى الوضع المالي الجيد للمملكة حيث أن الحكومة تملك استثمارات كبيرة سواء خارجية أو داخلية مما يجعلها قادرة على رفع معدلات السيولة في حال بيع أي من هذه الأصول. وإضافة إلى ذلك فإن مستوى الدين العام الذي يوازي ٩٥٪ من إجمالي الناتج المحلي يقع على عاتق مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصندوق المعاشات والتقاعد الذين يملكان ٨٠٪ من هذا الدين. وعلى هذا الأساس تشكل نسبة الدين العام للحكومة للقطاع الخاص ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولكن مع كل هذا فإن تصنيف المملكة لا يزال منخفضاً من الناحية الاستثمارية الأمر الذي ينعكس سلباً على قابلية المملكة في جذب الأموال. فلا تزال هناك العديد من العوائق التي تحد من رفع التصنيف الائتماني للمملكة مثل الاعتماد الرئيسي والمباشر على مبيعات النفط وتقلبات أسعاره. كما وأشارت "ستاندرد اند بورس" في تقريرها الأخير إلى الصرف الحكومي خارج الموازنة كما حدث خلال عام ٢٠٠٢ مما يؤثر سلباً على شمولية وشفافية الموازنات الحكومية ومصداقيتها. إضافة إلى ذلك فإن محدودية مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على تصنيف المملكة الائتماني حيث أن النمو السكاني المرتفع والبطالة الناتجة عن عدم مقدرة القطاع الخاص على خلق الفرص الوظيفية يشكلان عبئاً على الاقتصاد الوطني.

٢-٢-٢ تصنيف مؤسسة موديز:

وفيما لم تقم مؤسسة "ستاندرد اند بورس" بمنح المملكة درجة تصنيف ائتماني رئيسية (Sovereign Rating) إلا أن مؤسسة "موديز" هي الوحيدة التي تمنح المملكة تصنيفاً رسمياً من قبل طرف واحد، أي بدون طلب المملكة. وقد قامت "موديز" برفع تصنيف المملكة مؤخراً إلى (Baa2) عقب تقلص المخاطر السياسية إبان انتهاء الحرب على العراق وذلك مقارنة بالتصنيف السابق (Baa3). ولكن لا يزال هذا التصنيف ضعيفاً مقارنة بدول خليجية أخرى مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة اللتان تتمتعان بتصنيف (A2) الذي يعتبر جيداً بالنسبة للدول النامية، وكذلك بتصنيف (A3) لدولة قطر. أما عُمان فقد جاء تصنيفها مماثلاً للمملكة عند درجة (Baa2).

٢-٢-٣ تصنيف مؤسسة Country Risk Conference :

وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت مؤسسة Country Risk Conference تقريرها الأخير الذي يمنح المملكة تصنيف (A4) الذي يوازي تقييم "ضعيف" مما يعني ارتفاع المخاطر الاستثمارية في المملكة. والتقرير يشمل ١٤١ دولة مختلفة ويشمل جوانب عديدة متعلقة بالاستثمار كمؤشر "مخاطر عدم تسديد المستحقات" (Repayment Index) الذي تراجع في العديد من الدول العربية بما فيها المملكة التي حصلت على درجة A4 خلال الفترة ما بين يناير ٢٠٠٢ وحتى مارس ٢٠٠٣ مقارنة بالتصنيف السابق وهو (A3). وفي نفس الوقت حافظت الدول الخليجية الأخرى على تصنيف مخاطر عدم السداد بدرجة (A2).

٣-٣ الاستنتاج:

على الرغم من اختلاف درجات التصنيفات العامة والائتمانية للمملكة العربية السعودية إلا أن جميع هذه المؤشرات تدل على تدني وضع البيئة الاستثمارية في المملكة مقارنة مع الدول الناشئة بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص. فعلى الرغم من كبر حجم اقتصاد المملكة إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات المحلية أو الأجنبية للمملكة. وعلى الرغم من أن هذه التصنيفات الدولية تبارك الخطوات الحميدة التي اتخذتها حكومة المملكة في تذليل تلك المعوقات، إلا أنها تبرز العديد من السياسات والاصلاحات المطلوبة من أجل تحسين البيئة الاستثمارية.

الفصل الرابع معوقات الاستثمار وطرق معالجتها

مقدمة:

في سعيها لتطوير البيئة الاستثمارية المحلية بشكل يساعد على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ورفع مستوى كفاءة الاستثمارية، والانتاجية، أتجهت حكومة المملكة مؤخراً إلى اتخاذ العديد من خطوات الإصلاح الاقتصادي. ولعل من أهم هذه الخطوات تحديث نظام رأس المال الأجنبي مما يجعله أكثر جذباً للإستثمار الأجنبي، تبني الدولة مبدأ التخصيص ليكون احد ابرز معالم السياسة الاقتصادية الجديدة، العمل على تعديل أنظمة وسياسات سوق العمل، ومواصلة السعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية والاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا النظام وغيرها. وعلى الرغم مما تم انجازه، إلا أن الطريق مازال شاقاً وطويلاً نحو تدعيم ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر ومتواصل بما يتجاوز النمو السكاني. لذا يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم معوقات الاستثمار في المملكة التي يمكن استنتاجها من الفصل الأول والفصل الثاني من هذه الدراسة، إلى جانب نتائج الدراسات التي قامت بها الهيئة العامة للإستثمار سواء في مسحها لمعوقات الاستثمار المحلية أو الأجنبية وكذلك الخاصة بعوائق الاستثمار النسائي.

ولقد تم تقسيم هذه العوائق الى اربع مجموعات حيث تم اقتراح طريقة المعالجة لكل عائق وهي كالتالي:

أولاً : المعوقات القانونية والتنظيمية والادارية وتشمل العوائق المتعلقة بالاستثمار الاجنبي

ثانياً : المعوقات الاقتصادية

ثالثاً : المعوقات الاجتماعية والثقافية

رابعاً : معوقات الاستثمار النسائي

٤ - ١ المعوقات القانونية والتنظيمية والادارية:

٤ - ١ - ١ عدم القدرة على التوقع بالسياسات والإجراءات الحكومية:

أعرب معظم المستثمرين المشمولين في استبيان الدراسة عن تواضع قدراتهم فيما يخص معرفتهم بالسياسات والقوانين المطبقة حالياً أو المزمع الاعلان عنها بسبب عدم توفر اللوائح والأنظمة المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية في متناول الجميع لعدم نشرها في وسائل الاعلام، فضلاً عن عدم وجود سجل عام يشمل قوائم مصنفه ومفهرسه بكل الانظمة والقرارات و اللوائح التنفيذية المنظمة لكل نشاط استثماري، إضافة الى تردد موظفي الدولة في تزويد المستثمرين بنسخ منها. طريقة المعالجة:

(أ) إعداد دليل للأنظمة واللوائح التنفيذية والسياسات ونشره ليكون في متناول الجميع. كما يجب إشراك ممثلي القطاع الخاص في كل مراحل القرار الاقتصادي وخاصة عند وضع خطط واستراتيجيات التنمية التي يعتمد تنفيذ برامجها القطاع الخاص.

(ب) تقليل السلطات التعديديه للبيروقراطيين.

(ت) مراعاة الوضوح في القرارات وعدم تركها عرضة للتفسيرات.

(ث) ضرورة التزام الحكومة بما تعلنه من سياسات.

(ج) تبسيط إجراءات اتخاذ القرار الإداري.

٤- ١- ٢ التغيرات المفاجئة في اللوائح والقوانين:

أظهرت نتائج الاستبيان الذي قامت به الدراسة أن ٩٠٪ من المستثمرين يخافون من التغيرات المفاجئة في اللوائح والقوانين التي تؤثر على أعمالهم وينظرون لها كأحد العوائق المهمة لنشاطاتهم الاستثمارية والتي تزيد من معدل المخاطر التي تواجههم. وعادة ما تبنى المشاريع الاستثمارية طبقاً لتخطيط طويل المدى قد يتجاوز العشر سنوات ليتمكن المستثمر من تحقيق أهدافه، وعلى ذلك فإن التغير السريع لبعض العوامل ذات العلاقة بمدخلات الإنتاج أو مخرجاته ينعكس مباشرة على جدوى المشروع، وبالتالي فإن المستثمر يعزف عن الاستثمار في ظل مثل هذا البيئة.

طريقة المعالجة:

- (أ) ضرورة التنسيق مع المستثمرين أو مع الغرف التجارية التي تمثلهم قبل إصدار أنظمة أو قوانين جديدة، وضرورة الأخذ بتخوفاتهم حيال التغيرات في القوانين والسياسات التي تؤثر على أعمالهم. كما يجب إشراك ممثلي القطاع الخاص في كل مراحل القرار الاقتصادي وخاصة عند وضع خطط واستراتيجيات التنمية التي يعتمد تنفيذ برامجها على القطاع الخاص.
- (ب) ضرورة وضع فتره زمنية تعطي الأنظمة طابع الثبات حتى يتمكن المستثمر من التخطيط، والابتعاد عن القرارات الانفعالية وردود الفعل.
- (ت) تبسيط إجراءات اتخاذ القرار الإداري.

٤- ١- ٣ تراجع الإحساس بالأمان الشخصي وأمان الممتلكات:

إن ارتفاع معدلات السرقة والجريمة في مجتمع ما تعني غياب التطبيق الحازم لإجراءات حماية الحقوق، وفي ظل مثل هذه الظروف يلجأ المستثمرون عادة الى تكليف مؤسسات أمنية خاصة للقيام بحماية ممتلكاتهم بمقابل أتعاب ماليه مما يرفع من تكلفتهم التشغيلية ويؤثر على قدراتهم التنافسية. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية تظل في وضع أفضل من بقية دول العالم النامي من حيث ثقة المستثمرين في إجراءات حفظ الأمن، إلا أن ٦٠٪ من المستثمرين المشمولين في استبيان الدراسة أفادوا بأعتقادهم بأن السلطات لاتحمي أمنهم الشخصي وممتلكاتهم بالقدر الكافي مقارنة مع ٤٥٪ قبل عشر سنوات.

طريقة المعالجة:

- (أ) زيادة المخصصات الحكومية الأمنية المنوط بها حماية أرواح وممتلكات الناس، مع الاهتمام بزيادة قدرات رجال الأمن وتوفير الأجهزة الأمنية الحديثة التي تسهل قيامهم بمهامهم الامنية.
- (ب) معالجة المسألة الامنية من خلال منظور شامل لجميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، والاهتمام بمشاكل الفراغ والبطالة.
- ٤- ١- ٤ صعوبة التوقع بالإجراءات والأحكام القضائية وانخفاض كفاءة الأجهزة القضائية:

النظام القضائي غير الكفؤ يمكن أن يتسبب في حدوث حالة من الضبابية وعدم التأكد عندما لا يقدم اجراءات قضائية عادلة ضد السلوك الغير قانوني الذي يقوم به المواطنون ضد بعضهم البعض، أو لا يقدم اجراءات واضحة وصريحة ضد الحكومة عندما تكون خصماً للمواطنين في قضايا حقوقية، وهذا ما يؤدي الى التقليل من أهمية صكوك الملكية والعقود. وترى الغالبية العظمى من المستثمرين المشمولين في الدراسة صعوبة في التوقع بالاجراءات والاحكام القضائية ويعتقدون بأنها عائق على درجة عالية من الاهمية لنشاطاتهم الاستثمارية. وربما ترجع حالة الغموض وعدم التأكد لدى المستثمرين فيما يتعلق بالبيئة القانونية لكون النظام والاجراءات والقوانين الصادرة من الحكومة قد شهدت العديد من التغيرات في العشر سنوات الاخيرة والتي وإن جلبت الكثير من التحسينات الإيجابية إلا أنها أحدثت حالة من عدم التناسق في الإجراءات والتي تسببت في حيرة للمستثمرين حول كيفية حل المنازعات التجارية في المحاكم طبقاً للقانون السعودي. وتبرز مسألة وجود فواصل زمنية طويلة بين إصدار الأنظمة وتطبيقها واستمرار بعض المحاكم في العمل بالقوانين القديمة بدلاً من الجديدة وتأخر صدور اللوائح التنفيذية كأهم المسببات

لحالة الضبابية وعدم التناسق في الإجراءات القانونية. كما أن غياب محاكم تجارية للفصل في المنازعات بين المؤسسات المالية والممولين وكذلك المساهمون في صناديق الاستثمار المشتركة يؤدي الى تعقيدات تسبب خسائر كبيرة للمستثمرين. طريقة المعالجة:

(أ) إنشاء محاكم تجارية متخصصة مستقلة بحكومة بالشريعة على غرار الموجود في المغرب وتونس ودبي.

(ب) إيجاد كادر قضائي متخصص في المسائل المالية والتجارية ومسائل الاستثمار، والتجارة الالكترونية وغيرها.

(ت) إدخال المناهج التجارية والمالية واللغة الانجليزية وغيرها ضمن البرامج الدراسية في المعهد العالي للقضاء.

(ث) الالتزام بالأنظمة والمراسيم السامية وفقاً لما جاء في النظام الأساسي للمملكة والمرافعات الشرعية.

(ج) تفعيل إجراءات تحصيل الحقوق المدنية.

٤- ١- ٥ عدم وجود نظام إفلاس موحد:

من الملاحظ أن المملكة لا تمتلك نظام إفلاس موحد حيث أن قضايا الإفلاس بحكومة بعدد من الأنظمة المختلفة، مثل نظام المحكمة التجارية، ونظام التسوية الواقية من الإفلاس ولائحة الإجراءات المتبعة بإدارة الحقوق المدنية، والتعاميم الصادرة من ديوان المظالم، واللوائح المنظمة للصلح الودي عن طريق لجان الغرفة التجارية. إن أنظمة الإفلاس وإن كانت ملائمة للفترة الماضية فإنه لا بد من تحديثها حتى تقي بالغرض والوظيفة المتوخاة منها في هذه المرحلة من تنمية المملكة. فهذه الأنظمة لم تتطرق أيضاً لمعالجة مسائل الإفلاس ذات الطرف الأجنبي المتزايدة بشكل أصبحت تعتبر معه من المسائل الشائكة التي تعاني منها الكثير من الدول، وتتطلب عناية، خاصة أن المستثمر الأجنبي يفاجأ في حالة التصفية بالتنفيذ على كافة ذمته المالية، وهو قد استثمر في صورة شركة ذات مسؤولية محدودة، مما يترتب على المستثمر التزاما فوق طاقته، وهذا سيكون عائقاً أمام جذب الاستثمارات. طريقة المعالجة:

(أ) مراجعة وتقييم واقع الأنظمة واللوائح المتعددة التي تحكم الإفلاس في المملكة للتأكد من كفاءتها، ومدى ملاءمتها للمتغيرات الاقتصادية.

(ب) العمل على إصدار نظام إفلاس جديد يعالج بعثرة الأنظمة الحالية ويحكم مختلف القضايا والإجراءات التي تنظم مسائل الإفلاس بما فيها قضايا الإفلاس ذات الطرف الأجنبي.

٤- ١- ٦ لوائح ونظم العمالة:

يواجه المستثمرون تحديات ومصاعب في الحصول على التأشيرات ورخص العمل والاقامة. وتكمن العوائق في كون سياسة منح التأشيرات ورخص العمل والاقامة مقيدة جداً وذات اجراءات معقدة وخاصة في تعبئة الطلبات، وكذلك السياسة المقيدة للعمال والمتمثلة في حصة محدودة من العمالة الاجنبية وسياسات غير مرنة فيما يتعلق بفصل العمالة السعودية. كما تفرض سياسة السعودية الحالية على الشركات إلحاق نسب محدودة ومتزايدة من المواطنين ضمن تركيبة القوى العاملة بالشركات والمؤسسات دون التفريق بين القطاعات ودون اعتبار مدى توفر العمالة الوطنية في ذلك المجال مما أدى الى رفع التكاليف التشغيلية للشركات واضعاف قدرتها التنافسية. وقد اوضحت نتائج استبيان الدراسة تدمير المستثمرين من لوائح ونظم العمالة والاستقدام حيث وضعوها في مقدمة الترتيب بين عوائق الاستثمار المتعارف عليها عالمياً واعتبروها الأكثر خطراً وأهمية.

طريقة المعالجة:

(أ) تطوير خطة سعودية أكثر مرونة تعتمد على الحوافز بدلاً من الإلزام والعقوبات وتكون في اطار التعاون والبيئه المتسامحة مع مجتمع الأعمال، حيث يمكن إعطاء المنشآت التي توظف سعوديين بنسبة كبيرة أفضليه في العقود الحكومية، وكذا تخفيضات ضريبية، وسهولة الحصول على الإقراض الحكومي.

- (ب) إيجاد آلية مناسبة لدعم تأهيل المواطنين للوفاء بمتطلبات الوظيفة كما حصل بالنسبة لصندوق الموارد البشرية، ويمكن التفكير بالسماح بحسم ما يوازي ٥٠٪ من الضريبة من تكاليف التدريب، وكذا اصلاح نظام التعليم عن طريق انشاء كليات جديدة وزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات القائمة التي يحتاج مخرجاتها سوق العمل كالكليات التقنية.
- (ت) اصلاح نظام العمل والعمال الذي يفتقد المرونة في ما يخص فصل واقالة السعوديين مما يشجع منشآت الاعمال على توظيف الاجانب المتوافرين باجور رخيصة وعقود عمل مرنة. ويمكن اصلاح نظام العمل عن طريق تغيير التنظيمات بشأن فصل العمالة والتحديد بوضوح للمحاكم والمستثمرين الأسباب المقبولة قانونياً لفصل العماله والتي يجب أن تشمل عدم المواثمة بين قدرات الشخص والموقع الوظيفي، انخفاض الإنتاجية، أو حالة كساد اقتصادي تمر بها المنشأة. إضافة لذلك يجب ألا يلزم القانون الشركة بإعادة الموظف المفصول لأسباب غير قانونية و إنما يكتفى بإلزام الشركة بدفع التعويضات.
- (ث) وضع رخصة العمل والإقامة في طلب واحد، واصدار تأشيرة أكثر مرونة لدخول رجال الأعمال الأجانب، وعمل تدريب أفضل لموظفي القنصليات السعودية في الخارج.

٤- ١- ٧ البيروقراطية والروتين:

تتسبب البيروقراطية والروتين الحكومي في إعاقة الاستثمار كنتيجة لطبيعة النظم واللوائح الحكومية أو بسبب استخدام الموظفين الحكوميين لأساليب ملتوية في تعاملاتهم مع اصحاب الأعمال. وقد تبين من نتائج الاستبيان أن ٧٥٪ من المستثمرين الذين شاركوا في الاستبيان يلجئون إلى استخدام أساليب غير نظامية كالواسطة والرشوة وغيرها لتسيير أعمالهم. ويعتقد أكثر من نصف إجمالي المستثمرين بأنه لا توجد أي مراقبة أو محاسبة للموظفين المقصرين والمنتهزين من مواقعهم الوظيفية، وهم يرون بأن هناك زيادة في صعوبة التعامل مع موظفي الحكومة الآن مقارنة بالاعشر سنوات الماضية مما يدل على انخفاض كفاءة الجهاز البيروقراطي بشكل عام. بل وأن ثلثي المستثمرين قد أحجموا عن الاستثمار بسبب صعوبات تطبيق اللوائح والنظم الحكومية نتيجة لكون تكلفتها غير معروفة على وجه التأكيد. وتتضح اكثر معاناة المستثمرين مع الجهاز البيروقراطي إذا ما علمنا بأن ٣٠٪ من وقت الادارة العليا يُصرف في مراجعة الدوائر الحكومية.

طريقة العلاج:

- (أ) يجب ان يكون هناك قرار إداري وعلى أعلى المستويات بإعادة هيكلة الجهاز الحكومي وتخفيف إجراءاته الروتينية، ووضع حد للتجاوزات والتلاعبات في الوظيفة العامة والتعامل مع هذا الملف بكل جرأة و شفافية.
- (ب) فرض وترسيخ سيادة القانون على الجميع دون استثناء، وتوقيع أشد العقوبات على المقصرين والمتجاوزين.
- (ت) تكثيف عمليات المراقبة والمتابعة والمحاسبة للموظفين الحكوميين، وضرورة ربط الزيادة السنوية في الراتب بتقرير الكفاءة والأمانة للموظف.
- (ث) صياغة استراتيجية شاملة تعمل على خلق جهاز حكومي يعمل بكفاءة أكبر و انتاجية أفضل وتكلفة أقل.
- (ج) تبسيط إجراءات اتخاذ القرارات الإدارية.

٤- ١- ٨ انعدام الرقابة الداخلية والخارجية على أعمال الادارة العليا في الشركات المساهمة:

يؤدي انعدام الرقابة على الادارة العليا في الشركات المساهمة الى هز ثقة المستثمرين في هذه الشركات وضياع حقوقهم ومدخراتهم في حالة حدوث تجاوزات أو مخالفات تؤدي الى خسارة أو إفلاس هذه الشركات.

طريقة العلاج:

- (أ) إلزام الشركات المساهمة بإتباع نظام محاسبي دقيق ومراجعتة دورياً.

(ب) تطبيق مفهوم الحوكمة المؤسسية Corporate Governance ، وذلك بوضع الانظمة والمبادئ والمعايير اللازمة لذلك.

(ت) عدم الاعتماد على مكتب مراجعة واحد مع ضرورة تغييره كل فترة زمنية "عام" بما يضمن سلامة الحسابات.

٤- ١- ٩ ضعف حماية حقوق الملكية الفردية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف:

تعاني البيئة الاستثمارية من ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، مما يؤدي إلى انتشار ممارسات الغش التجاري، وإغراق الأسواق بالبضائع المقلدة، وإهدار حقوق المؤلفين والمبرمجين والمخترعين. ومن ثم يؤدي الغش التجاري والتقليد إلى إلحاق الخسائر بالمستثمرين أصحاب الاختراعات الأصلية مع انحسار الحافز لدى المخترعين والمبرمجين في استثمار أوقاتهم وأموالهم في ظل غياب الحماية. وقد ساهم هذا الوضع في ضياع الفرص المهمة في التطوير والاستثمار في البرمجيات.

طريقة المعالجة:

(أ) تفعيل تطبيق الأنظمة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال تدريب الموظفين القائمين على ذلك، ودعم الجهات

المعنية بالرقابة على تطبيق تلك الأنظمة بالكفاءات البشرية.

(ب) وضع العقوبات والتعويضات التي تتماشى مع المتطلبات الدولية في هذا الشأن.

(ت) تفعيل تطبيق نظام العلامات التجارية.

(ث) تشجيع روح الابتكار والابداع لدى المهوبين وإنشاء النوادي العلمية وتقديم المكافآت التشجيعية للأعمال المميزة.

٤- ١- ١٠ عدم وجود نظام مكافحة الإغراق:

تعاني بيئة الأعمال في المملكة من عدم وجود نظام شامل لمكافحة الإغراق يتضمن بشكل واضح معايير الإغراق وحالاته وطرق معالجته والجهات ذات العلاقة والمعنية بتطبيقه، مما يساعد في وضع حلول ملائمة لمكافحته. وقد أدى هذا إلى الإضرار بالكثير من المشاريع الاستثمارية ومنتجاتها بسبب عدم وجود أنظمة تمنع إغراق السوق السعودية.

طريقة المعالجة:

(أ) الإسراع في إصدار نظام مكافحة الإغراق.

(ب) تطبيق المواصفات السعودية القياسية، وتفعيل دور الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس وألا يقتصر دورها على إصدار المواصفات فقط، بل الإشراف على تطبيقها أيضاً.

٤- ١- ١١ ثغرات في نظام المحاماة:

إن نظام المحاماة السعودي الذي تم تطبيقه مؤخراً يتضمن بعض الثغرات التي ينبغي تلافيتها ولعل أهمها عدم اشتراط خضوع المتقدمين للحصول على ترخيص ممارسة مهنة المحاماة لامتحان تحديد الكفاءة بهدف الحد من دخول غير الأكفاء إلى هذه المهنة ذات الطابع المهم والحساس. لذا فإن ضعف كفاءة المحامين قد تشوه سمعة مهنة المحاماة في نظر المستثمرين نتيجة دخول هذه المهنة من لا يملك المقومات الأساسية التي تؤهله لذلك وبالتالي ينعكس سلباً على البيئة القانونية بشكل عام.

طريقة المعالجة:

(أ) اشتراط خضوع المتقدمين بطلب للحصول على ترخيص لممارسة مهنة المحاماه على إختبار تحديد الكفاءة ويتم بناء عليه منح الترخيص.

(ب) السماح لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومن في حكمهم من حملة الدكتوراه في الشريعة أو القانون بممارسة المحاماه خارج أوقات عملهم الرسمي.

٤- ١- ١٢ عواقب متعلقة بالاستثمار الأجنبي:

٤- ١- ١٢ شروط التراخيص للاستثمارات الأجنبية:

شروط التراخيص للاستثمارات الأجنبية المعمول بها ضمن النظام الحالي تشوبها العديد من علامات الاستفهام حول مدى كفاءتها في جذب نوعية الاستثمارات الأجنبية المرجوة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ومن أهم هذه الجوانب أن النظام لم يحدد الأسس والمعايير التي أقرت على أساسها الحدود الدنيا لرأس المال اللازمة للترخيص لمشروعات الاستثمار الأجنبي مما يثير التساؤل حول مدى ملائمة هذه الحدود. إضافة إلى ذلك لم تشترط وجود خبرة علمية وعملية موثقة للمستثمر الأجنبي في مجال المشروع الراغب في إقامته وهو الشرط الذي تضمنه النظام السابق لاستثمار رأس المال الأجنبي. لذا فإن الوضع الحالي لمنظومة الشروط الاقتصادية بتشريعات الاستثمار الأجنبي لا توفر النوعية المرجوة من تلك الاستثمارات لتطوير مستوى أداء الاقتصاد الوطني، بل قد تجلب نوعية تزامم الاستثمارات الوطنية في أسواقها دون أن تضيف لمستويات الخبرة والتقنية المتوافرة حالياً. هذا فضلاً عن أنه حتى المستثمرون الأجانب أصحاب الخبرة والتقنية لم توفر لهم تلك التشريعات عناصر الجذب اللازمة لإقبالهم على مشاركة المستثمر الوطني، مما يحرم الكثير من المستثمرين الوطنيين من الاستفادة المباشرة من خبرات وتقنيات المستثمر الأجنبي.

طريقة المعالجة:

إعادة صياغة منظومة الشروط الاقتصادية بتشريعات الاستثمار الأجنبي وتوضيح الأسس التي بنى عليها بما يساهم في تركيز تلك المشروعات في المجالات التنموية اللازمة لتطوير مستوى أداء الاقتصاد الوطني، وتقليل نسبة المشروعات التي تزامم الاستثمارات الوطنية دون إضافة لمستويات الخبرة والتقنية، وتشجيع المستثمرين الأجانب أصحاب الخبرة والتقنية على مشاركة المستثمرين الوطنيين.

٤- ١- ١٢ معدل الضريبة على الاستثمار الأجنبي:

يعد معدل الضريبة على الاستثمار الأجنبي مرتفعاً. فعلى الرغم من قيام الحكومة بتخفيض معدل الضريبة إلى ٢٥٪ على الاستثمار الأجنبي، إلا أنها لاتزال نسبة مرتفعة مقارنة بكثير من الدول التي تتنافس لجذب الاستثمارات وبالخصوص الدول المجاورة. كما أن المملكة لا تعمل بما تأخذ به بعض الدول من خصم مصاريف تدريب العمالة الوطنية أو خصم مصاريف البحث والتطوير. كما يتبين صعوبة وعدم وضوح إجراءات الضرائب والنظام المحاسبي بالمملكة، حيث يكتنف الغموض وعدم الشفافية معظم إجراءات ولوائح الضرائب والنظام المحاسبي المعتمدة مما يسبب عدم وضوحها للغالبية العظمى من المستثمرين، وهو أمر يؤثر سلباً على قرارات المستثمرين الأجانب عند الاستثمار في المملكة.

طريقة المعالجة:

(أ) تخفيض نسبة الضريبة المفروضة إلى معدل الضرائب المفروضة بالاقتصاديات المحيطة التي تسعى إلى منافسة المملكة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

(ب) فرض الضرائب على الأرباح الموزعة فقط.

(ت) خصم مصاريف تدريب العمالة السعودية من الوعاء الضريبي.

(ث) خصم بدل العمل بمناطق نائية.

(ج) خصم مصاريف البحث والتطوير.

(ح) إعادة حافز الإعفاء الضريبي.

(خ) منح إعفاء كامل للشركات الاستثمارية الموجهة للتصدير.

٤- ١- ١٢- ٣- الأزواج الضريبي:

تواجه بعض الاستثمارات الأجنبية مشكلة الأزواج الضريبي، فالاتفاقيات الثنائية لتفادي الأزواج الضريبي مهمة للمستثمر الأجنبي، كونها تكفل له عدم دفع الضريبة على دخله مرتين. وقد وقعت المملكة اتفاقية منع ازدواج ضريبي مع فرنسا فقط. إن الضرائب إحدى أهم المتغيرات التي تؤثر على اختيار المستثمرين للاستثمار في بلد معين، لذا فإن وجود اتفاقيات تفادي الأزواج الضريبي تعد من حوافز الاستثمار المهمة.

طريقة المعالجة:

(أ) أن يكون عقد اتفاقية تفادي الأزواج الضريبي مع أكبر عدد من الدول على رأس أولويات وزارة المالية، لما له من آثار إيجابية على تحسين البيئة الاستثمارية.

(ب) توحيد الوعاء الضريبي.

٤- ١- ١٢- ٤- تعارض الأنظمة الحالية مع نظام الاستثمار الأجنبي:

إن الاستثمارات الأجنبية لن تعمل بكفاءة في ضوء تعارض الأنظمة الحالية مع نظام الاستثمار الأجنبي. وقد ساهم هذا الوضع في عزوف المستثمرين، لأن بعض الأنظمة تمنح إعفاءات على الآلات والمعدات، بينما لا تطبق هذه الاعفاءات عملياً لعدم اعتراف نظام الجمارك بها. كما تقوم بعض الجهات بإصدار تراخيص للشركات الأجنبية التي ترغب بالاستثمار في المملكة، مما ينتج عنه ازدواجية في التراخيص ومن ثم تضارؤل جاذبية الحوافز نتيجة لعدم الاستفادة منها رغم أن الأنظمة تنص عليها.

طريقة المعالجة:

(أ) توحيد جميع التراخيص في الهيئة العامة للاستثمار، وإلغاء ما يتعارض مع نظامها من أنظمة قائمة.

(ب) ضرورة إلمام موظفي الجمارك بالأنظمة الأخرى.

(ت) التأكيد على تطبيق الإعفاءات الجمركية.

(ث) الشفافية في تطبيق الإجراءات والأنظمة.

٤- ١- ١٢- ٥- حماية الاستثمار الأجنبي:

عدم توفر الحماية المناسبة للاستثمارات بالنسبة لمعظم الشركات الأجنبية، والتي تتمثل في عدم نزع الملكية إلا بموجب إجراءات قانونية عن طريق استصدار حكم من المحكمة، كذلك غياب الشفافية في الآلية المتبعة في مصادرة الملكيات، ودور المحاكم والجهات التنفيذية في عملية تقدير المصلحة العامة، والتقييم العادل وسرعة التعويض. وقد يؤدي ذلك إلى توقف دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدم وضوح آلية نزع الملكيات، وتقدير قيمة المشاريع والأضرار المترتبة عليها. كما قد يؤدي في بعض الحالات إلى تصفية الاستثمارات الأجنبية، خوفاً من المصادرة ونزع الملكية التعسفية.

طريقة المعالجة:

(أ) ضرورة تفعيل المواد ذات العلاقة المنصوص عليها في نظام الاستثمار الأجنبي.

(ب) التركيز على توضيح الآلية والإجراءات المتبعة في عملية نزع الملكية والمصادرة.

(ت) النص صراحة على الفترة التي يستغرقها صدور الحكم والتنفيذ.

(ث) النص صراحة على طريقة احتساب التعويض العادل وسرعة التنفيذ.

٤-٢ المعوقات الاقتصادية:

٤-٢-١ ضعف أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنشاط التصديري:

تتسم العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية كقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والنشاط التصديري بالضعف النسبي في مستويات أداءها ونموها، بسبب افتقاد كل منها لإطار تنظيمي متكامل يختص بتوفير أسباب نموها وازدهارها. إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من عدد المنشآت بمعظم الأنشطة الاقتصادية بالمملكة، لكن مساهمتها تعتبر محدودة في إجمالي الدخل القومي. كما تبين من دراسة الميزان التجاري في الفصل الأول تدني مساهمة الصادرات الغير النفطية إذ أنها تشكل نحو ١٠٪ فقط من إجمالي الصادرات. ومن ثم فإن عدم وجود المؤسسات المالية المتخصصة لدعم تلك القطاعات إلى جانب افتقادها للتنظيم اللازم لنموها بالأسلوب والكفاءة المطلوبين للمرحلة المقبلة، يعني محدودية فرص النمو الاقتصادي المستقبلي.

طريقة المعالجة:

(أ) دعم منظومة الاقتصاد الوطني بإقامة هيئة مستقلة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهيئة مستقلة لدعم وتنمية الصادرات السلعية غير البترولية أسوة بالدول الأخرى التي أنتهجت مثل هذا النهج مثل تاوان حيث أنشأت هيئة CETRA التايوانية التي ساهمت في زيادة الصادرات التايوانية نحو ٨٢ ضعف من ١,٤ مليار دولار عام ١٩٧٠ حتى بلغت ١٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٧.

(ب) العمل على إنشاء صندوق أو بنك لضمان الصادرات وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.

٤-٢-٢ القصور في البنية التحتية الأساسية:

إن عدم توافر الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية، مثل الكهرباء والمياه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنشاء مثل هذه المشروعات وتشغيلها وبالتالي انخفاض صافي الأرباح على الاستثمار بالمملكة، مقارنة مع الدول الأخرى، خاصة الدول المنافسة. وقد يتسبب هذا الأمر في إعطاء إنطباع سيئ عن بيئة الاستثمار في المملكة لدى المستثمرين مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين المحليين وكذلك الأجانب عن الاستثمار بالمملكة.

طريقة المعالجة:

(أ) تحويل إدارة مثل هذه المرافق وتشغيلها إلى القطاع الخاص والتي ستحل جزءاً من المشكلة، وللاستفادة من هذه المعالجة فإنه ينبغي السرعة في تنفيذ هذا الاتجاه وعدم التأخر في أحد جوانبه.

(ب) دعم قيام المشاريع التي تهدف إلى توفير الخدمات والمرافق الضرورية لقيام الاستثمارات.

(ت) الدعوة لتولي القطاع الخاص تمويل وإدارة أجزاء رئيسية من مشاريع البنية التحتية، إلا أن هناك عدداً من مشاريع البنية التحتية التي يصعب تمويلها تجارياً، ولذلك تتطلب استمرار التمويل الحكومي لها.

٤-٢-٣ عدم توفر الأراضي الصناعية المطورة:

يؤدي عدم توافر أراض صناعية مطورة في المناطق الرئيسية إلى رفع تكاليف إنشاء مثل هذه المشروعات الاستثمارية وتشغيلها وبالتالي ارتفاع فاتورة الإنتاج بالمملكة، مقارنة مع الدول الأخرى، خاصة الدول المنافسة. هذا من جهة، كما أنه سيعطي انطباعاً سيئاً عن بيئة الاستثمار بالمملكة في الأوساط الاستثمارية من جهة أخرى، وبالتالي سيكلف الكثير.

طريقة المعالجة:

(أ) سرعة العمل على توفير الأراضي والخدمات بالتنسيق بين جميع الجهات مثل هيئة المدن الصناعية والأمانات، وشركات الخدمات.

(ب) البحث عن أساليب تمويل جديدة لتطوير المدن الصناعية كبيع الأراضي للمستثمرين.

(ت) إعادة النظر في تنظيم الهيئة فيما يتعلق بنسبة الـ ٢٠٪ التي تؤخذ من إجمالي إيراد المطور والمشغل لصالح الهيئة، نظراً لكونها نسبة عالية مع عدم تطبيقها على الأراضي المملوكة للقطاع الخاص.

٤-٢-٤ القصور في البنية الأساسية للاتصالات:

تعاني المملكة من ضعف البنية الأساسية التقنية للاتصالات والمعلومات، لكونها تحتل مرتبة متأخرة في توفير وسائل الاتصال ومدى نشر خدمات الاتصال ومنها الإنترنت. كما أن تكلفة الاتصالات مرتفعة محلياً مقارنة بعدة دول أخرى. إن وسائل الاتصال الحديثة، ومدى توافرها، وانخفاض تكاليفها من أهم مقومات نجاح المشاريع الاستثمارية. ويؤدي انعدام هذه الوسائل وفق المقاييس العالمية أو عدم ملاءمتها إلى إحباط المستثمرين وعدم تواصلهم مع آخر التطورات في قطاعات الأعمال المختلفة في العالم، والتي تتطلب أن يعتمدوا بشدة على الإنترنت وقنوات الاتصال عالية السرعة. وكما تبين من خلال المقارنة مع ماليزيا وفنزويلا، فإن مستوى خدمات الاتصالات، ممثلة في أعداد الهاتف الثابت لكل مائة فرد تعتبر متدنية في المملكة، كما ينسحب الأمر على الجوال، وخدمة الإنترنت فإنها أقل من المستويات المتوفرة عالمياً، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المكالمات الدولية، وكذلك تدني انتشار خدمة الإنترنت وارتفاع تكلفتها.

طريقة المعالجة:

(أ) تحسين خدمات الاتصالات.

(ب) الإسراع في فتح قطاع الاتصالات للمنافسة.

(ت) اعتماد سياسة سعرية أكثر مرونة.

(ث) تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية التقنية من خلال آليات تمويلية مثل (بناء - تشغيل -

تملك) BOT وغيرها من الآليات.

٤-٢-٥ تأخر انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية:

إن عدم دخول المملكة لمنظمة التجارة العالمية يحرم المملكة من الوسائل المهمة في تحرير اقتصادها، حيث أن الانضمام يمثل أحد الأدوات الهامة في زيادة الإرتباط والاندماج مع الإقتصاد العالمي وزيادة وتنمية معدلات التبادل التجاري بين المملكة وباقي دول العالم الأخرى. وبما أن المملكة لم تتمكن حتى الآن من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية فقد أدى ذلك الأمر إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الإستثمار في المملكة نتيجة الشعور بأن تسويق المنتجات من مشروعات مقامة في المملكة لن يكون منافساً بدرجة كافية. إضافة إلى ذلك فإن عدم إنضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سوف يزيد من شكوك المستثمر في الأنظمة والقوانين المعمول بها محلياً والتي تتعلق بتجارة السلع والخدمات والأمور الأخرى المتعلقة بالإستثمار، فضلاً عن تدني ثقة المستثمر المحلي أو الأجنبي في المقدرة على مواجهة الدول التي تحاول فرض قيود على صادرات المملكة والتي يمكن تفاديها في حالة الإنضمام نتيجة لوجود آلية لدى المنظمة تعالج مثل هذه الحالات.

طريقة المعالجة:

(أ) زيادة التنسيق بين اللجان التي تباشر عمليات التفاوض والجهات الحكومية المختلفة بهدف الوصول إلى خطة متكاملة تدعم الموقف التفاوضي للمملكة.

(ب) العمل على الإستفادة من علاقات المملكة الإقتصادية والتجارية المتميزة مع عدد من الدول المؤثرة بهدف حشد التأييد والدعم لموقف المملكة.

٤- ٢- ٦ بطة عملية التخصيص:

لا يقتصر مفهوم التخصيص على قرارات انتقال الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص فقط، بل يشمل مختلف الأمور المتعلقة بذلك من الإدارة والتشغيل، والأمور القانونية اللازمة للوصول للتخصيص بمفهومه الشامل وهو أن يصبح مقدم الخدمة والمستفيد منها هو القطاع الخاص. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في هذا الشأن إلا أنها كانت جزئية، كونها ركزت على نقل الملكية أحياناً والإدارة والتشغيل أحياناً أخرى، فضلاً عن بطء سير العملية، وتأخر تخصيص قطاعات مهمة جداً مثل النقل، لاسيما النقل الجوي. كما لا يوجد جدول زمني واضح ومحدد للتخصيص. وقد أدى هذا الوضع إلى ضياع فرصة رفع الأداء الاقتصادي لهذه القطاعات، والعجز عن تخفيف العبء على ميزانية الدولة. كما قلل من خلق فرص في مجالات استثمارية جديدة للاستثمار المجدي. ولقد ساهم هذا الأمر أيضاً في استمرار ضعف كفاءة تشغيل هذه القطاعات وتوفير الخدمة بشكل أفضل.

طريقة المعالجة:

(أ) وضع برنامج زمني للتخصيص.

(ب) فتح باب المنافسة حتى لا تتحول عملية التخصيص إلى احتكار خاص، بدلاً من الاحتكار العام.

(ت) زيادة الشفافية في الإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاعات المراد تخصيصها.

(ث) تجنب دخول الدولة منافساً لتقديم الخدمة بعد تخصيصها.

(ج) عدم طرح المنشآت الحكومية للتخصيص إلا بعد التأكد من إعادة هيكلتها وتفعيل إنتاجيتها وتحديثها والتأكد من ربحيتها ووضع ذلك في إطار خطة زمنية محددة.

٤- ٢- ٧ عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل:

يعاني سوق العمل السعودي من عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل كما تبين من توزيع الخريجين حسب التخصصات في الفصل الأول. يأتي هذا نتيجة لعدم تصميم البرامج التعليمية بما يتلائم مع احتياجات السوق، إلى جانب غياب التنسيق ما بين خطط وزارة التعليم العالي وتحديد التخصصات في الجامعات من جهة ومتطلبات مؤسسات القطاع الخاص كالأغرف التجارية من جهة أخرى. وقد أدى عدم توفر هذه الاحتياجات إلى محدودية جذب الاستثمارات في بعض القطاعات وبالذات التقنية. أما حالياً فغالباً ما يتم الاستعانة بموارد بشرية أجنبية، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد من خلال استمرار زيادة التحويلات إلى الخارج ورفع مستويات البطالة في سوق العمل.

طريقة المعالجة:

(أ) وضع الخطط التعليمية وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

(ب) المراجعة المستمرة للمناهج والأساليب التعليمية المتبعة.

(ت) وضع برامج تأهيلية للمعلمين والمدربين بالمدارس والجامعات.

(ث) تطبيق برامج الجودة النوعية على البرامج التعليمية وفقاً للمعايير الدولية.

(ج) تحسين البيئة التعليمية، واستخدام الوسائل الحديثة، ومنها الوسائط المتعددة في العملية التعليمية.

(ح) دعم وتفعيل برامج لتدريب وتأهيل طلاب المدارس الثانوية والجامعات خلال إجازة نهاية العام.

(خ) تفعيل برامج دعم الإنتاج الفكري، وتنمية روح الابتكار لدى طلاب المراحل التعليمية المختلفة، ويجب اقترانها ببرامج تنفيذية.

٤- ٢- ٨ القصور في تدريب المهارات الفنية والتقنية:

تعاني بيئة الاستثمار في المملكة من نقص العمالة الماهرة الوطنية، وبصفة خاصة المهارات الفنية والتقنية التي يمكن أن تفي باحتياجات الشركات في قطاعات الأعمال المختلفة. وعادة ما يؤدي عدم توفر العمالة الماهرة إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجالات التي تحتاج إلى العمالة المؤهلة، خصوصاً مع وجود قيود على استقدام العمالة الأجنبية.

طريقة المعالجة:

- (أ) إعطاء التعليم الفني أهمية كبيرة لا تقل عن التعليم العام، والعناية بالتدريب والإعداد المهني، وتربية الشباب على احترام العمل الفني وتهيئتهم للانخراط فيه.
- (ب) العمل على تشجيع مراكز التدريب المهني ودعمها مادياً.
- (ت) تقديم حوافز جذابة للمشاريع الاستثمارية التي تقوم بالتدريب كإعفاءات الضريبية.
- (ث) تشجيع ودعم القطاع الخاص على إقامة المعاهد المتخصصة في المجالات الفنية والتقنية.

٤- ٢- ٩ الهجرة من الريف إلى المدن:

لا تزال المناطق الحضرية الكبرى تمثل مصادر جذب للسكان من القرى والهجر لما تتمتع به من مزايا في الفرص الوظيفية وتوافر التجهيزات الأساسية والخدمات والمرافق ذات المستويات العالية. وقد انخفضت نسبة سكان الأرياف من جملة سكان المملكة من حوالي ٤٠٪ عام ١٩٧٥م إلى حوالي ١٥٪ عام ١٩٩٩م بينما المتوسط العالمي يبلغ ٥٥٪ (تقرير مؤسسة النقد، ٢٠٠٢م). وتسبب هذه الهجرة في حدوث اختناقات للتنمية الحضرية وخسارة للاستثمارات الحكومية في القرى والأرياف المهددة بالتحول إلى قرى مهجورة.

طريقة العلاج:

- (أ) تحسين التجهيزات الأساسية والخدمات وتطوير كفاءتها بأدائها بالمراكز القروية.
- (ب) توفير القروض التمويلية لصغار الزراع وتشجيعهم على إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة بما يتلائم مع الميزة النسبية والموارد المتاحة وخاصة المياه.
- (ت) توفير حوافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في المناطق الريفية.
- (ث) تشجيع القوى العاملة السعودية على العمل في المناطق القروية بتوفير الفرص الوظيفية المجزية والحوافز المادية المناسبة وتهيئة البيئة الملائمة للاستقرار في هذه المناطق.

٤- ٢- ١٠ القصور في البريد والتوصيل للمنتجات:

بشكل واضح هناك قصور في البريد إذ يلمس المتعاملون تدني وضعف إمكانات توصيل المنتجات المادية. ولقد ساهم وجود هذا المعوق في تأخر قيام التجارة الإلكترونية وتحسين الخدمات الحكومية لقصور نظام التوصيل، إلى جانب ارتفاع تكاليف خدمة التوصيل إذا ما وجدت بشكل لا يسمح باستخدامها بشكل دوري.

طريقة المعالجة:

- (أ) تطوير الخدمات البريدية بإحداث نقلة نوعية في الخدمة وتخصيصها.
- (ب) إعادة النظر في نظام التسمية والترقيم بحيث يضاف رمز لأسماء الأحياء يدل على موقعها، ولأسماء الشوارع يساعد على معرفة ترتيبها أو تسلسلها، ويستفاد من التجارب العملية للدول الأخرى في هذا المجال.

(ت) تطبيق نظام الإشعار الإلكتروني الذي يتيح للمشارك الحصول على معلومات عن المواد الواردة دون تكبد عناء الوصول إلى الصندوق البريدي الخاص به، كذلك إدخال خدمة الاستلام البريدي عن طريق الهاتف النقال.

(ث) إنشاء مركز وطني للمعلومات الجغرافية لتقديم الخرائط الرقمية للمملكة ومحافظاتها ومدنها وقراها أسوة بما قامت به هيئة تطوير الرياض.

٤ - ٢ - ١١ تصاعد حجم الدين العام:

إن استمرار ارتفاع الدين العام ليصل إلى حوالي ٦٣٠ بليون ريال بنهاية عام ٢٠٢٢م أو نحو ٩٢٪ إلى إجمالي الناتج المحلي وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة بالمستويات العالمية، سيؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الطلب على السيولة، إضافة إلى أن خدمة الدين العام السنوية ستكون على حساب الإنفاق الاستثماري مما يحد من آفاق النمو الاقتصادي المستقبلي. كما يمكن أن يؤثر سلباً على جاذبية اقتصاد المملكة للاستثمار خاصة إذا ما أدى إلى ضغوط على الريال السعودي، أو إتباع سياسات مالية متشددة.

طريقة المعالجة:

(أ) ضبط الإنفاق الجاري، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية وبالتحديد مشاريع البنية الأساسية.

(ب) خصخصة المؤسسات العامة التي يمكن إدارتها بشكل تجاري واستخدام عوائد الخصخصة في تخفيض حجم الدين العام.

(ت) وضع برنامج زمني للتخلص من الدين العام.

٤ - ٢ - ١٢ عدم وجود نظام للمدفوعات التجارية:

تعد المملكة متأخرة بشكل ملحوظ عن الركب في مجال الحكومة والتجارة الإلكترونية، التي من متطلبات قيامها وجود نظام للمدفوعات التجارية. وكما هو معلوم إن وجود نظام متطور للمدفوعات له تأثير مهم على زيادة كفاءة التمويل في الاقتصاد. وبما أن المعاملات المعاصرة لا تقتصر فقط على المعاملات المحلية، وإنما تتناول كثيراً من المعاملات الدولية، لذا فإن سرعة تسوية هذه المدفوعات الدولية أمر يساعد على زيادة كفاءة نظام التمويل. وقد أدى هذا الأمر إلى إجماع كثير من الشركات عن اختيار نموذج التجارة الإلكترونية في المملكة. كما أن صعوبة تطبيق الحكومة الإلكترونية بفعالية دون توفر نظام للمدفوعات قد أدى إلى تراجع المملكة في هذا المجال.

طريقة المعالجة:

(أ) تفعيل عمل لجنة التجارة الإلكترونية بوزارة التجارة، وتكليفها بوضع الحلول التي تواجه التجارة والحكومة الإلكترونية، بما فيها نظام المدفوعات.

(ب) توحيد جهود اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات مع لجنة التجارة الإلكترونية بوزارة التجارة.

(ت) وضع نظام عقوبات قابل للتنفيذ يحاسب المتلاعبين ويقلل من عدد المتخلفين عن سداد ديون بطاقات الائتمان.

٤ - ٢ - ١٣ صفر حجم سوق رأس المال:

تعاني المملكة من صفر حجم سوق رأس المال بالمقارنة إلى إجمالي الناتج المحلي، إذ يعتمد قطاع الأعمال بشكل رئيسي في تمويل نشاطاته على الاقتراض من البنوك. ويؤدي انعدام وسائل تمويل أخرى إلى إحباط المستثمرين وعدم تمكنهم من توسيع نشاطاتهم. لذا فهناك أهمية كبيرة لتطوير أسواق رأس المال والارتقاء بها للمستويات العالمية حتى يعتمد عليها المستثمرون في تمويل أعمالهم بتكاليف معقولة. إن الشروط التي تضعها وزارة التجارة فيما يتعلق بادراج الشركات في سوق الأسهم السعودي تعتبر معقدة والتي أدت في الماضي إلى الحد من تحول الشركات الخاصة إلى مساهمة ومن ثم قيام هذه الشركات بتمويل نشاطاتها عن طريق إصدار أسهم أو سندات وعرضها من خلال سوق رأس المال السعودي.

طريقة المعالجة:

- (أ) الإسراع في إنشاء سوق الأسهم والأوراق المالية.
- (ب) فتح مجالات الاستثمار في مجال القطاعات المالية أمام الاستثمارات الأجنبية.
- (ت) تحديث أنظمة الشركات المساهمة.
- (ث) تخفيف الشروط التي تضعها وزارة التجارة نحو تحول الشركات العائلية إلى مساهمة.

٤- ٢- ١٤ عدم توفر بنوك متخصصة:

يفتقر القطاع المالي في المملكة إلى بنوك استثمارية أو مؤسسات مالية متخصصة (مثل بنوك الصادرات أو البنوك العقارية) تقوم بتوفير التمويل والخدمات الاستشارية الأخرى للمشاريع الكبيرة. وعادة ما يتطلب تمويل المشاريع الخبرة في تقييم جميع أنواع المخاطر المرتبطة بالمشروع والقدرة على توفير التمويل ليس فقط من خلال الأسواق المحلية بل وحتى الدولية. وفي نفس الوقت الذي لم تسمح فيه مؤسسة النقد السعودي بفتح المجال لإنشاء بنوك استثمارية، يلاحظ أن البنوك التجارية الموجودة حالياً تتردد عن المساهمة في تمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل وذلك إما لأن ودائعها قصيرة الأجل أو لأن سوق رأس المال لم يتطور بعد ليتمكن البنوك من تصفية هذه المساهمات إذا ما أرادت.

طريقة المعالجة:

- (أ) تحديث قانون البنوك.
- (ب) فتح المجال أمام البنوك الاستثمارية للدخول للسوق السعودية.

٤- ٢- ١٥ مؤسسات التقييم المالي :

ضعف ثقافة الائتمان نظراً لعدم وجود مؤسسات لتقييم منح الائتمان للأفراد (Credit Bureau)، أو تقييم الائتمان للشركات والمشاريع (Rating Agencies). وفي حين أن هذا الوضع غير قائم بما يمكن الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة من الحصول على التقييم، يعتبر معرفة حقيقة أوضاع طالب القرض وسيولته وملأته المالية ومدى الضمانات التي يقدمها ومستقبل نجاح المشروع أمراً ضرورياً بالنسبة للبنوك حتى تتمكن من تمويل هذه النشاطات. لذا فقد تركز تمويل البنوك على الشركات الكبيرة وكذلك في السنوات الأخيرة على الأفراد بضمان تحويل الراتب والذي ينطبق بشكل كبير على موظفي الدولة وبعض الشركات الكبيرة.

طريقة المعالجة:

- (أ) وضع التشريعات اللازمة لقيام مؤسسات تقييم منح الائتمان للأفراد (Credit Bureau).
- (ب) تسهيل إجراءات إنشاء شركات التقييم المالي (Rating Agencies).

٤- ٢- ١٦ ظاهرة الشيكات المرتجعة :

وهي ظاهرة عدم ثقة المستثمرين في أن الشيك أداة وفاء مالي تقوم مقام النقود، وذلك نظراً لعدم تطبيق القوانين الخاصة بالجزاءات ومعاقبة مصدري الشيكات بدون رصيد مالي كافٍ لتغطيته. مما قد يعوق أو يؤخر من تسوية المعاملات المالية بين المستثمرين وعملائهم، ويحد من الثقة في النظام المالي ككل مع ما يعنيه ذلك من خسائر اقتصادية ناجمة عن فقدان الثقة وتعطيل دورة رأس المال.

طريقة العلاج:

- (أ) إعداد قاعدة بيانات عن أصحاب الشيكات المرتجعة، وذلك من قبل البنوك، بحيث تتخذ حيالهم إجراءات صارمة للحد من تعاملاتهم المالية من خلال الشيكات.
- (ب) تشديد العقوبة المقررة على معتادي ارتكاب مثل هذه الجريمة وذلك من خلال دفع الغرامة المالية عليهم وتفعيل عقوبة الحبس وجعلها الزامية في حالة تكرار التلاعب بالإضافة إلى عقوبات أخرى مثل المنع من السفر.
- (ت) سرعة الفصل في دعاوى الشيكات المرتجعة مع توحيد جهة الاختصاص في النظر في الدعوى مع إعطاء هذه الجهة صلاحية تنفيذ الأحكام دون الحاجة للرجوع لجهات أخرى.
- (ث) أن يتم الزام البنوك بملاحظة الشيكات المرتجعة والقيام بإخطار عملائهم بأن تكرار ارتجاع شيكاتهم عن حد معين يسبب إقفال حساباتهم.

٤-٣-٢ الموقوفات الثقافية والاجتماعية:

٤-٣-١ السلوك الاجتماعي:

يعد الاختلاف في تفسير السلوك الاجتماعي المقبول في الأماكن العامة وآلية الإلزام به، من الموقوفات الرئيسة للسياحة في المملكة. وأوجدت هذه الاختلافات أنواعاً من الإشكاليات المؤثرة ليس فقط على أفراد المجتمع بوصفهم القطاع الأكبر من السياح، بل أيضاً على المستثمرين والمشغلين الحاليين والمحتملين لصناعة السياحة. وقد أدى هذا الوضع إلى تفضيل نسبة كبيرة من الأفراد السفر إلى الخارج لغرض السياحة مما يقلل من فرص الاستثمار في قطاع السياحة. كما تعد مشكلة الموسمية في السياحة لغرض قضاء الإجازات، والسياحة المرتبطة بالمناسبات الدينية من الموقوفات الأساسية التي تخص السياحة في المملكة. حيث تولد الموسمية ضغطاً لاستعادة رأس المال المستثمر في فترة زمنية قصيرة، وبالتالي رفع الأسعار على السائحين.

طريقة المعالجة:

تحديد وإيضاح ضوابط السلوك الفردي والاجتماعي المسموح به والممنوع والشفافية في تعريف وتطبيق هذه الضوابط والجزاءات على المخالفين، ونشر ما يتم التوصل إليه في وسائل الإعلام المختلفة ليأخذ به العاملون في مجال تقديم خدمات الترفيه والمؤسسات القائمة على مراقبة السلوك العام والعمل على تربية الشباب في مراحل التعليم العام على الالتزام بهذه الضوابط.

٤-٣-٢ متطلبات السياحة العائلية:

يشعر العديد من الأفراد أن الأنشطة السياحية التي تقدم في المملكة لا تلبي المتطلبات الترويحية والسياحية العائلية، حيث يسهم عدم تمكين بعض مرافق السياحة الحالية من استضافة العائلة مجتمعه بعدم شعورها بالارتياح وبالتالي تجنبها قضاء أوقات الفراغ والعطلات والأنشطة السياحية في تلك المرافق. وقد أدى هذا الأمر إلى استمرار سفر العائلات إلى خارج المملكة لغرض السياحة مما قلل ولا يزال من فرص الاستثمار في السياحة المحلية.

طريقة المعالجة:

توضيح بعض الأنظمة والإجراءات المطبقة في هذه المرافق لتأخذ في الحسبان متطلبات العائلة في ضوء الخصوصية الاجتماعية لها وذلك لتحفيز بقاء المواطنين والعمل على تنمية السياحة الوطنية.

٤-٤ معوقات الإستثمارات النسائية:

حددت الدراسة التي قامت بها الهيئة العامة للإستثمار في مايو ٢٠٠٣م (٢٧) معوقاً تشمل النواحي او المشكلات القانونية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والخدمية التي تعيق المرأة السعودية عن الإستثمار والتمتية في المجتمع بالشكل الإيجابي المنشود، وحددت الدراسة أهم المعوقات في التالي:

٤-٤-١ معوقات ذات أهمية كبيرة جداً:

- (أ) وجود قوانين تحد من إستثمار المرأة في قطاعات معينة مثل تلك القيود المفروضة على ممارسة المرأة لنشاطات المقاولات المعمارية والصيانة والتشغيل والديكور، ومكاتب العقار، وعدم تسجيل نشاط سيارات الأجرة للنساء.
- (ب) عدم وجود إدارات نسائية بالأجهزة الحكومية المختصة لتسهيل عمل المرأة
- (ت) التباطؤ والتأخير في إنجاز المعاملات في المكاتب الحكومية.
- (ث) شرط الوكيل الشرعي، بما يسببه من إعاقة إنجاز معاملات المرأة المستثمرة بالسرعة المطلوبة وزيادة التكاليف.
- (ج) صعوبة إستصدار التراخيص اللازمة لعملها.
- (ح) عدم وجود منطقة صناعية نسائية
- (خ) ندرة ونقص توفر العمالة المحلية المدربة.
- (د) صعوبة تطوير وتدريب عناصر العمالة السعودية وبصفة خاصة العمالة النسائية.
- (ذ) تعثر معاملات المرأة المستثمرة وإعاقتها في الدوائر الحكومية.
- (ر) عدم إمكانية مقابلة الوفود التجارية الأجنبية.
- (س) عدم توفر بيانات ومعلومات.
- (ش) صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول للعمالة وبصفة خاصة العمالة الرجالية.

٤-٤-٢ معوقات ذات أهمية كبيرة:

- (أ) وجود بعض العادات والتقاليد غير المشجعة.
- (ب) صعوبة التعامل مع مكاتب التوظيف من أجل توفير العمالة.
- (ت) عدم قدرة المرأة على مراجعة أعمالها بنفسها.
- (ث) صعوبة التعامل مع المشاريع المتكاملة مع المشروع الإستثماري.
- (ج) عدم قيام البنوك بتهيئة فرص القروض الجيدة للمستثمرات.
- (ح) وجود بعض القيود الدينية الإجهادية غير اللازمة.
- (خ) صعوبة السفر وإحضار العمالة المناسبة.
- (د) إنخفاض مستوى الوعي بالتطورات الحديثة التي تستجد في مجال إدارة المشروعات الإستثمارية.
- (ذ) صعوبة تعامل المرأة المباشر مع المؤسسات الأخرى.
- (ر) صعوبة الحصول على تأشيرة العمالة بشكل عام.
- (ز) عدم التعرف على الفرص الإستثمارية الجيدة.
- (س) الجهل بالأساليب الحديثة في إدارة المشاريع.

٤-٤-٣ المعوقات ذات الأهمية المتوسطة: انحصرت في معوق واحد فقط هو صعوبة التعامل مع التقنية الحديثة

وقد عرضت الدراسة بعض الحلول والمقترحات لمعالجة تلك المعوقات من وجهة نظر سيدات الأعمال والتي شملت التالي:

- (أ) قيام الجهات الحكومية بتشجيع دخول المرأة في المجالات الاستثمارية.
- (ب) إقامة دورات تدريبية في مجال إدارة المشاريع.
- (ت) تمكين المرأة من ممارسة أعمالها والإشراف عليها بنفسها.
- (ث) تمكين المرأة المستثمرة من التعامل مع الدوائر الحكومية مباشرة، من خلال إنشاء أقسام وإدارات نسائية بهذه الأجهزة.
- (ج) اختيار المشروع استناداً إلى دراسة جدوى جيدة.
- (ح) قيام الغرف التجارية بتوفير ونشر الفرص الاستثمارية الواعدة.
- (خ) إنشاء مراكز وإدارات لتقديم الخدمات المتخصصة (محاسبية، قانونية،) لسيدات الأعمال.
- (د) وجود إدارة بالمشروع مؤهلة وقادرة على الاستفادة من الفرص المتاحة.
- (ذ) تقليص مدة الحصول على الترخيص اللازم للمشروع.
- (ر) وجوب ان يتم توجيه التعليم لتوفير العمالة النسائية.
- (ز) معالجة صعوبة التنقل بالنسبة للمرأة لمتابعة العمل في المشاريع.
- (س) تسهيل عملية الاستقدام وتعيين الافراد المؤهلين.
- (ش) توفير القروض من البنوك للمرأة المستثمرة بسهولة.
- (ص) وجوب الغاء شروط الوكيل الشرعي.
- (ض) أهمية استخدام المشروع للتقنيات الحديثة.
- (ع) الموافقة على مقترح انشاء منطقة صناعية نسائية (بدرجة عالية فقط).

كما قدمت الدراسة بعض المقترحات أهمها ضرورة إشراك المرأة في دراسة الأنظمة والإجراءات التي تتعلق بعملها وضرورة اتخاذ الجهات الحكومية خطوات لتشجيع المرأة المستثمرة والنظر في إمكانية إلغاء شرط الوكيل الشرعي أو ضبط العلاقة بصورة أفضل.

الفصل الخامس الفرص الاستثمارية في قطاعي الصناعة والخدمات

مقدمة:

تشير الأوضاع الاقتصادية السائدة في المملكة إلى وجود حاجة ماسة لدور أكبر للمؤسسات الحكومية في تعزيز الاستثمار في القطاعات الناشئة لاستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف تنويع موارد الدولة ونقل وتوطين التقنية. وعلى الرغم من وجود العديد من معوقات الاستثمار والتي تم استعراضها في الفصول الثلاثة الأولى من الدراسة، إلا أن معالجة هذه المعوقات وجعل البيئة الاستثمارية أكثر جاذبية ليست بالعملية المستحيلة كما تم إيضاحه في الفصل الرابع. إضافة لذلك، فسوف يتم في هذا الفصل استعراض الكثير من الفرص الاستثمارية في المملكة في العديد من القطاعات الحيوية والمهمة والتي بإمكانها توفير الفرص الوظيفية الكريمة للشباب السعودي ودفع عجلة الاقتصاد الوطني. وإذا ما تم تطوير البيئة الاستثمارية، فإن القطاع الخاص سوف يسهم بدور فاعل في هذه العملية. وسيتم في هذا الفصل استكشاف أفضل الفرص الاستثمارية في قطاعي الصناعة والخدمات، وكذلك المشاريع المشتركة وأعمال تشجيع النشاطات التجارية التي يمكن أن تستغل لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بما يحقق نمواً اقتصادياً يتجاوز النمو السكاني.

٥-١ الفرص التي تتوفر بالسوق من خلال تعزيز الاستثمار:

تزخر المملكة بالفرص الاستثمارية المنتجة والمربحة، خصوصاً في صناعتي الغاز والبتترول والبتروكيماويات التي تتمتع فيها المملكة بمزايا تنافسية بما يحقق عائداً عالياً على رأس المال المستثمر. ففي مجال صناعة النفط والغاز الطبيعي، تتوفر العديد من الفرص الاستثمارية سواء على مستوى التنقيب والإنتاج أو مستوى التكرير والتوزيع. ولهذا الغرض فقد شكلت الحكومة السعودية المجلس الأعلى للبتترول من أجل دراسة وتحديد القوانين المتعلقة بالنفط والغاز لغرض تفعيل دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في مجال النفط والغاز. ولكن ما تزال الاستثمارات في مجال النفط والغاز تقتصر على الشركات الأجنبية نظراً لتوفر الإمكانيات المتاحة والخبرات الواسعة لدى هذه الشركات على صعيد الاستثمار عند المصدر (upstream)، ومع ذلك فهناك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص المحلي على مستوى تجهيز وإدارة موانئ تصدير النفط بالإضافة إلى شبكات التوزيع المحلية. هذا بالإضافة إلى إمكانية القطاع الخاص الاستفادة من مشاريع توسعة الطاقة التكريرية للنفط في المملكة نتيجة تزايد الطلب على المحروقات لأغراض توليد الكهرباء وتحلية المياه وتطوير صناعة البتروكيماويات. وتضم قائمة المشاريع التي تسهم أيضاً في التعجيل بوتيرة عملية تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة وتحقيق في ذات الوقت عائداً معقولاً على رأس المال المستثمر الصناعات التي تعتمد على مدخلات الطاقة بشكل رئيسي مثل مصانع الحديد والخامات المعدنية الأخرى وكذلك صهر وتقية خامات الذهب والفضة والنحاس والزنك.

وعلى صعيد تشجيع الصادرات، وعلى ضوء تركيز المملكة حالياً على التصدير لدول الجوار الإقليمي مع تكوين الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي في هذا العام (٢٠٠٣)، فإن الوقت قد حان لبذل جهود أكبر على صعيد إنشاء ذلك النوع من مشاريع التصنيع المشتركة واغتنام هذه الفرص بشكل مثالي لارتياح أسواق مريحة جديدة تتميز بأنها لا زالت أسواق ناشئة تتطور مع تزايد تعداد السكان وتنامي الطلب على المنتجات والخدمات القائمة على التقنية المبتكرة. ولعل تجارب التنمية الناجحة في بلدان الشرق الأقصى مثل كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة واليابان خير برهان على أن أهم خطوة يمكن أن تتخذها دولة حديثة النمو أو دولة غنية لإيجاد قاعدة اقتصادية تتسم بالتنوع هي السعي بقوة إلى البحث عن فرص التجارة الخارجية. وفي

حالة المملكة، تبرز بوضوح ضرورة التركيز على تطوير قدرات تصنيعية داخلية لاستغلال الفرص التسويقية المتاحة في الأسواق الإقليمية المجاورة.

٥- ٢ الفرص الاستثمارية في عدد من القطاعات الفرعية للصناعة:

يبدأ الفهم الصحيح لمثل هذه الفرص الاستثمارية انطلاقاً من التحديد الدقيق للقطاعات الرئيسية التي تكون أكثر تقبلاً لتطوير أعمال جديدة، حيث يكون طلب السوق الحالي في هذه القطاعات كافياً ويكون النمو على المدى البعيد قابلاً للاستمرارية وذلك لضمان الحصول على عائد مجدي على الاستثمار. واستناداً على تدقيق شامل لمختلف القطاعات الصناعية الفرعية، وعلى ضوء ما تتمتع به المملكة من مزايا تنافسية على هذا الصعيد، فقد تم اختيار ١٩ قطاع توفر فرصاً استثمارية محتملة يمكن إخضاعها للمزيد من التمحيص بإجراء دراسات جدوى مفصلة. وقد تم تقدير مجمل طلب السوق الحالي لمنتجات هذه الصناعات بأكثر من ١٦٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢، في حين يتوقع أن يكون معدل نموها بصورة عامة أعلى من معدل نمو السكان في المملكة. ويمكن أن تضم القائمة في الوقت الراهن مشاريع الصناعات الفرعية التالية، وهي قائمة استدلالية غير حصرية.

٥- ٢- ١ الفرص الاستثمارية في الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية:

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في إنتاج النفط الخام بالعالم، حيث يوجد بها ٢٦٢ مليار برميل من احتياطي النفط المؤكد، فضلاً عن ٢٣١ ألف مليار قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد، مما يوفر للمملكة مزايا تنافسية جيدة تجاه الاستثمار في الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة.

(أ) صناعة تكرير النفط.

(ب) البتروكيماويات والبلاستيك.

(ت) صناعة تطوير الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي والتصدير.

(ث) التوزيع المحلي للجازولين والزيوت.

(ج) تطوير موارد المعادن للاستهلاك المحلي والتصدير.

(ح) البوكسيت في الزبيرة بقدرة إنتاج تبلغ ٢,٥ مليون طن في السنة.

(خ) النحاس والزنك في جبل سيد باحتياطي يبلغ ٦٠ مليون طن.

(د) الذهب في مهد الذهب باحتياطي يبلغ ٢٠ مليون طن، ومعدل نقاوة ٩٠,٠٠٠ أونصة من الذهب و ٣٠٠,٠٠٠ من الفضة لكل طن خام.

(ذ) خام الحديد في وادي الصواوين باحتياطي يبلغ ٨٤ مليون طن وبمعدل نقاوة يبلغ ٤٢,٥٪.

(ر) المجنيزيت في حريسان باحتياطي يبلغ ١,٦ مليون طن ومتوسط إنتاج ٢٠,٠٠٠ طن سنوياً.

(ز) الفوسفات في الجلاميد باحتياطي يبلغ ٢٠٠ مليون طن.

٥- ٢- ٢ الفرص الاستثمارية في الصناعات التي تعتمد على الطاقة:

بفضل ما تملكه المملكة من احتياطي كبير من النفط الخام والغاز الطبيعي، يتوفر للبلاد مزايا تنافسية نسبية لإنتاج هذه المواد والمنتجات التي يمثل استهلاك الطاقة فيها المكون الرئيسي في تكلفة الإنتاج. وتوضح القائمة التالية هذه الصناعات التي تتمتع بطلب متنامي علاوة على اكتساب حصة متزايدة من سوق الصادرات.

(أ) صناعة مواد البناء للاستهلاك المحلي والتصدير

(ب) صناعة المعادن الأساسية للاستهلاك المحلي والتصدير

(ت) صناعة الأسمنت الأبيض، قدرة إنتاج محلية غير كافية لتلبية الطلب المحلي، وإمكانات تصدير واسعة.

وتضم مجموعة صناعة المواد إنتاج البوليمر والمعادن والتركيبات والسيراميك. ويعتبر قطاع البلاستيك الفرعي بالملكة الأكثر تطوراً في صناعات البوليمر، في حين تهيمن صناعة تشكيل الحديد والصلب على قطاع المعادن. وينتج قطاع التركيبات طيف واسع من المنتجات يشمل ألياف الزجاج (فايبرجلاس) والبوليستر غير المشبع وألياف الكربون التي تستهدف صناعة الإلكترونيات. وتنتج صناعة الخزف منتجات متباينة تشمل منتجات الخزف (السيراميك) المتطورة.

٥-٢-١ الفرص الاستثمارية في صناعة مواد البناء:

حجم السوق والنمو:

تشمل مواد البناء التي يتم إنتاجها في المملكة العربية السعودية الأسمنت وكتل البناء والقرميد والزجاج والمنتجات الخشبية وعدة مواد مصنعة من الألمونيوم والحديد والصلب. ورغم أن المملكة كادت أن تحقق الاكتفاء الذاتي في إنتاج مواد البناء الشائعة الاستخدام محلياً، إلا أن البلاد لا زالت تستورد أنواع متخصصة من مواد البناء، وبذلك تتوفر فرص جيدة وواعدة لصناعات إحلال الواردات في هذا المجال. ويقدر حجم الطلب الإجمالي لمختلف أنواع مواد البناء في المملكة بحوالي ٣٥ مليار ريال سنوياً، في حين يوفر نمو طلب السوق الذي يقدر بمعدل ٤٪ سنوياً فرصة استثمارية في بيئة سوق قابلة للاستمرارية والنمو. ويقاس إجمالي الإنفاق في قطاع الإنشاء السعودي بمستوى إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حيث يبلغ متوسطه حالياً حوالي ٦٠ مليار ريال في السنة، ويتوقع له أن يبلغ ٦٨ مليار ريال بحلول عام ٢٠٠٥. ويشكل الاستثمار في المباني السكنية نحو ٥١٪ من إجمالي الاستثمار في قطاع الإنشاء، ويتميز هذا النشاط بالنمو السريع مدعوماً بارتفاع معدل نمو السكان والطلب الناتج عن ذلك على الوحدات السكنية والذي يقدر بحوالي ١٢٥,٠٠٠ وحدة كحد أدنى سنوياً.

الإمكانات المحتملة لصناعات إحلال الواردات من مواد البناء:

لا يتم إنتاج كل مواد البناء التي يستخدمها قطاع الإنشاء السعودي محلياً، حيث لا تزال الواردات من كافة مواد البناء تشكل حوالي ٣٥٪ من إجمالي الطلب على هذه المواد في المملكة. وقد بلغ متوسط قيمة واردات المملكة من مواد البناء حوالي ١٣ مليار ريال سنوياً فيما بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٢، بينما بلغت حصة هذه المواد من إجمالي واردات البلاد نحو ١٢٪ في المتوسط خلال نفس الفترة؛ وهذا يفضي بنا إلى القول بتوفر فرص وافية لإنشاء صناعات مواد بناء بالملكة، وخصوصاً في مجال المواد المتخصصة، لتلبية طلب السوق المحلي مع دراسة إمكانية التصدير.

الإمكانات المحتملة للصادرات من مواد البناء:

كادت صادرات المملكة من مواد البناء أن تتضاعف ثلاث مرات فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢، مرتفعة من ١,٧٩ مليار ريال إلى ٥,١ مليار ريال، في حين بلغ متوسط نسبتها من إجمالي الصادرات غير النفطية حوالي ١٦,٤٪ خلال نفس الفترة. وبلغ متوسط صافي الواردات من مواد البناء (الواردات ناقصاً الصادرات) حوالي ٨,٨ مليار ريال خلال نفس الفترة، وشكل حوالي ٢٥٪ من واردات المملكة، مما يشير إلى الفرص الوفرة لإنشاء صناعات لبدائل الواردات في المملكة العربية السعودية. ومن الواضح أن النمو السريع لصادرات المملكة من مواد البناء يظهر أن القطاع الصناعي السعودي قادر على منافسة نظرائه بالأسواق الأجنبية. ويوضح توجه الصادرات من مواد البناء على المدى الطويل. غير أن الاختيار النهائي لصناعة مواد البناء الملائمة للاستثمار يستلزم إجراء دراسة جدوى شاملة ومتكاملة تتضمن تقريراً حول السوق والدراسة الفنية إلى جانب النتائج المالية المتوقعة من هذا الاستثمار. وعند اتخاذ القرار النهائي، يكون لدى قوة الطلب بالسوق المحلي دور حاسم في تحديد القابلية للاستمرار، حيث ثبت

أن الاعتماد كلياً على أسواق التصدير قد يكون أحياناً غير مربح وعرضة لتأثير عوامل خارجية تكون عادة خارج نطاق سيطرة المنتجين بالدولة المصدرة.

عدد المصانع المنتجة لمواد البناء:

تشكل صناعات مواد البناء، من حيث عدد المصانع المنتجة حالياً بالمملكة ثالث أكبر مجموعة صناعات تنتج مجموعة متنوعة من المنتجات ومستخدمه مواد خام محلية ومستوردة. وتضم المملكة ٥٧٠ وحدة صناعية تعمل بإنتاج مختلف أنواع مواد البناء المستخدمة عادة في صناعة الإنشاء بالمملكة برأسمال إجمالي يبلغ ٢٦ مليار ريال وقوة عاملة إجمالية تقدر بنحو ٥١,٣٠٠ عامل. كما أن بعض صناعات مواد البناء القائمة حالياً بالمملكة تمر بمراحل متباينة من مشاريع التوسعة، مما يدل على النمو المستمر في الطلب على منتجاتها. وإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة الصناعة ٦٩ ترخيصاً صناعياً جديداً باستثمار إجمالي بلغ ٦٥٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٠. هذا فضلاً عن أن الهيئة العربية السعودية للاستثمارات العامة أصدرت تراخيص صناعية إضافية باستثمارات إجمالية بلغت ٥٩٩ مليون ريال منذ إنشائها في سبتمبر من عام ٢٠٠٠. وتؤدي كل هذه المؤشرات إلى استنتاج أن حجم سوق مواد البناء ومعدل نموه بالمملكة العربية السعودية لا يزالان يوفران فرصاً كبيرة للاستثمار، وخصوصاً في مجال صناعات مواد البناء المتخصصة. بيد أن دراسات الجدوى المفصلة هي التي ستحدد مدى الربحية المرتقبة وحجم الاستثمار المطلوب لكل مشروع يتم اختياره.

٥-٢-٢-٢ استكشاف الفرص الاستثمارية في صناعة الأسمنت:

حجم طلب السوق:

كانت صناعة الأسمنت السعودية تواجه مشكلة فائض إنتاج قبل ثلاث سنوات، وأصبحت اليوم تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، حيث زادت المبيعات المحلية للأسمنت المنتج محلياً بنحو ١٤,١٪ إلى ٢٠,٣ مليون طن في عام ٢٠٠٢، علاوة على تحقيق أعلى مستوى من الصادرات خلال عشر سنوات حيث بلغت صادرات الأسمنت والكلنكر ٥,٥ مليون طن في نفس العام. إضافة إلى ذلك، يتوقع أن تكون شركات الأسمنت الكبرى قد استوردت نحو ٤٥٥,٠٠٠ طن خلال العام الماضي إضافة إلى الإنتاج المحلي من الأسمنت الأبيض الذي يقدر حجم إنتاجه المحلي بحوالي ١٧٥,٠٠٠ طن في نفس العام. وعلى ضوء هذه البيانات، يقدر بأن الاستهلاك الكلي للأسمنت في المملكة قد ارتفع بمعدل ١٣,٨٪ إلى ٢٠,٩٣ مليون طن في عام ٢٠٠٢، بينما شكل الإنتاج المحلي من الأسمنت حوالي ٩٧,٨٪ من الإجمالي، وشكلت الواردات من الأسمنت (بما في ذلك الأسمنت الأبيض) ٢,٢٪.

ويقدر بأن القيمة السوقية الكلية للأسمنت والكلنكر الذين تم بيعهما في العام الماضي قد ارتفعت بمعدل ١٤,١٪ إلى ٥,٠٧٣ مليون ريال، شكلت مبيعات الأسمنت في السوق المحلي حوالي ٦١,٤٪ من الإجمالي بقيمة بلغت حوالي ٤,١٣٠ مليون ريال، مرتفعة بنحو ١٤٪ عنها في السنة الأسبق؛ تليها صادرات الأسمنت بقيمة ٥١٧ مليون ريال مشكلة نسبة ١٠,٢٪ من الإجمالي، في حين بلغت قيمة الصادرات من الكلنكر ٤٢٥ مليون ريال مشكلة حوالي ٦,٤٪ من إجمالي القيمة خلال العام الماضي. واستناداً على آخر النتائج المالية الموحدة لشركات الأسمنت الثماني المدرجة بسوق الأسهم السعودية، حققت صناعة الأسمنت السعودية ربحاً صافياً بلغ حوالي ٨٥ ريال لكل طن أسمنت أو كلنكر تم بيعه بسعر ١٩٠ ريال للطن، مما يحقق هامش ربح يبلغ حوالي ٤٤,٧٪.

نظام تجارة الأسمنت:

تتوفر للسوق المحلي للأسمنت حماية من المنافسة الأجنبية بفضل رسوم جمركية بمعدل ١٢٪ على الأسمنت المستورد من خارج نطاق دول مجلس التعاون الخليجي. ونتيجة لهذه الحماية لا تتفاوت أسعار الأسمنت كثيراً من منطقة لأخرى. ويتم بيع أسمنت بورتلاند في المملكة إما بكميات كبيرة سائبة لكبار المقاولين بسعر ١٩٠ ريال للطن أو في عبوات تجزئة سعة ٥٠ كيلوجرام

بسعر ١٠,٢٥ ريال للكيس، أي ما يعادل ٢٠٥ ريال للطن. ويشكل الأسمت المباع بالجملة سائباً حوالي ٦٠٪ من الإجمالي، في حين تشكل مبيعات التجزئة ٤٠٪ من الإجمالي. ويستخدم أسمت الفوسفات في إعداد أساس وقواعد المباني، ويبيع سائباً بسعر ٢١٠ ريال للطن، بينما يبيع بسعر ٢٢٥ ريال للطن عند بيعه بالتجزئة في أكياس عبوة ٥٠ كيلوجرام. ولم تشهد الأسعار المحلية لأسمت بورتلاند أي زيادة استجابة للنمو القوي للطلب على الأسمت خلال العامين الماضيين، حيث وجدت صناعة الأسمت السعودية في هذا الطلب المتزايد فرصة سانحة لتخفيض مستويات المخزون لديها من حوالي مخزون يغطي مبيعات ٨ أشهر في عام ١٩٩٩ إلى أقل من ما يغطي ٤ أشهر في عام ٢٠٠٢.

توسعة القدرة الإنتاجية وإمكانية دخول شركات جديدة في صناعة الأسمت:

تعمل حالياً شركة أسمت القصيم على توسعة طاقتها الإنتاجية من ٤,٥٠٠ طن يومياً إلى ٩,٢٠٠ طن يومياً، على أن يكتمل مشروع التوسعة في عام ٢٠٠٦. أيضاً تنفذ شركة أسمت الشرقية مشروع توسعة بإضافة خط إنتاج جديد بسعة ٣,٥٠٠ طن يومياً. وباكتمال هذين المشروعين للتوسعة في شركتين من شركات الأسمت الثماني، ستبلغ القدرة الإنتاجية التصميمية لصناعة الأسمت بالمملكة حوالي ٢٥ مليون طن يومياً. وعلى ضوء الطلب المتنامي على الأسمت يتوقع أن تحذو المزيد من شركات الأسمت حذو الشركتين المذكورتين بإضافة خطوط إنتاج جديدة لمصانعها القائمة. إنتاج الأسمت الأبيض يوفر فرصاً استثمارية جيدة:

يبدو أن هناك إمكانية لدخول مستثمرين جدد إلى مجال إنتاج أسمت بورتلاند، حيث أن المصانع القائمة - باستثناء مصنع تبوك - قد استردت ما أنفقته من استثمارات. وعلى كل حال، تتوفر فرص استثمارية في مجال إنتاج الأسمت الأبيض. وقد أنشئت الشركة السعودية للأسمت الأبيض برأسمال ٣٠٠ مليون ريال لإنتاج ٢٥٠,٠٠٠ طن من الأسمت الأبيض في السنة. ويقدر متوسط حجم الطلب السنوي على الأسمت الأبيض بحوالي ٣٥٠,٠٠٠ طن و ينمو بمعدل ٥٪ في السنة. ولا يغطي الإنتاج المحلي سوى نصف إجمالي الطلب على الأسمت الأبيض بينما يتوفر الباقي عن طريق الاستيراد. لذا توجد فرصة كبيرة للدخول في مجال إنتاج الأسمت الأبيض، أو الدخول في شراكة مع الشركة القائمة التي تعمل في هذا المجال. ويبيع الأسمت الأبيض عادة في عبوات تجزئة بسعر ١٧,٥ ريال للكيس سعة ٥٠ كيلوجرام، أي بسعر ٣٥٠ ريال للطن. ويتراوح سعر استيراد الأسمت الأبيض بين ٣٢٥ ريال و ٣٥٠ ريال للطن، في حين بلغ متوسط الكمية المستوردة حوالي ١٩٣,٠٠٠ طن سنوياً فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٢، وبلغ متوسط الفاتورة السنوية للواردات من الأسمت الأبيض ٥٦,٤٢ مليون ريال خلال نفس الفترة. وتبدو الآفاق المستقبلية للمدى الطويل للشركة السعودية للأسمت الأبيض مشرقة، كما أن الطلب على الأسمت الأبيض قابل للاستمرارية والنمو إلى ما يزيد كثيراً على القدرة التصميمية الإنتاجية المحلية المتوفرة حالياً والتي تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ طن سنوياً.

٥-٢-٣ الفرص الاستثمارية في صناعات إحلال الواردات والقطاعات المرتبطة بها:

(أ) صناعة السيارات.

(ب) صناعة المستحضرات الصيدلانية، المنتجات غير المحمية والمنتجات المحمية بعلامة تجارية.

(ت) صناعة أجهزة التكييف والثلاجات للمنازل والاستخدامات التجارية.

(ث) الطلاء والدهانات

(ج) أجهزة الكمبيوتر الشخصي، الصندوق الحاوي والوحدات المدمجة بالكامل.

(ح) الأثاث المنزلي والمكتبي.

(خ) صناعة الذهب.

(د) السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل الغسالات.

(ذ) المشروبات الغازية، والعصائر.

(ر) منتجات الألبان، خصوصاً صناعة المنتجات الجامدة مثل الجبن.

(ز) صناعة النسيج، فرصة للإفادة من منتجات شركة سابك كمدخلات إنتاج.

٥-٢-٣-١ المنسوجات والملابس الجاهزة: استكشاف الفرص الاستثمارية:

تشكل المنسوجات والمصنوعات المرتبطة بها ثالث أكبر قطاع يمكن أن يوفر فرص استثمارية سواء للإنتاج المحلي أو التسويق والمتاجرة في المصنوعات المستوردة. وتتسم صناعة المنسوجات في المملكة بتوجه رئيسي نحو استيراد العديد من المنسوجات والملابس الجاهزة لتسويقها محلياً. غير أن المملكة تضم عدداً محدوداً من النشاطات التصنيعية في مجالات الملابس الجاهزة وبياضات المنازل والأسرة (الفرشات والبطانيات والوسائد)، والموكيت والسجاد وفرشات الصلاة. وقبل الشروع في سبر أغوار الفرص الاستثمارية في صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة، ينبغي التعرف على التكوين الفني لقطاع المنسوجات، حيث يمكن فنياً توزيع القطاع إلى الصناعات التالية: الألياف، والغزل، والحبك (عمل العقد)، والنسج، والمعالجة، والتزيين، وتصنيع الملابس الجاهزة

طلب السوق من حيث القيمة:

تم تقدير الطلب المحلي الكلي على المنسوجات والمواد المصنعة منها حسب القيمة بالنسبة للمشتري بحوالي ١٣,٣ مليار ريال في عام ٢٠٠٢، ويتوقع لها أن تشهد المزيد من النمو بمعدل ٥,٣٪ إلى ١٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٣. أيضاً يتوقع للطلب في المدى المتوسط أن ينمو بمعدل ٣,٢٪ سنوياً ليبلغ حوالي ١٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٥. وشكلت الواردات حوالي ٩٠٪ من إجمالي سوق المنسوجات في عام ٢٠٠٢، في حين شكل الإنتاج المحلي، الذي يعتمد على استيراد الغزل و مواد أخرى، حوالي ١٠٪. وبما أن سكان المملكة في عام ٢٠٠٢ قد قدر بحوالي ٢٣,٥ مليون نسمة، فقد قدر متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على المنسوجات والمصنوعات منها بحوالي ٥٦٦ ريال خلال العام الماضي، ويتوقع له أن يبلغ ٥٩٣ ريال للفرد في عام ٢٠٠٥.

وشكلت الملابس الجاهزة للرجال والنساء والأطفال حوالي ٦٣,٦٪ من إجمالي قيمة السوق في المملكة، تليها الأقمشة النسائية بنسبة ١٤,٧٪، فالأقمشة الرجالية بحصة ٤,٤٥٪، ثم عدد من المصنوعات الأخرى من المنسوجات بما فيها الملابس المحبوكة بالعقد بنسبة ٥,٩٪، ثم كلفة خدمات التفصيل بنسبة ١١,٢٨٪. ويتسم سوق شريحة الملابس الجاهزة بقدر كبير من التجزئة، حيث شكلت ملابس الإناث، من البالغات والأطفال معاً، حوالي ٣٥٪ من إجمالي الطلب، تليها ملابس الرجال بنسبة ٢٨,٦٣٪ في عام ٢٠٠٢.

تطوير التصنيع المحلي:

بنهاية شهر أبريل من عام ٢٠٠١ كانت المملكة تضم ١٠٢ وحدة لصناعة المنسوجات برأسمال إجمالي يبلغ ٢,١١٢ مليون ريال، وتوظف ١١,٣٤٨ عامل. وتعمل هذه الوحدات في تصنيع مختلف أنواع المنسوجات والمواد المصنعة منها. ومن بين هذه الوحدات الصناعية ٤٧ مصنعاً تعمل في مجال الملابس الجاهزة برأسمال مستثمر بلغ مجمله ٤٣١ مليون ريال حيث توظف ٥,٤٧٦ عامل، تليها مصانع إنتاج أغطية الأثاث والبياضات التي بلغ عددها ١٧ مصنعاً برأسمال إجمالي بلغ ٢٧٣ مليون ريال. ويعمل ١٤ مصنع في مجال غزل ونسج وتجهيز اللمسات الأخيرة على المنسوجات برأسمال مستثمر بلغ ١,٠٨٨ مليون ريال ويعمل بها ٣,٠٢٦ عامل. أما بقية المصانع، فتعمل في مجالات قص وحياكة الخيام، و الملابس المحبوكة بالعقد، وصناعة الأقمشة. وتعمل حالياً شركة ابن رشد في ينبع، والتي تتبع لشركة سابك، في صناعة وإنتاج شرائح منسوجات البولستر، وتيلات المنسوجات، وتيلات السجاد، إلى جانب إنتاج المواد العطرية (الزيلينات والبنزين)، وحمض التيرتفالك المنقى، و مواد خام أساسية لإنتاج البولستر، ويعد هذا المصنع

من أكبر المصانع من نوعه في العالم. ويوفر مشروع سابك هذا ارتباطاً بالقاعدة الصناعية للمنسوجات من خلال المدخلات شبه النهائية التي ينتجها، وتعود ملكية ٥١٪ من المشروع لشركة سابك و ١٥٪ لشركاء من القطاع الخاص من المملكة العربية السعودية والمنطقة.

خصائص السوق وجدوى مشاريع الاستثمار:

سوق مجزأ بدرجة كبيرة، ويتم استيراد منتجات المنسوجات من كافة أنحاء العالم، ولذا فإن السوق تتسم بالمنافسة الحادة. لا تزال تتوفر فرص في مجال إنتاج الألياف الصناعية، وتتوفر المادة الخام من منتجات شركة سابك.

٥- ٢- ٣- ٢- الفرص الاستثمارية في قطاع السيارات:

تتمتع المملكة العربية السعودية بأكبر سوق للسيارات في منطقة الشرق الأوسط من حيث قيمة وعدد السيارات المباعة في كل سنة؛ ويتميز هذا السوق بالتوجه الغالب نحو المتاجرة في السيارات المستوردة باستثناء تجهيزات تصنيع ثانوي لدى الشركة الوطنية لصناعة السيارات والتي تعمل في تجميع شاحنات مرسيدس بنز وأتوبيسات جنرال موتورز. أما في شريحة قطع غيار المركبات، فإن نشاطات التصنيع الأساسية تكاد تكون معدومة باستثناء تصنيع بعض مرشحات الهواء والزيت، وأنابيب العادم، وشبكات تبريد المحركات (راديتور).

وتعتبر صناعة السيارات أصلاً لعدد كبير من الصناعات نظراً لارتباطاتها بصناعات أخرى، حيث يتطلب صناعة سيارة واحدة تجميع حوالي ٤٥٠٠ مكون. وانطلاقاً من هذا الوضع المميز لصناعة السيارات، يمكن القول بأن أهداف تنويع القاعدة الاقتصادية وإيجاد وظائف جديدة وتحقيق الازدهار الاقتصادي القابل للاستمرارية يمكن تحقيقها من خلال إنشاء مصانع لتجميع السيارات في المملكة ضمن إطار خطة ترمي لإنتاج بدائل لإحلال الواردات. ويمكن لمصنع لتجميع السيارات بطاقة إنتاجية حوالي ٣٠,٠٠٠ سيارة سنوياً أن يستحدث نحو ٢٠٠,٠٠٠ فرصة توظيف مباشرة، وغير مباشرة، بمستويات متباينة من المهارات، فضلاً عن إسهامه في توفير قيمة مضافة ووضع قاعدة تقنية في الاقتصاد المحلي.

ولم يتمكن كبار موزعي وموردي السيارات السعوديين حتى الآن من إنشاء تجهيزات صناعية تعمل على إنتاج بدائل للواردات لتلبي طلب سوق السيارات المتنامي في المملكة والذي بلغ حجمه حوالي ٢٢,٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢؛ وإذا أضفنا إليه قيمة قطع غيار وإطارات السيارات فإن الحجم الإجمالي لطلب السوق السعودي يقدر بحوالي ٢٩ مليار ريال، تشكل شريحة السيارات نحو ٧٧,٦٪ من الإجمالي لنفس السنة. وأكبر الدول المصدرة للسيارات وقطع غيارها للمملكة حالياً هي اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكوريا الجنوبية، في حين تستورد إطارات السيارات من مجموعة من الدول من مختلف أرجاء العالم. ولم يتم إجراء أي جهد حقيقي حتى الآن لتجميع السيارات محلياً رغم أن القطاع الصناعي المحلي قد نضج بقدر كافٍ ليضطلع بدور الصناعة لمدخلات الإنتاج في صناعة السيارات.

وتمثل مركبات تويوتا اليابانية المرشح الأول لإنشاء صناعة مركبات لإحلال الواردات في المملكة، تليها مركبات نيسان اليابانية، حيث أن السيارات من هاتين الماركيتين تجدان رواجاً كبيراً في المملكة نظراً لأن أسعارهما في متناول قطاع كبير من المستهلكين، وتوفر خدمات الصيانة إضافة إلى خدمات ما بعد البيع، والارتفاع النسبي لسعر بيع السيارات المستعملة من الماركيتين.

٥- ٢- ٣- الفرص الاستثمارية في المنتجات الصيدلانية:

يتكون قطاع العناية الصحية في المملكة العربية السعودية من ٣٢٤ مستشفى بسعة ٤٦,٦٢٢ سرير، و ١,٧٨٦ مركز صحي أولي تتبع لوزارة الصحة، و ١,٤٠٠ مستوصف خاص. ويوفر هذا العدد معدل سرير واحد لكل ٥٠٤ فرد في المملكة في عام ٢٠٠٠. وتدير الحكومة والوكالات التابعة لها ٢٣٠ مستشفى بسعة إجمالية تبلغ ٢٩,٣٤٦ سرير، علاوة على ١,٧٨٦ مركز صحي أولي.

ويوفر القطاع الخاص خدمات العناية الصحية من خلال ٩٤ مستشفى بسعة إجمالية تبلغ ٩,١٠٦ سرير و ١,٤٠٠ مستوصف. وتوفر كافة هذه التجهيزات العلاج لحوالي ٢,٣ مليون مريض داخلياً (منومين) و ١٠٠ مليون مريض بالعيادات الخارجية؛ وعلى ذلك يكون متوسط معدل المرضية ٤,٣٥، وهو عدد المرات التي يزور فيها الشخص موقعاً لتقديم العناية الصحية في البلاد، علماً بأن تعداد سكان المملكة قد وصل إلى ٢٣,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢.

ويبلغ حجم سوق مختلف أنواع الأدوية والوصفات الطبية في المملكة ٦ مليار ريال، لا يغطي الإنتاج المحلي سوى ١٥٪ منها، في حين يتم تغطية النسبة المتبقية وهي ٨٥٪ بالاستيراد من طائفة متعددة من الدول؛ مما يشير الى توفر فرص واسعة للاستثمار في إنشاء صناعات إحلال الواردات في هذا القطاع، خصوصاً في مجال الأدوية والوصفات الطبية العامة. وينمو سوق المنتجات الصيدلانية السعودي بمعدل ٥,٥٪ سنوياً، وهو السوق الأكبر في المنطقة حيث يستهلك حوالي ٦٥٪ من جملة المنتجات الصيدلانية المستوردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. ويؤدي ارتفاع معدل نمو السكان، وتزايد عدد المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية ومستشفيات القطاع الخاص تبعاً لذلك إلى زيادة نمو الطلب على المنتجات الصيدلانية.

سوق المنتجات الصيدلانية:

يتسم سوق المنتجات الصيدلانية بالمملكة بأنه سوق مجزأ بقدر كبير كما يتضح من حقيقة أن حصة أكبر شركة مستحضرات صيدلانية، بما في ذلك ما تستورده من منتجات، وهي "جلاكسو ويلكم" لم تتجاوز ٨٪ في السنة الماضية. وعلى ضوء النمو السكاني السريع في المملكة التي يتوقع أن يبلغ تعداد سكانها ٣٠ مليون بحلول عام ٢٠١٠، والطلب المتنامي على خدمات عناية صحية محسنة، فإن قطاع المنتجات الصيدلانية يوفر فرصاً لأعمال كبيرة في المملكة العربية السعودية. وتوضح توجهات القطاع على المدى المتوسط توفر نمو متصل بمعدل ٥,٥٪ سنوياً خلال العشر سنوات القادمة، مع توقع أن ترتفع حصة الإنتاج المحلي من ١٥٪ من إجمالي حجم السوق حالياً إلى حوالي ٢٠٪ في عام ٢٠١٠. ويمكن أن يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر عبر دخول المستثمرين المحليين في مشاريع مشتركة مع شركات متعددة الجنسيات قاعدة قوية لتوسيع نطاق الإنتاج المحلي في هذه الصناعة المتنامية.

وفي جانب العرض، لا يزال الإنتاج المحلي محدوداً للغاية وشكل حوالي ١٥٪ من مجمل حجم السوق في عام ٢٠٠٢، مرتفعاً من ١٠,٥٪ في عام ١٩٩٧. ورغم أن حصة الإنتاج المحلي من السوق زادت خلال العام الماضي أساساً نتيجة لارتفاع مبيعات الشركة السعودية للصناعات الصيدلانية والأجهزة الطبية (سبماكو) وجلاسكو ويلكم ومصانع صيدلانية أخرى، إلا أن الإمدادات الأجنبية لا زالت تشكل ٨٥٪ من إجمالي الطلب بالسوق في نفس العام. ويبلغ عدد شركات الأدوية المسجلة لدى وزارة الصحة السعودية حوالي ٢٠٠ شركة، وتكاد كلها تكون ذات مقر رئيسي خارج المملكة، ومن هنا فإن سوق قطاع المستحضرات الصيدلانية بالمملكة يتسم أساساً بعمليات الاستيراد والتوزيع. وتهيمن شركات تصنيع المنتجات الصيدلانية الأوروبية على السوق بحصة بلغت حوالي ٤٥٪ من السوق في عام ١٩٩٨، تليها الشركات الأمريكية بحصة ٢٠٪، فالمنتجين من الشرق الأوسط بنحو ١١٪، ثم موردين آخرون بحصة ١١٪. وسيطر أربعة منتجين محليين على الحصة المتبقية وهي ١٥٪، كما يتوقع أن ترتفع حصة الإنتاج المحلي حينما يصل إنتاج مصنعين جديدين إلى الأسواق خلال العامين القادمين. وفي حين ظل المنتجون من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يهيمنون على سوق المملكة للمنتجات الصيدلانية، دخل الآن اليابانيون إلى هذه السوق باستثمار مباشر ورؤية تسعى لإيجاد موطئ قدم في سوق الشرق الأوسط التي تشمل إيران والعراق.

إحلال الواردات من المنتجات الصيدلانية:

يتكون الإنتاج الصيدلاني من فئتي إنتاج، أولاهما الأولية التي تتركز على الأبحاث والتطوير لإنتاج جزئيات جديدة، في حين تعنى فئة التصنيع الثانوية بتكوين وتعبئة المنتجات التي يتم تطويرها في المرحلة الأولية. أما الإنتاج غير المرتكز على أبحاث وتطوير فيقوم على إنتاج نسخ من المنتجات التي انتهت براءة ترخيصها، وهذا ما يسمى بتصنيع المنتجات السائبة (غير المحمية بتسجيل علامة تجارية). ويتميز الإعداد لتصنيع المنتجات السائبة بأنه أقل تكلفة نسبياً من تصنيع المنتجات المسجلة. وتعمل صناعات المستحضرات الصيدلانية الأربعة القائمة بالمملكة في مجال التصنيع الثانوي نظراً لانخفاض تكلفته نسبياً ولأن عدد متزايد من المنتجات الأولية المسجلة تنتهي الحماية التي تتوفر لها بواسطة تسجيل البراءة على نطاق العالم. والشركات الأربع التي تعمل بصناعة الدواء في المملكة هي: (١) شركة صناعات المحاليل الطبية المحدودة، (٢) الشركة السعودية للصناعات الصيدلانية والأجهزة الطبية، (٣) جلاكسو السعودية العربية، (٤) شركة الخليج لتصنيع المنتجات الحيوية الطبية؛ إضافة إلى شركة تبوك للمستحضرات الصيدلانية. وهناك مجموعة أخرى من الشركات التي تتأهب للإنتاج مثل: (١) الشركة السعودية الأردنية، (٢) شركة الأدوية ومستحضرات التجميل، (٣) شركة الحكمة، (٤) شركة فارما الدولية، (٥) شركة ووكهارد الشرق الأوسط. إمكانيات إنتاج الأدوية المحمية ببراءة اختراع:

يوجد أدوية مختلفة محمية ببراءة اختراع يتم حالياً استيرادها إلى المملكة وبيعها للمستشفيات والصيدليات، وتوفر هذه الأدوية إمكانيات كبيرة للتصنيع كبداية لإحلال الواردات. ويمكن إنتاج معظم هذه الأدوية تحت أسمائها السائبة غير المحمية أو بموجب تراخيص من الشركات المطورة لها. وتنتج شركة سيمماكو عدداً من الأدوية بموجب تراخيص من الشركات الأم المطورة لها، في حين أن معظم منتجات شركة جلاكسو من تطويرها الخاص.

٥-٢-٣-٤ الفرص الاستثمارية في صناعة الذهب:**حجم وخصائص السوق:**

يلقى الذهب رواجاً كبيراً في المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الخامسة بين أكثر الدول استهلاكاً للذهب في العالم، ويبلغ متوسط استهلاك الفرد من الذهب ٨ جرام سنوياً، مما يعكس توجهاً ثقافياً مصحوباً بقوة شرائية عالية ومدعوماً بمتوسط عالٍ نسبياً لدخل الفرد يبلغ نحو ثمانية آلاف دولار سنوياً. وحالياً تتم تلبية ٧٦٪ من إجمالي الطلب المحلي السنوي من خلال الاستيراد، و١٩٪ من خلال إعادة تدوير الذهب المشتري من السوق المحلية، والنسبة المتبقية وهي ٣٪ من الإنتاج المحلي. ويتكون سوق الذهب السعودي من حوالي ٦,٠٠٠ متجر لبيع المصوغات بالتجزئة، وحوالي ٢٥٠ ورشة تصنيع من بينها ٣٠ من ذوي التجهيزات الكبيرة، ونحو ٧٠٠ ورشة إصلاح. وتتسم سوق الذهب السعودي بقدر كبير من التجزئة، حيث يهيمن على نشاط التصنيع مصانع لازوردي وطيبة والمصلي. ويقدر الحجم الإجمالي لطلب السوق بحوالي ١٨٥ طن سنوياً بقيمة سوقية تبلغ نحو ٨ مليار ريال ومعدل نمو سنوي يبلغ ٢٪ من حيث كمية الذهب والمجوهرات المباعة في المملكة.

ويعتمد التصنيع المحلي ببساطة على التصميمات المحلية إضافة إلى المزج بين التصميمات المحلية والأجنبية، وعادة تكون المصوغات من عيار ٢١ قيراط. وعادة ما تكون المصوغات من عيار ١٨ قيراط مرصعة بالأحجار، وغالباً بالزركون، في حين ترصع المصوغات من عيار ٢١ عادة ببعض الأحجار شبه الكريمة والجواهر. وتحليل تركيبة الطلب على الذهب حسب مستوى النقاوة، نجد أن المصوغات عيار ٢١ تشكل حوالي ٥٨٪، تليها القوالب من الذهب الصرف (سبائك عيار ٢٤) والعملات الذهبية بنسبة ٣٢٪، ثم المصوغات عيار ١٨ قيراط بحصة ١٠٪.

ويشتري عدد محدود من المستهلكين في المملكة الذهب لغرض الاستثمار، في حين يشكل الطلب على المصوغات الذهبية حوالي ٩٩٪ من إجمالي استهلاك الذهب في البلاد. ولا تتوفر بيانات حول استخدام الذهب للأغراض الصناعية في المملكة، مما

يشير إلى أن تصنيع الذهب بالبلاد يحتاج إلى قدر كبير من التطوير. إن استهلاك الذهب لأغراض الزينة ضخمة للغاية حينما يقارن على أساس متوسط دخل الفرد. وقد قدر متوسط طلب الفرد من الذهب سنوياً بحوالي ٨ جرام في عام ٢٠٠١، مقارنة مع ١,٦٥ جرام للفرد في السنة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، و١,١ جرام في ألمانيا، و١,٠٤ في ماليزيا، و٠,٦٨ جرام في الهند التي تحتل مرتبة أكبر دولة مستهلكة للذهب في العالم من حيث الوزن الكلي.

اللوائح المنظمة لعمل سوق الذهب السعودي:

تتطلب قوانين وزارة التجارة أن تكون كل المصوغات الذهبية المصنعة محلياً أو المستوردة مدموغة ومسجلة لدى الوزارة وتحظر تسويق مصوغات ذهبية من عيار يقل عن ١٨ قيراط. وتخضع كافة المنتجات من المصوغات الجاهزة أو شبه الجاهزة والمستوردة إلى المملكة لرسوم جمركية مخفضة تبلغ ٥٪، في حين تستثنى الواردات من قوالب وسبائك الذهب من هذه الرسوم. ونظراً لنفاذ الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ أول يناير من عام ٢٠٠٣، ينتظر أن يتوسع حجم تجارة الذهب بين دول المجلس خلال السنوات القادمة، في حين يتوقع أن تؤدي التعرفة الجمركية الموحدة على المصوغات الذهبية لجعل أسعار الذهب والمجوهرات متقاربة في دول المجلس.

الواردات السعودية من الذهب والمجوهرات:

بلغ إجمالي واردات المملكة العربية السعودية من سبائك الذهب والمصوغات الذهبية ١,٣٣٤ طن بقيمة ٤٧,٨٢ مليار ريال في العشر سنوات المنتهية بعام ٢٠٠١، أي بمتوسط ١٣٤,٤ طن بقيمة ٤,٧٨ مليار ريال في السنة. واستناداً على هذه المعطيات، يكون متوسط سعر الاستيراد ٣٥,٥٨ مليون ريال (٩,٤٩ مليون دولار) للطن خلال نفس الفترة. ومن حيث الوزن، بلغ إجمالي الواردات من القوالب والسبائك الذهبية خلال العشر سنوات المذكورة ١,٢٤١,٦ طن بقيمة ٤٦,٥٩ مليار ريال، بينما بلغ إجمالي الواردات من المصوغات الذهبية ١٠٢,٤ طن بقيمة ١,٢٢ مليار ريال. وشكلت القوالب والسبائك الذهبية من حيث الوزن ٩٢,٤٪ من إجمالي الواردات، في حين شكلت المصوغات الذهبية النسبة المتبقية وهي ٧,٦٪.

إمكانيات الاستثمار في صناعة الذهب:

يتطلب الاستثمار في صناعة الذهب رأسمال عامل كبير، حيث ينبغي الاحتفاظ بمخزون كبير من الذهب لتفادي تقلبات الأسعار. وتؤدي المنافسة الحادة بين كبار المنتجين بالمملكة، وعددهم ٣٥ منتجاً، مع التغير السريع في التصميمات، إلى رفع تكلفة الإنتاج. ومن شأن دراسة جدوى مفصلة أن تحدد مقدار العائد على الاستثمار.

٥-٢-٣-٥ سوق أجهزة الكمبيوتر السعودي: إمكانيات الاستثمار:

توجهات السوق:

يتميز سوق أجهزة الكمبيوتر والإنترنت والتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية بالنمو السريع. ويقدر بأن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة قد تجاوز ٢ مليون مستخدم بنهاية عام ٢٠٠٢. ويؤدي النمو السريع في استخدام الإنترنت إلى إيجاد طلب عالٍ على أجهزة الكمبيوتر وبرمجيات تقنية المعلومات والخدمات المرتبطة بها. ومن المرجح أن ترتفع الأرقام في هذا الحقل مستقبلاً حينما تكمل شركة الاتصالات السعودية نظام ربط بكيبيل بحري بكلفة ١,٥ مليار دولار يمتد ما بين جدة والمملكة المتحدة، ثم لاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية؛ وسيستخدم هذا الكيبيل لتوفير خدمات اتصال سريعة تشمل نقل سريع للبيانات وبرامج الإذاعة والتلفزيون، والإنترنت بصفة أساسية والتي تنمو بسرعة كبيرة في المملكة وفي المنطقة عموماً؛ وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على أجهزة الكمبيوتر الشخصي والبنيات التحتية المرتبطة بها بما في ذلك التوسع في شبكات خطوط الهاتف الثابتة.

تملك أجهزة الكمبيوتر الشخصي وتوجهات الطلب:

يقدر بأن تملك أجهزة الكمبيوتر الشخصي في المملكة في عام ٢٠٠٢ قد وصل إلى حوالي ٢,٠ مليون وحدة لعدد سكان يبلغ ٢٣,٥ مليون نسمة يشكلون ٣,٦٣ مليون أسرة، وقطاع خاص كبير نسبياً يضم ١١,٠٠٠ مؤسسة متوسطة وكبيرة الحجم، و٥٢٥,٠٠٠ مؤسسة صغيرة الحجم، وحوالي ٤,٢ مليون طالب يدرسون في حوالي ٢١,٠٠٠ مدرسة وكلية وجامعة. وفي ظل الانتشار الكبير للإنترنت والخدمة الهاتفية، تعمل هذه العوامل مجتمعة على إيجاد ودعم الطلب على أجهزة الكمبيوتر الشخصي في المملكة. واستناداً على أن عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصي بالمملكة يبلغ حوالي ٢ مليون جهاز، يقدر بأن نسبة تملك الكمبيوتر في المملكة تبلغ ٥٥٪، أي أن نحو ٥٥٪ من الأسر بالمملكة تمتلك على الأقل جهاز كمبيوتر شخصي واحد في نهاية عام ٢٠٠٢. ويتوقع أن ترتفع نسبة ملكية الكمبيوتر إلى جهاز لكل أسرة بالمملكة خلال السنوات القادمة حينما توسع شركة الاتصالات السعودية قدرة خدماتها الهاتفية إلى ٧ مليون خط هاتف ثابت. وتشير الآفاق المستقبلية للمدى القصير إلى أن السوق لا يزال يشهد توسعاً مع دخول تقنيات حديثة والتزايد المستمر في عدد مستخدمي الإنترنت، الأمر الذي يعزز الطلب على أجهزة الكمبيوتر الشخصي الناتج عن قطاع الشركات، فضلاً عن ذلك الناتج عن الاستخدام في الأعمال والمؤسسات الأخرى والشركات والمنافذ التي تقدم خدمات الإنترنت.

إمكانية الإنتاج المحلي:

يتسم التطور التقني بأنه عملية تتطوي على قدر كبير من التعقيد؛ ويستلزم الأمر توفر طائفة واسعة من الخدمات المساندة حتى يتوفر له المناخ الاقتصادي الملائم. ولا تنحصر التقنية في صناعة الكمبيوتر أو في الأجهزة والأدوات - المدخلات و المخرجات ومعدات الإنتاجية، إذ تشمل أيضاً البرمجيات اللازمة لتشغيلها والتي تعتمد عليها تقنيات الإنتاج. وللبنية التحتية المنظمة والإدارة والقوة العاملة الماهرة ومساندة الصيانة أهمية حاسمة في ضمان الحصول على ناتج جيد من الجهود المنتجة الخلاقة. وقد نشأت صناعة الكمبيوتر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد سنوات من الاستثمار الطائل في الأبحاث والتطوير، ولا زالت هذه الصناعة تنحصر في هذه الدول في مجموعة محدودة من الشركات الكبرى. وتتطلب صناعة الكمبيوتر بنية تحتية علمية واسعة النطاق لتوفر الدعم والمساندة لمثل هذه المشاريع.

وعلى صعيد العرض بسوق الكمبيوتر في المملكة، تتم تلبية كل الطلب بواسطة الاستيراد للأجهزة والمكونات والملحقات اللازمة لها. ولا تتوفر التقنية اللازمة لتصنيع الكمبيوتر محلياً، رغم أن تجهيزات تجميع أجهزة الكمبيوتر المحلية توفر خدمات مفيدة في هذا المجال، حيث تستورد صناديق الكمبيوتر الخارجية والشرائح الإلكترونية والمكونات الأخرى ويتم تجميعها محلياً. وتشمل الواردات من أجهزة الكمبيوتر الشخصي والملحقات المرتبطة بها ما يلي: ماكينات المعالجة الرقمية للبيانات، وحدات الإدخال والإخراج، وحدات تخزين البيانات والبرمجيات، وحدات أخرى لمعالجة البيانات، أجهزة معالجة الكلمات، وأجزاء ومكونات أخرى للكمبيوتر الشخصي. ورغم أن شركة محلية تسعى بالتعاون مع شركة هيولت باكارد إلى الشروع في إنتاج حوالي ٨٠,٠٠٠ جهاز كمبيوتر شخصي سنوياً، إلا أن أوضاع السوق لا تسوغ إنشاء مصنع آخر.

الواردات من أجهزة الكمبيوتر ومكوناته:

استوردت المملكة العربية السعودية أجهزة ومكونات وقطع غيار الكمبيوتر بمتوسط قيمة سنوي يبلغ ١,٣٥٣ مليون ريال خلال الأربع سنوات المنتهية بسنة ٢٠٠٢، وكانت أعلى قيمة للواردات خلال هذه الفترة هي تلك لواردات عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ١,٥٧٩ مليون ريال. وبلغت قيمة كافة وحدات الكمبيوتر المستوردة إلى المملكة ١,٣٣٤,٩١١ خلال فترة الثلاث سنوات المنتهية بعام ٢٠٠٢. وينمو الطلب على هذه المنتجات بمعدل ١٠٪ سنوياً، حيث أن سوق البرمجيات والمكونات بالمملكة قد طورت

ديناميكيته خلال العقد الماضي. وقد برز استخدام الكمبيوتر في الأعمال كظاهرة كونية في قطاعات الصناعة والنفط والبنوك والنقل والمستشفيات وغيرها من النشاطات الاقتصادية والأكاديمية.

ويمكن تحليل سوق أجهزة الكمبيوتر الشخصي بالمملكة، والتي تتسم بقدر كبير من التجزئة، إلى ثلاثة شرائح: أجهزة الكمبيوتر الشخصي التي تحمل ماركات لمصنعين معروفين من الولايات المتحدة الأمريكية، والأجهزة التي تحمل ماركات تاوانية وكورية وماليزية معروفة، والأجهزة المجمعّة محلياً. والأرخص من بين هذه المجموعات هي الأجهزة المجمعّة محلياً، إذ تتراوح أسعارها بين ٣,٠٠٠ ريال و٦,٠٠٠ ريال على حسب ما يحتويه الكمبيوتر من ذاكرة ومكونات أخرى ومقومات إضافية. ويتم بيع الماركات الواردة من الشرق الأقصى بسعر أعلى نسبياً ويتراوح بين ٣,٥٠٠ ريال و٥,٥٠٠ ريال. بينما تباع الأجهزة من الماركات الدولية الأمريكية الصنع بأسعار عالية تتراوح بين ٥,٠٠٠ ريال و١٠,٠٠٠ ريال نظراً لتمتعها بمزايا ومقومات إضافية، خصوصاً في الطرازات المتقدمة مثل أحدث أجيال المعالج بنتيوم. وفي طليعة الماركات الأمريكية التي تباع حالياً بسوق المملكة كلاً من آي بي ام، وكومباك، ودل، ووآيه إي سي، وباكارد بيل، وجيتواي، وأبل وماكنتوش. وقد تتميز سوق الكمبيوتر السعودي بقدر من التقلبات، نظراً لأن أسعار الأجهزة ظلت في انخفاض كبير خلال السنوات الماضية. وترد إلى سوق الكمبيوتر بالمملكة أجهزة كومبيوتر شخصي أكثر حداثة وأكثر كفاءة من النواحي التقنية، وأن ظلت الأسعار في تناقص متصل.

٥-٢ الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الخدمات السعودي:

٥-٣-١ أنواع الخدمات: نظرة عامة:

يعد قطاع الخدمات القطاع الأسرع نمواً من بين كل القطاعات الاقتصادية في معظم الدول بما فيها المملكة العربية السعودية، إلا أن دور الخدمات في التنمية الوطنية كثيراً ما يبقى مفهوماً على نطاق محدود، حيث يصعب إلى حد ما تقييم إسهامها بمقاييس كمية. ويمكن قياس السلع بسهولة بالرجوع إلى وجودها المادي وما يتسم به إنتاجها والمتاجرة فيها من عمليات مباشرة ولموسمة. بيد أن المستثمرين من القطاع الخاص لا يزالون يوفرون وينشئون منتجات خدمية جديدة باستثمار مبالغ كبيرة فيها وجني منافع النمو المتوفرة بها والفرص المتزايدة في قطاع الخدمات بالاقتصاد الوطني. ومن ناحية أخرى، يتسم تقديم الخدمات بأنه أكثر تجزئاً وبعيداً عن الواقع الملموس. وتتج بعض الخدمات، مثل الإنشاء والنشر، منتجات ملموسة، في حين نجد أن نتاج خدمات أخرى، مثل إنشاء شبكات الكمبيوتر وتطوير البرمجيات وخدمات الإنترنت والسياحة والنقل والتأمين والتمويل والخدمات الصحية، غير ملموس تماماً.

وتتطوي خدمات أخرى على تقديم معلومات يمكن أن تدرج في الوسائط الإعلامية المباشرة، مثل الأفلام والإعلانات والأشرطة والمطبوعات والنصوص. ويمكن أيضاً توفير خدمات أخرى من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية مثل البيانات والمعلومات التجارية والإعلام الترفيهي. وتقدم بعض الخدمات عبر المجهود البشري مثل خدمات التخليص الجمركي وخدمات نقل وتوصيل الطرود والخدمات الهندسية والاستشارية والمساندة الفنية. وتؤدي المكونات المختلفة لقطاع الخدمات وظائفها بصور مختلفة، حيث أن إدارة وتسيير شركة تأمين يختلف تماماً عن خدمة تأجير المعدات على سبيل المثال. وعلى نحو مماثل، فإن الخدمات المرتبطة بتقنية المعلومات، مثل إنشاء الشبكات وتطوير البرامج تؤدي بأسلوب مختلف. كما أن للخدمات القانونية تميزها الواضح عن خدمات سلاسل المطاعم التي تعمل على أساس تراخيص من شركات دولية.

٥-٣-٢ اختيار الخدمات للاستثمار:

تتفاوت الأساليب والوسائل التي تطرح من خلالها الخدمات للأسواق تفاوتاً كبيراً، حيث أن بعض الخدمات مثل النقل الجوي والبحري بطبيعتها خدمات تصديرية؛ بينما نجد أن خدمات أخرى مثل خدمات تقنية المعلومات يمكن أن تكون خدمات قابلة

للتصدير وفي نفس الوقت قد لا تقبل التصدير، وذلك مرهون بكيفية تقديمها. وعلى سبيل المثال بوسع شركات تقنية المعلومات السعودية أن تطور برمجيات لشركة في الولايات المتحدة الأمريكية وتقدمها من المملكة نظير مقابل نقدي أو خدمات أخرى يوفرها الطرف الأمريكي. أيضاً تتوفر خدمات دولية يمكن الحصول عليها إما محلياً أو من الخارج، مثل الخدمات الإنشائية والهندسية والتي يمكن أن تقدمها شركة وطنية أو فرع لشركة أجنبية أو أن تستورد من الخارج.

ويضم قطاع الخدمات بالمملكة حالياً طيف واسع من النشاطات العامة والخاصة تشمل: تجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، والخدمات المالية، وخدمات المعلومات، وخدمات الأعمال، والنقل، والنقل والتوزيع، والسياحة، والعناية الصحية، وتنمية الموارد البشرية، والخدمات الحكومية والشخصية وغيرها من الخدمات. ويعنى هذا التقرير بالبحث في الفرص الاستثمارية المتاحة في الشرائح التالية من قطاع الخدمات:

(أ) خدمات تقنية المعلومات مثل إنشاء الشبكات وتطوير البرامج

(ب) الخدمات المالية، بما فيها التأمين.

(ت) الخدمات الصحية والطبية، بما فيها إدارة المستشفيات.

(ث) الخدمات التجارية، بما فيها السياحة والنقل.

(ج) خدمات تنمية الموارد البشرية.

٥-٣-٣ مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

من بين أهم المقومات في الاقتصادات الوطنية الكبرى خلال العقود الأخيرة قطاع الخدمات، وخصوصاً خدمات التقنية وما لها من إسهام مقدر في الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن اقتصاد المملكة استثناء من هذا التوجه، حيث أصبح لقطاع الخدمات السعودي أهميته الملموسة. ورغم هيمنة مصدر واحد هو النفط على الاقتصاد السعودي، مما يحرف بيانات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بالمملكة عند المقارنة بالاقتصادات الأخرى، إلا أن الإحصائيات المحلية لا زالت تقدم الكثير من المعلومات. وعلى سبيل المثال، أسهمت الخدمات - باستثناء الخدمات الحكومية - في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٦٦.٤٪ في الناتج المحلي للقطاع الخاص. وفي عام ١٩٩٦، بلغت الحصة الإجمالية لهذه الخدمات ٥٤.٥٪ من الناتج المحلي للقطاع الخاص، ويعزى هذا النمو بمعدل ١٢٪ منذ عام ١٩٩٦ في حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي للقطاع الخاص إلى التوسع في خدمات الاتصالات اللاسلكية والتطور الذي شهدته خدمات الإنترنت في المملكة. واستناداً على عدة تقديرات مستمدة من البيانات حول الحسابات الوطنية، تم تقدير الإيرادات إلى الناتج المحلي والأسعار الجارية لقطاع الخدمات بنسبة ٣.٥ إلى ٤؛ الأمر الذي يعني أن القيمة السوقية (الإيرادات) للأربعة قطاعات الفرعية بقطاع الخدمات والمذكورة أعلاه قد بلغت حوالي ٦٦٥ مليار ريال، وأن الناتج المحلي والأسعار الجارية الذي أنتجته بلغ ١٩٠ مليار في عام ٢٠٠٢م.

٥-٣-٤ النمو الاقتصادي والفرص المتاحة في قطاع الخدمات:

بما أن البنية التحتية بالمملكة العربية السعودية صارت في وضع معقول، فقد أصبحت المملكة حالياً تتفوق على كثير من الدول النامية في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وقد أضحت من الواضح الآن أن قطاع الخدمات السعودي يمكن أن يؤدي دوراً أكبر بكثير من حجم دوره الحالي نظراً لارتباطه وتداخله مع نشاطات اقتصادية أخرى، وبالتالي يمكن أن يؤثر تأثيراً ملموساً على الأداء الكلي للاقتصاد. ويرتبط قطاع الخدمات ببقية الاقتصاد بأكثر من طريقة ورابط؛ فعلى سبيل المثال، تؤدي الخدمات القانونية والفنية والمحاسبية دوراً هاماً في التكامل الرأسي لاقتصاد الشركات. وتساعد الاتصالات اللاسلكية وخدمات توفير الإنترنت صناعة المال في التوسع وارتياح نشاطات خدمية أخرى. وعلى نفس النسق، تعد الاتصالات المصرفية الجيدة

ونظم الإدارة العامة من مستلزمات النمو والتطور المستقر في قطاعات الإنتاج والخدمات. ونستكشف في الأجزاء التالية الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الفرعية لقطاع الخدمات السعودي.

٥-٣-٥ الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع خدمات تقنية المعلومات:

نظرة عامة على قطاع تقنية المعلومات السعودي:

ظلت تقنية المعلومات قيد الاستخدام في المملكة لفترة طويلة من الزمن، وإن ظل معظم استخدامها محصوراً في القطاع الحكومي وفي المجالات الأكاديمية والتجارية. ويعد قطاع تقنية المعلومات من أكبر وأسرع القطاعات نمواً في الشرق الأوسط، وقد استثمرت مبالغ طائلة خلال السنوات الأخيرة في تطوير بنية تحتية حديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات اللاسلكية تكون مؤهلة لدعم وتيسير التجارة الإلكترونية.

وفي إطار سعي الحكومة السعودية لتطوير قطاع تقنية المعلومات، أهابت بمجتمع الكومبيوتر السعودي لأن يضع خطة وطنية خمسية للتقنية بنهاية عام ٢٠٠٣. وتتمثل الأهداف الرئيسية للخطة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء وتعزيز صناعة تقنية المعلومات وتشجيع نشاطات مثل التجارة الإلكترونية، والعمل عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية، والطب عن بعد، وتعليم وتدريب المواطنين في مختلف مجالات تقنية المعلومات. وتشتمل الأهداف على إنشاء مشاريع لحماية اللغة العربية والثقافة الإسلامية في العالم الرقمي، ورفع الإنتاجية والكفاءة بأفضل أسلوب يحقق فعالية التكاليف، ودعم الأمن القومي من خلال استثمارات مدروسة في قطاع تقنية المعلومات.

حجم سوق قطاع تقنية المعلومات السعودي:

قدر الحجم الكلي لسوق الكومبيوتر وتقنية المعلومات في المملكة بحوالي ١٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٢، ويتوقع له أن يرتفع إلى ١٨.٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٥. ونشهد أسرع نمو في شريحة نقل وتوصيل البيانات نظراً للتطور المرتبط بالإنترنت والشبكات النقالة.

حجم سوق النشاطات من منشأة أعمال لأخرى (B2B) ومن منشأة أعمال للعملاء (B2C) تم تقدير حجم التجارة الإلكترونية بشقيها التبادل التجاري الإلكتروني من منشأة أعمال لأخرى (B2B) ومن منشأة أعمال للعملاء (B2C) في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٦.٥ مليار ريال، ويتوقع له أن يرتفع إلى ٢٥ مليار ريال خلال الخمس سنوات القادمة، إذا استمر معدل النمو الحالي للتجارة الإلكترونية. ولعل العامل الأول وراء عدم نمو هذه الشريحة من قطاع تقنية المعلومات يكمن في عدم توفر الإطار التشريعي الملائم والترتيبات التي توفر سلامة وأمن الاتصالات والتعاملات. وتأتي شركتا أرامكو السعودية وسابك في طليعة الشركات التجارية التي تستخدم حالياً التبادل التجاري الإلكتروني من منشأة أعمال لأخرى، وقد طلبت الشركتان من الموردين المحليين الذين يتعاملون معهما أن يستخدموا الإنترنت عبر خدمة SAP في التعامل معهما. ويضم كتلوج الموردين بشركة أرامكو أكثر من مليون بند، وأصبحت الشركة تشجع شركائها على الانضمام إلى نظام التبادل التجاري الإلكتروني من منشأة أعمال لأخرى الخاص بها. وتحذو شركة سابك حذو أرامكو في استراتيجية التعامل الإلكتروني بين منشآت الأعمال. وينظر إلى هذه المبادرات الإلكترونية باعتبار أنها توفر حافزاً لشركات تقنية المعلومات السعودية لتصبح مؤهلة لتوفير خدمات التبادل التجاري الإلكتروني من منشأة أعمال لأخرى.

تقديم خدمات الإنترنت:

توفرت خدمات الإنترنت في المملكة منذ عام ١٩٩٩، وتضم البلاد حالياً حوالي ٣٠ مزود خدمة إنترنت، رغم أن عدد الشركات المرخص لها رسمياً أكبر من ذلك بكثير. وتوفر هذه الشركات خدمات الإنترنت لحوالي ١.٦ مليون مشترك في عام

٢٠٠٢. ومع التوسع المتوقع في سعة خطوط الهاتف الثابت التابعة لشركة الاتصالات السعودية، يتوقع أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت إلى ٤.٥ مليون في عام ٢٠٠٥. وبما أن عدد سكان المملكة يقدر بحوالي ٢٣.٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٣، فإن نسبة انتشار الإنترنت في المملكة تقدر بحوالي ٦,٨٪ ومن المرجح أن ترتفع إلى ١٧,٥٪ بحلول عام ٢٠٠٥م.

الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع تقنية المعلومات حسب نوع الخدمة:

تتضمن الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركات السعودية الدخول في مشاريع مشتركة مع شريك أجنبي أو أن تخوض الشركات المحلية المجال معتمدة على قدراتها الذاتية. ويمكن أن توفر نشاطات تقنية المعلومات التالية مجالات استثمار مربحة:

(أ) ميكنة عمليات منشآت الأعمال (BPA).

(ب) إعادة هندسة عمليات منشآت الأعمال (BPR).

(ت) تكامل العمليات الخلفية (BOI).

(ث) التخطيط لموارد المنشآت (ERP).

(ج) إدارة علاقات العملاء (CRM).

(ح) تنمية البنية التحتية (ERP TO ASP).

(خ) إدارة المخزون.

(د) إدارة سلسلة الإمدادات.

(ذ) المشتريات.

(ر) تطبيقات وخبرات الحكومة الإلكترونية.

(ز) تطوير المحتوى - التحويل إلى اللغة العربية.

(س) تطوير الواجهات التجارية (التجارة الإلكترونية).

(ش) إدارة المعرفة.

(ص) تطوير المهارات والتدريب.

٥-٣-٦ الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق التأمين السعودي:

نظرة عامة:

يمثل التأمين عنصراً هاماً وضرورياً لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وله أيضاً أهميته للأفراد من حيث تعويضهم عن أي خسائر محتملة في الاستثمار أو الادخار أو الصفقات التجارية أو المنشآت التجارية. وتتم ممارسة التأمين التعاوني أكثر من التأمين التجاري التقليدي في المملكة نظراً للتقيد بالقانون الإسلامي الذي يحرم الأنماط التقليدية التجارية من التأمين التي تمارس في العالم الصناعي.

ويتكون قطاع الخدمات المالية السعودي من الأعمال المصرفية وخدمات الائتمان والتأمين. وفي حين تتطلب أعمال الخدمات المصرفية والائتمان رؤوس أموال كبيرة، وقد لا يتم الترخيص بمنشآت أعمال جديدة لممارسة هذه الأعمال؛ تتوفر فرص استثمارية في شريحة أعمال التأمين من قطاع الخدمات المالية السعودي. ومع إجازة مجلس الوزراء السعودي للقانون الجديد المنظم لأعمال التأمين بالمملكة وفتح المجال به أمام المستثمرين الأجانب، ينتظر أن يشهد سوق التأمين الكبير والذي لم يتم ارتياد كل آفاقه حتى الآن ازدهاراً كبيراً خلال السنوات القليلة القادمة. ويرتكز قانون التأمين الجديد على المفهوم الإسلامي للتأمين التعاوني، حيث يعامل الشخص المؤمن عليه باعتباره مساهم في الشركة ويحق له حصة من أرباحها كما يتوجب عليه أن يدفع أكثر في حالة الخسارة. وقد فوض القانون مؤسسة النقد العربي السعودي للإشراف على سوق التأمين بالمملكة. وفي حين ينتظر أن يعزز

القانون الجديد نشاطات سوق التأمين بالمملكة الذي لا يزال يتسم بقدر من عدم التطور، فإن مدى التطور المرتقب سيكون مرهوناً بمدى القبول الذي ستجده منتجات التأمين.

حجم السوق المحتمل لأعمال التأمين:

يقدر الحجم الكلي المحتمل لأعمال التأمين بحوالي ٢٩,٨٠٠ مليون ريال، ويتكون من "التأمين على الحياة" بحصة ١٤,٠٠٠ مليون ريال، يليه التأمين الصحي للأجانب بحصة ٨,٤٠٠ مليون ريال، والتأمين الإلزامي على السيارات وتأمين رخص القيادة بحصة ٧,٤٠٠ مليون ريال.

الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق التأمين على الحياة:

وفقاً لأحد التقديرات، تبلغ نسبة الدخل من أقساط التأمين على الحياة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠,٠١٪، مقارنة مع المتوسط العالمي لهذه النسبة وهو ٥٪، و٢٪ لأكثر الدول الإسلامية وروداً في المقارنات المماثلة وهي ماليزيا. واستناداً على هذا التقدير، قدر الحجم الكلي المحتمل لسوق التأمين على الحياة بحوالي ٧٠ مليون ريال في عام ٢٠٠٢، في حين أن بلوغ حجم السوق السعودي لما عليه سوق ماليزيا حالياً (٥٪) يتطلب أن يكون حجم أقساط التأمين في المملكة حوالي ١٤ مليار ريال. وفي هذا دلالة على أن شريحة التأمين على الحياة في المملكة لا زالت لا تعمل بكل طاقتها الكامنة.

الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق التأمين على السيارات:

بلغ عدد المركبات المسجلة والتي تسير في طرقات المملكة ٦,٥ مليون مركبة بنهاية عام ٢٠٠٢، وقد تم منح حوالي ٧ مليون رخصة قيادة محلية للسعوديين والأجانب المقيمين بالمملكة. وأصبح الآن التأمين إلزامياً على الطرف الثالث بالنسبة للسيارات بتكلفة تتراوح بين ٣٥٠ ريال و٣٦٥ ريال للرخصة. وبحساب متوسط قسط التأمين على رخصة القيادة يساوي ٣٥٠ ريال للرخصة، يتوقع أن يكون الحجم الإجمالي لأقساط التأمين السنوية على الرخص ٢,٥٢٠ مليون ريال. وبافتراض أن نصف السيارات المسجلة بالمملكة، والبالغ عددها ٦,٥ مليون سيارة، سيشتري ملاكها وثائق تأمين ضد الحوادث بقسط سنوي يبلغ ١,٥٠٠ ريال للسيارة، فإن الحجم الإجمالي المحتمل لهذه الشريحة يقدر بحوالي ٤,٨٧٥ مليون ريال سنوياً. وعلى ذلك، يقدر الحجم الإجمالي لسوق التأمين على السيارات بحوالي ٧,٣٩٥ مليون ريال.

الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق التأمين الصحي:

أصدرت وزارة الصحة السعودية تفاصيل برنامج التأمين الطبي بمقتضى أحكام قانون التأمين الصحي التعاوني والذي يغطي حوالي ٧ مليون عامل أجنبي وعائلاتهم المقيمة بالمملكة. وسيتم النفاذ الكلي للبرنامج خلال ثلاث سنوات، وذلك يتوقف على عدد العمال الأجانب بالمنشأة. وبافتراض متوسط قسط تأمين سنوي يبلغ ١,٢٠٠ مليون ريال للعامل الأجنبي المقيم بالمملكة، فإن إجمالي الأقساط المحتمل تحصيلها يقدر بحوالي ٨,٤٠٠ مليون ريال للأجانب فقط.

٥-٣-٧ الفرص الاستثمارية المتاحة في الخدمات الصحية:

درجت وزارة الصحة تقليدياً على توفير خدمات العناية الصحية في المملكة، وأصبح عدد المنشآت العامة والخاصة التي تشاركها هذه المهمة في تزايد مستمر في الآونة الأخيرة. ووفقاً لما توفر من أحدث البيانات، يبلغ العدد الكلي للمستشفيات في قطاع العناية الصحية السعودي ٣٢٤ مستشفى في نهاية عام ١٤٢١ هـ (أبريل من عام ٢٠٠٠). وتتبع ١٩١ مستشفى منها لوزارة الصحة، بينما يمتلك القطاع الخاص ٩٤ مستشفى، وتعود لجهات حكومية أخرى ٣٩ مستشفى. وبلغ العدد الكلي لأسرة المستشفيات ٤٦,٦٢٢ سرير في نفس السنة، منها ٢٨,١٤٠ سرير تخص وزارة الصحة وتشكل حوالي ٦٠,٤٪ من الإجمالي، و٩,١٠٦ سرير للقطاع الخاص (١٩,٥٪)، و٩,٣٧٦ سرير لجهات أخرى من القطاع العام (٢٠,١٪). وفي نفس العام، بلغ عدد المرضى المنومين

الذين تمت معالجتهم في مستشفيات المملكة ١,٨٧٧,٩٤١ مريض مقارنة مع عدد السكان البالغ ٢٢,٣ مليون نسمة، وهذا العدد يشكل حوالي ٨,٤٪ فقط من إجمالي عدد السكان، أي أن شخص واحد من كل ١٢ شخص قد تم تنويمه بالمستشفيات. ومن بين العدد الكلي للأشخاص المنومين بالمستشفيات في عام ٢٠٠١، عالجت مستشفيات وزارة الصحة ١,٢٣١,٦٥٩ مريض يشكلون حوالي ٦٥,٦٪ من الإجمالي، بينما عالجت المستشفيات العامة الأخرى ٧٨,٩٨٣ مريض (٤,٢٪)، والمستشفيات الخاصة ٥٦٧,٢٩٩ مريض (٣٠,٢٪). وبالنظر إلى نسبة المرضى المنومين إلى عدد الأسرة، نجد أنها ٦٢,٣ مريض للسريير الواحد بالمستشفيات الخاصة في عام ٢٠٠١، بينما بلغت هذه النسبة ٤٣,٨ مريض للسريير في مستشفيات وزارة الصحة، و ٨,٤ مريض للمستشفيات العامة الأخرى. وبلغ متوسط فترة بقاء المريض بالمستشفى ٥,٨٩ يوم في المستشفيات الخاصة، و ٨,٣ يوم في مستشفيات وزارة الصحة، و ٤٣,٣ يوم في المستشفيات العامة الأخرى. إضافة إلى ذلك، استقبلت المستشفيات والمراكز الصحية بالمملكة حوالي ٩٥ مليون مريض خارجي، مما يجعل متوسط معدل المرضية بالمملكة ٤,٣ في السنة، في حين تبلغ نسبة المرضى الخارجيين للمرضى المنومين ٤٨ إلى ١.

٥-٣-٨ الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع المالي:

يعتبر تطوير الخدمات منهج منطقي تنتهجه أية دولة ترغب في إنعاش اقتصادها المحلي. ومن العقبات الرئيسية التي تجابه تطوير الخدمات في المملكة العربية السعودية عدم التطور الكافي في النظام التشريعي وممارسات الأعمال الدولية التقليدية؛ فعلى سبيل المثال لا تزال البنوك تتردد في الدخول في عمليات تمويل كبيرة دون التأكد التام من أنها ستتمكن من الحصول على حكم لصالحها بالنسبة للديون غير المنتجة أمام المحاكم وأن هذه الأحكام ستنفذ. أيضاً من العقبات التي تواجه تطور قطاع الخدمات بالمملكة طبيعة البيروقراطية السعودية التي تتسم بقدر من التزمّت التقليدي. ويسعى المستثمرون، سواء أن كانوا وطنيين أم أجانب، إلى البيئة المضيفة التي تعمل وفقاً لأسس وقواعد دولية متعارف عليها؛ وبناء على ذلك، إذا تلمّس أي عمل عدم توفر الضمانات فإن استثمار رؤوس الأموال يصبح متسماً بقدر من الإحجام. وبناء على هذه المعطيات، نرشح الفرص الاستثمارية التالية في قطاعات الخدمات الأخرى:

٥-٣-٨-١ البنوك الاستثمارية:

رغم ما ظلت تتمتع به المملكة من رفاهية وثراء خلال معظم العقود الماضية، إلا أن سوق رأس المال بها لا يزال محدوداً وصغير الحجم. ولا توجد بالبلاد بنوك خاصة بالتنمية في القطاع الخاص، أو صناديق للمعاشات لتؤدي دور الوساطة في النظام المالي، ويتم توظيف فائض الأموال لدى شركات التأمين في الودائع بأجل ثابت أو داخل أو خارج المملكة. وتتحصر الموارد المحلية لرأس المال في تسعة بنوك تجارية وخمسة مؤسسات ائتمانية حكومية متخصصة. ومن الجلي أن قدرة أي بلد على استقطاب الاستثمارات والخبرات الدولية هي محصلة مباشرة لمدى تقبل ذلك البلد لإنفاذ القوانين والقواعد الدولية المتعارف عليها والتي تشمل قواعد الوساطة وتسوية المنازعات التجارية. وعلى ضوء محدودية قدرة البنوك المحلية في مجال تمويل المشاريع من حيث توفير رؤوس الأموال اللازمة، يمكن العمل على تطوير أحد مدن المملكة لتصبح مركز مالي لا ينحصر نطاق خدماته على الاقتصاد المحلي بل يمتد إلى تلبية متطلبات التمويل في المنطقة العربية.

يأتي قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة بعد قطاعي التصنيع والتجارة من حيث سرعة النمو في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فهو يوفر فرص استثمارية جيدة، خصوصاً حينما يفتح الاقتصاد السعودي أمام المستثمرين الأجانب عقب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولا تزال أسواق رأس المال والنقد بالمملكة تفتقر إلى الكثير من مقومات التطور بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي ورؤوس الأموال السعودية الخاصة الضخمة الموظفة بالخارج. كما لا يزال القطاع المصرفي السعودي يضطلع بالمسؤولية الأساسية تجاه تحريك رؤوس الأموال الخاصة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، وإن كان دور البنوك المحلية في تمويل

تطوير المشاريع لا يزال محدوداً وغير مستغل بالكامل. وعلى ضوء ضعف تمويل المشاريع في النظام المالي، يوفر قطاع الخدمات المالية السعودي فرصاً استثمارية كبيرة تشمل ما يلي:

٥-٣-٨ رأس المال المجازف:

يمثل رأس المال المجازف أحد أهم العناصر في إيجاد وتوفير وظائف جديدة من خلال تطوير منتجات جديدة وإنشاء أعمال جديدة نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر بطبيعته. ولا تزال الخدمات المالية المرتبطة برأس المال المجازف في المملكة بعيدة عن التطور، ورغم ذلك فإنها توفر فرصاً استثمارية كبيرة تتمثل في إنشاء شركات رأسمال مجازف إما أن تكون قائمة على رأس المال المحلي أو على أساس المشاريع المشتركة. وبناء على ذلك، ينبغي لأية استراتيجية فعالة لتطوير الخدمات المالية أن تقوم على السعي لتوفير متطلبات توفر رأس المال المجازف بكميات وافية لتلبية متطلبات التنمية بالمملكة.

٥-٣-٨ تمويل المشاريع برأس المال الخاص :

من بين السمات العامة التي تتواجد بكل خطط التنمية الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من مشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية وإلى حشد الاحتياطات المالية الضخمة المتوفرة لدى القطاع الخاص وتوجيهها لتصب في مشاريع تنمية محلية منتجة. وحالياً، يتوفر عدد محدود من القنوات لتدوير رؤوس المال الخاصة وتوجيهها إلى مشاريع استثمارية منتجة بالمملكة، وهي تمويل المشاريع من الموارد الذاتية، وطرح أسهم الشركة للاكتتاب، والودائع المصرفية لأجل والادخارية. وهناك حاجة ماسة لإيجاد قنوات جديدة لتوجيه رؤوس الأموال الخاصة إلى المشاريع المنتجة، وفيما يلي قائمة بالمشاريع الاستثمارية المتوفرة في قطاع الخدمات المالية:

٥-٣-٨ إنشاء بنك ائتمان للصادرات:

تمويل ترويج الصادرات:

وبالنظر إلى ما تتمتع به المملكة العربية السعودية من بنية تحتية في مجال المعلومات والخدمات، ينبغي أن تصبح المملكة مركزاً كبيراً للخدمات المالية وخدمات التأمين، وأيضاً لكل من المعلومات والاتصالات والخدمات الطبية وخدمات الأعمال وغيرها من الخدمات مثل خدمات معالجة البيانات الأكثر تطوراً، والبرمجيات، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والنظم المتطورة للاستفسار عن والتعامل مع الحسابات المصرفية من خلال الاتصال الهاتفي المباشر، والخدمات المصرفية الدولية، وخلافها من الخدمات المتطورة. وإن تواجد هذه الخدمات الحديثة مع الحجم الضخم للأرصدة بالعملات الأجنبية المتوفرة بالبلاد، سواء لدى القطاع العام أم للقطاع الخاص، يفرض أن يكون للمملكة دور هام في توفير الخدمات المالية للمنطقة ككل.

وتشير كافة الدلائل إلى أن هذه الإمكانيات المتوفرة لم يتم حتى الآن استغلالها بصورة تامة؛ إذ تتركز الخدمات المالية وخدمات التأمين في البحرين، بينما تنمو خدمات المعلومات في دبي، وتميل منظمات أبحاث الأعمال إلى اليونان وقبرص والأردن. ومن بين أهم أسباب عدم تطور هذه المراكز الخدمية في المملكة عدم سهولة الإفادة من البنية التحتية لقطاع الخدمات بالمملكة نتيجة لتعقيدات ومعوقات قانونية عديدة سبقت الاشارة لها في الفصل الثالث.

٥-٣-٩ إنشاء المناطق الحرة:

يقدم وجود المناطق الحرة شهادة على الرؤية المستقبلية لأية دولة تقدم على ذلك، وتتطوي هذه الرؤية على سياسات حكيمة والتزام بتعزيز النمو لاقتصادي المتوازن وتويع الموارد الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. وتجد الشركات المتعددة الجنسية في المناطق الحرة البنية التحتية المتطورة والإطار التشريعي الملائم للاستثمار الذي يتيح إمكانية إنشاء منشآت الأعمال بسهولة وبرؤوس أموال من شتى أنحاء العالم. ويمكن إنشاء مثل هذه المناطق الحرة على امتداد المناطق الساحلية بالبحر الأحمر والخليج

لتحقيق أمثل استغلال للإمكانات المتوفرة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما سيستقطب رؤوس الأموال الأجنبية ويضيف قيمة إلى الاقتصاد المحلي ويوجد العديد من الفرص الوظيفية.

وقد شهد شهر يناير من عام ٢٠٠٣ إنطلاق خطوة جديدة في طريق تحرير التجارة بالمنطقة تتيح حرية الحركة التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي، تمثلت في وضع الاتحاد الجمركي لدول المجلس موضع التنفيذ. ومن المرجح أن يؤدي الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين استغلال الموارد بدول المجلس وبالتالي يعزز إعادة تخصيص وتوزيع الموارد عبر هذه الدول. وتتضمن الفوائد التي تعود على الاقتصاد المحلي من إنشاء المناطق الحرة سهولة الوصول إلى أسواق موسعة والمشاركة في فعاليتها، وتوفير قدر أكبر من التكامل الاقتصادي والتجاري بين دول المنطقة، وحرية حركة المنتجات ومدخلات الإنتاج مثل العمالة ورأس المال. ولا شك أن المناطق الحرة تعزز عملية التحول المطلوبة في بعض القطاعات من خلال نقل وتوطين المعارف الفنية وتوفير الحوافز لرفع مستويات القدرات التنافسية ونوعية السلع والخدمات. وإن إنشاء مثل هذه المناطق الحرة يؤكد حقيقة أن المملكة قد أخطأت في تجاهلها في الماضي لمثل هذا الخيار الاقتصادي المثمر. وقد أصبح الوقت الآن ملائماً تماماً لإنشاء المناطق الحرة في المملكة.

٥-٣-١٠ تطوير السياحة الدينية والعمارة:

تزخر المملكة بعدد وافر من الفنادق والمطاعم المنتشرة في كافة المناطق الحضرية بالبلاد، كما تتوفر بها شبكة طرق ونقل جوي وبري تربط بين أرجاء البلاد داخلياً وبينها وبين العالم الخارجي. واستناداً على هذه المقومات الهامة، ينبغي عدم إغفال جدوى تعزيز دور السياحة وإسهامها في الاقتصاد الوطني.

ويمكن تقسيم النشاطات السياحية بالمملكة على نحو عام إلى ثلاثة فئات رئيسية:

(أ) رحلات العمل.

(ب) الحج والعمرة.

(ت) السياحة الداخلية.

تعكس رحلات العمل مستوى الأوضاع العامة للاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال. ويصل إلى المملكة حوالي ٢ مليون حاج سنوياً لممارسة الشعائر الدينية في مكة المكرمة، وقد أدى تطبيق نظام العمرة الجديد إلى إيجاد عدد من الوظائف الجديدة لفئة من المواطنين الذين تلقوا تعليماً محدوداً أو متوسطاً. أما السياحة الداخلية فهي تتطلب بذل المزيد من الجهد في التنظيم والترويج للرحلات السياحية الداخلية لمختلف مناطق الجذب السياحي بالمملكة في أوساط المواطنين والمقيمين من الأجانب ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، بل أيضاً رجال الأعمال الذين يصلون إلى البلاد في رحلات عمل.

وقد شهدت المملكة في الآونة الأخير بداية استغلال الإمكانيات السياحية التي تتمتع بها كل من الموارد الساحلية الفريدة للبحر الأحمر والخليج العربي، ومدائن صالح، والاكتشافات الأثرية، والطبيعة الخلابة في منطقة عسير عامة وفي بعض مناطقها على وجه الخصوص. وينبغي توجيه قدر أكبر من التركيز على تطوير التجهيزات والإمكانيات في مجال السياحة الرياضية، مثل السباحة وإقامة المخيمات والمشى لمسافات طويلة. مع ضرورة التعامل مع المعوقات الاجتماعية والثقافية المشار إليها في الفصل الثالث.

المراجع

- ١ - مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٣ الصادر عن معهد التراث (Heritage Foundation) في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal).
- ٢ - مؤشر قياس المخاطر القطرية النصف سنوي الصادر عن مجلة اليوروموني (EuroMoney) لعام ٢٠٠٣م.
- ٣ - تقرير التنمية الصناعية (Industrial Development Report) لعام ٢٠٠٣م والصادر عن منظمة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة.
- ٤ - تقرير مجموعة "آي ام دي" للميزة التنافسية العالمية (IMD World Competitiveness) لعام ٢٠٠٢م.
- ٥ - تقرير مؤسسة "ستاندرد اند بورس" (Standard and Poors) الصادر عام ٢٠٠٣م بخصوص التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية.
- ٦ - تقرير مؤسسة "موديز" (Moody's) الصادر عام ٢٠٠٣م بخصوص التصنيف الائتماني الرئيسي (Sovereign Credit Rating) للمملكة العربية السعودية.
- ٧ - تقرير مؤسسة Country Risk Conference لعام ٢٠٠٣م.
- ٨ - تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢م.
- ٩ - تقرير صندوق النقد الدولي بخصوص مشاورات البند الرابع مع المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٢م.
- ١٠ - تقارير وإحصاءات صندوق النقد الدولي المتوفرة على الانترنت www.imf.org.
- ١١ - تقرير التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٠٢م الصادر عن البنك الدولي المتوفر على شبكة الانترنت www.worldbank.org.
- ١٢ - تقارير وإحصاءات المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية والمالية.
- ١٣ - تقارير وإحصاءات وزارة التجارة.
- ١٤ - التقارير السنوية لشركة الكهرباء السعودية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م.
- ١٥ - وزارة التخطيط، تقرير منجزات خطط التنمية. حقائق وأرقام، الإصدار التاسع عشر، (١٩٧٠ - ٢٠٠١م).
- ١٦ - وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠م) والسابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م).
- ١٧ - دراسات وتقارير وإحصاءات الهيئة العامة للاستثمار والمتوفرة على شبكة الانترنت www.sagia.gov.sa.
- ١٨ - تقارير وزارة التعليم العالي.

